Arab.O.102

Arab 102.

Arab O. 102.

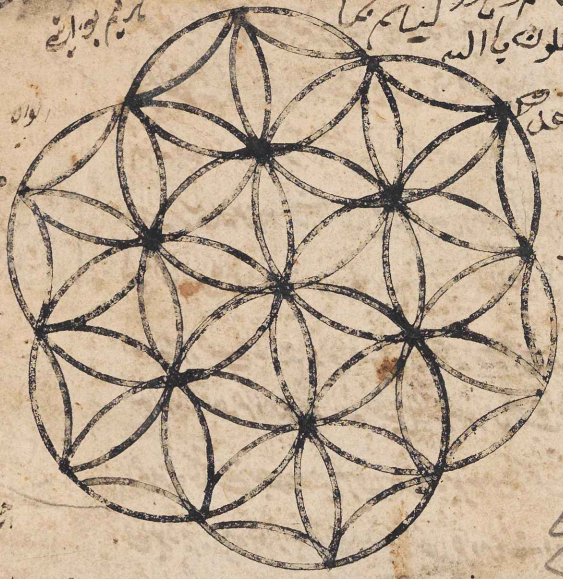

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA 1226/1870 A-SZ

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لولية والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه اما بعد فهذه فوائد وافية
على مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المعارف والمعارف الشيخ ابن الحاجب تغمده الله
بغفرانه بحبوحة جنانه بطلبي في سلك التقدير وسمط التحرير للسعد النحرير ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهي والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لما
بالجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المشتغلين من اصحاب التحصيل وما توفيقي و
ولا عالية وهو حسبي كافي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله عليهم بصدد رسالته نور الله
سبحانه بان جعله جزاء من ما يظن انفه ستحيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس كذلك لسق
راحمهم الله كلامه في يصدر به على طريق سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء مطلقا
حتى يكون بيركه اقطع بجواز اتيانه بالبسملة من غير ان يجعل جزاء من كتابه وبراء بتعريف الكلمة والكلام
لانه يجب في امثال الكتب عند اصحابها فمن لم يعرفهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام
لكونها افرادا وما جزاء من افراد الكلام ومعنى ما جزاء من مفهومه فعال الكلمة قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيها في النفوس كالجرح وقد عبر
بعض الشعراء عن بعض تاثيرانها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما
جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قولهم نع بصحة الكلم الطيب وقيل جمع
حيث لم يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب ما دل بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية باعتبار هذا الجنس

هذه الاسماء الاربعة منقوصات وادبه وهن وهو اخوك وهو اخوك والاصل ان لامه
ياء لانه من اصله نحوه وفوه ومال وهو لغيف مفروق بالواو وبين اواخر اصله فوه
انما اضيف فوه الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الاسماء
الاجناس فاعرب بهذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة مفردا مصغرا مضافة معربة بالحركات نحو
جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهو صفة اذا كانت مضافة والمجموع
منها معرب بالاعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين الكتفاء
بالاضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فتنبه
ان تكون مضافة ولكن الغير بالمتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء
المتكلم فحالها كما يراد الاسماء والمضافة اليها ولم يكتف في هذه الشرط
بالحال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء ما جرى لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف اراد وا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون
بينها وبين الاحاد وحشة ومباعدة تامة وانما اضاروا الاسماء الستة
لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما
وانما اضاروا هذه الاسماء الستة بعينها المثنى ليكون معانيها بارزة
مبينة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
اسما بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الام كيد ودم فانه يسمع

زيادة من الحروف المحذوفة عند اعراب المثنى وما يلحق به وهو
هو كلا وكذا كليا ولم يذكره لكونه فرع كلا معنا فان حال كون كلاهما
او كلتا معنا فالى مضمر واما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظ يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى مظهر الذي هو اصل
روعي جانب لفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي اصل
وسمي لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى مضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو
الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما
ومررت بكليهما فلذلك قيد كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر

واثنتان واثنان وكذا اثنتا فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناه معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو
سنين وارضون وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن جمع بالواو و
النون وما لحق به وهو الواجب ضولا عن لفظ وعشرون واخواتها
ان نظائرها السبع وهو ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
وثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معاد

العشرة

العشرة واطلاق تثنيين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس البواقي والصاحبه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في
الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع المفرد وغيرهما حرف صحيح الا
وهو علامة التثنية والجمع فكان ان يجعل كل الحرف اعرابها ليكون
اعرابها فرعا لان اعرابه كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع لا
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة و
اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بنفس الحرف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى ببقي المجموع
بلا اعراب ولو خص الجمع ببقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في
الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما با
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثيرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة
الجمع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل
منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرو ف
وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظية
والتقديرية الذين اشير الى تقسيمهما فيما سبق وما كان التقدير اقل

مطلب اعراب التقدير

من اللفظ اسناد اليه اولا ثم بين ان اللفظ ما عداه فقال التقدير
ان تقدير الاعراب فيما آخره اسم معرب الذي تقدر الاعراب فيه
ان امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يمكن الحرف الذي يرد على الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة

فيد بالحركة لانه لو كان معربا فلا حاجة الى تقدير الحركة فيه

سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين
غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان
يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فيخالف به اليه بعض
في ان اعرب مثل هذا الاسم في حالة الجر غير مرضي مطلقا اي في احوال التثنية
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو
في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او اشتغل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب
فيما تعذر او في الاسم الذي اشتغل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ قبلا
على الالف كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت
محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا
اي حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة وخرج مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
لاستثقال قد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب

بالحركة وقد يكون في الاعراب

الاعراب للتقدير فانه يختص بالاعراب بالحركة رفعا ونصبا وجرا تقدير
الاعراب في النحو على انحاء هو في حالة الرفع فقط دون النصب
والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمون بسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فان قلبت الواو
ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فعلامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ حضار الاعراب في حالة الرفع تقديرا بخلاف
حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال
الثلثة في نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ذكر مما تقدر فيه الاعراب او استثقل وكما ذكر في
تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل
من المنصرف ويعرف يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف غير المنصرف والتي تعريفه فعال غير المنصرف اي اسم معرب
فيه علتان تؤثران باجتماعهما او باجتماع شرايطهما فيه اثرا
يجيء كثيرا في علل تسع او علة واحدة فيها اي في تلك التسع
تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام ما تؤثر العلتان بان
تؤثر وحدها ما تؤثرانه وهي اي العلل التسع مجموع جاهدين البيتين هي

مطلب غير المنصرف

للتأنيث وزينب مثال المعرفة وذوار اجر زينب مثالا للمعرفة بعلة واحدة علم
مؤنث لان فسر التأنيث باللفظ والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة وماجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكم لان حكم غير منصرف والاثر امر مرتب على
من حيث استمال على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما لان الاكبر فيه
الالف والنون وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث الاله فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما
افتقاره الى العامل واخريهما استحقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية
لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذ
لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول
الرجل والعجمة فرع العربية ذلا اصل في كل كلام ان لا يخالط لسان العرب و
الجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون عند سيبويه فرع
مازيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصل
ويجوز ان لا يمتنع شيء كان ضروريا او غير ضروري فرعه ان جعله في حكم الممتنع
فاذا دخل التنوين فيه لاجعله منصرفا صفة فانه غير منصرف عند بعض
فيقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين فيلزم خلو الاسم
فيعرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في عرفه راجع

فائدة قد يكرر فيه لجمعية حقيقة كالكاتب والكاتبة ومروانا عيم او حكما كالطبيخ
والواقعة لان في عدد الحروف والحركات والسكنات كما مر وقصايح وتوابعها
التانيث لكن لا مطلقا بل بعض افراده وهو الفاء التانيث المقصور
والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لانها
لا تفارقانها اصلا فخلا بتال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فصار حبل لزوما للكلمة
بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث بكرا الخلاف التاء فانها ليست
لازمة للكلمة بحسب الاصل الموضع فانها وضعت علامة لبيان المذكر
الموانث فلو عرض اللزوم العارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي
فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا عن وجه اى عن طريق الاستعمال
اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات حتى اضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المشاهد في عروجه عن صيغة الاصلية ان يكون العادة باقية والتغير
انما وقع في الصورة فقط فخلا بتنقص بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
الموضوعة الاتي ذكرها لان عادم فان العادة ليست باقية فيها وان عروجه
عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى البتة
ان يغير مغايرة لها ولو نادرا غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت
الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغايرات التكسيرية واما المغايرات الشاذة
فلانها انما خرجت عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اخوة وشيخ

من المجموع ان فاقة بنت مخرجة تعما هو القياس فيهما اعني اقواساً
وانيابا بل انما جمع العوس والناب ابتداء على اعوس وانياب على خلاف
القياس من غير ان يعتبر فيهما اولا على اعوس وانياب واخراج اعوس
وانياب عنهما وقال بعض الشارحين قد جور بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيجعل ان يقال
ان المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ
فصل تعريفه بهذا التعريف لا باس به لوجوب اعم منه فتح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم كما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وعمر وجمع غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا غير الوصفية والعلمية
اصابوا الاسباب اخر وكما لم يصح الاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا
للعدل فيها عما عمر بين سائر الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب
اخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل
للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا
يتحقق الغيرية بدون اعتبار ذلك الاخراج في بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا يوجد دليل غير منع الصرف فغير ض
له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانتفى العدل
الا التخييلي والتقديري اي هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدرا واعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل

العدل خلافا لدليل عليه الامنع الصرف فعلى هذا فوله تحقيقا معناه ضرر وجاكا
عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على
اصل ان في معناها تكرارا دون لفظها والاصل انه اذا كان المعنى تكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان
اصلي ما لفظ مكرر وهو مثنى ثنى وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب منع صرف ثلث ومثلث
واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر فتح اخرى مؤنث اخر واخر
اسم التفضيل لان معناه في الاصل كمنذ ما اخرا نقل الى معنى غير وضعيا كاسم
التفضيل الذي يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة في وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول في احد ما قال بعضهم انه معدول عن اخر فيه اللام
اي عن الاخر وقال بعضهم انه معدول عن ذكر معه وراي عن اخر وهو اخر منه
الا تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى فتنافي الخبر
وقيل جمع بتيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فحقها ان يكون
معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذا كتع وبتع وبصع
وجباس فعلاء مؤنث افعل اذا كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء
على وزن حمر وان كانت كسما ان يجمع على فعال او فعلاوات كصحراء
على صحارى او صحراوات فاصلها اجامع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخرا جمعا

باب

ثم واحدة فيما تحقق العدل فاحد السببين العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية
وان صارت بالغلبة في التاكيد كسماور في جمع سماورة احد السببين وزن
الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى هذا فكر نالا يرد الجمع الشاذة كاثيب
واعوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس غيرها كاثياب واعواس
كبيض ولو اعتبر لجريها اولا على اثياب واعواس خلافا شذوذ وفي هذا الجمعية
والا فما عوة للاسم الخ ليلزم من فقدها الشذوذ فتم ان يعلم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقدير اذ هو جاء شاذا عن اصل
مقدر معروض يلوح الداعي الى تقديره وغرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانها لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل
على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما
الى عمر وزفر وقيل باب حذام العدول عن حاذمة وارادة سببا بها
كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة في غير ورفات الراء
في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على فعال
الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وسفار فانها مبنية
وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عدلا كما جعلوه معربا غير منصرف
ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين
لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيما انما هو لمحل

للحمل على نظائرها لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر بابا فيها
بها لبيان في محله لان الكلام فيما قد رفيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في بني تميم لان الحجازيين ينونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من
بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا فواتح السور مبنية بل جعلوا
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل
ما عدا ما عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما موصوفة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
في مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما
في مثالنا المذكور فانه كما اشير اليه على النسوة التي مر من قبيل معدودات
الى الاحداد على ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة و
هذا معنى وضع عرضي في الاستعمال لا الاصل بحسب اصل الوضع والمعتبر
في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا صالة لا العرضي فعلمت
قال بعض ره شرطه ان يشترط الوصف في سببية منع الصرف ان
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع والاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او انسلخت عنه لا لغرة فان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة
ان غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراد

مبحث الوصف

قوله موصوفة بالاربعة اراد به انه موصوف بالاربع
لان الموصوف بالاربعة الاربع لا النسوة فافهم

ظاهر حاشية

تعرضية ح

الموصوفة

الاصلية ح

بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل
ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عند الاقتران
فلذلك لم نذكر من شرط ازالة الوصفية وعدم مغيرة العلمية حرف لعدم افادته
الوصفية فصار كأنه مرت بنوبة اربع وامتنع من الصرف لعدم مغيرة العلمية الا
وارقم حيث صار علما للحية السوداء والناقع للحية التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار علما للفحل من الخيل بما فيه من الدهمة اعني السواد وفان
هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
ولم يجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فما مانع من الصرف في نحو
الاسماء الصيغة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا
اشكال في منع الصرف لوزن الفعل والوصفية في الاصل والحال وضعف منع الصرف
اسما للحية بحسب زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من النفوة التي هي الجبت وكذلك
منع اجدل للصقر بحسب زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر ذي الخيلان بحسب زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف في نحو هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد
بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء والالف فانه لا شرط له في سببية منع
الصرف العلمية ان علمية الاسم اكونت ليصير التأنيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغيرات بقدر الامكان والتاء العلمية وضع ثان وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا تنفك عن الكلمة والتأنيث المحفوظ كذلك ان كان التأنيث

أربع في ج

للحية الأول ح

التأنيث اللفظي

اللفظي

اللفظ بالتاء وفي اشتراط العلمية فيه الآن فيها خرقا فانها تاء التانيث اللفظي بالياء اشترط
لوجوب منع الصرف وان المعنوي شرط لجوازه قلانة في وجوبه من شرطا استيار الله
بعضهم وشرط لحتم تاثيره الى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب
وتحرك الحرف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما
اشترطا في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بنقل احد
الامور الثلثة عن الكفة التي من شانها ان تعارض بثقل احد السببين فترادف تاثيره
وثقل الاول بنقل وكذا العجمة لان اسمائها العجم تثقل على العرب فيندر بجوز صرفه نظرا
الى انتفاء شرط لحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجوب السببين فيه وزينب مشترك على لطبقة من طبقات النار وماه
وجور علمان لبلدتين بمنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع
شرط لحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط لحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط لحتم تاثيره وهو العجمة فان قلت بم ان يلحق المعنوي حكم شرط حرف
في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث تاجم
معناها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه المجازي اذ اسمي به رجل
منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للذكر من غير ان يقوم شيء معناه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف

معرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معنى الجنس اذا سمي به رجل مذكر صرف
لانه وان زال التانيث بعلميته لكنه كمعرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التاء المقدرة كي لتعتقبه في عدة التصغير فيقال قفيلة بخلاف عقرب فانه اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع
صرفه للعلمية والتانيث لكن المعرفة ان التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة شرطنا ان شرط تانيثها في منع الصرف ان تكون علمية ان يكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون
حاصلة في ضمنه على ان يكون الباء للنسبة وانما جعل مشروطة بالعلمية لان التعريف احكم
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف بالام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية
سببا كما جعله البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للعجمة وهي
كون اللفظ بحيث وضعه غير العرب وانما جعل تانيثها في منع الصرف شرطا ان شرطا الشرط
ان يكون علمية ان منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم
في العجم صفة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير نقض
فيه قبل النقل كما لو سمي رجل بنوح فانه كان في العجم اسم جنس سمي به اصداء القراءة بكثرة
قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا ينصرف

يعرب

حيث مثل تعرفا تتميم في كلامهم ومضعف فيه الحجة على ما تقطع سببا كيف الحرف فيه
هذا الوسيط بمثل كما لم يمنع صرفه لعدم العلمية في العجمة والتركيب ما منع احد الامرين
مع تحرك الحرف الاوسط وزيادة على الثلثة الى على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح ممنوع هذا التعريف بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح اما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اضعف احتمالا لان سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما الثاني فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة
فيجوز ان يعتبر بسكون الاوسط والا لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور
مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبروها هنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببها اذ اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم صنم بدعاء بكر وابراهيم يمنع
صرفها لوجود الشرطين فيها معا وشتر محرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على
الثلثة وانما خص التعريف بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من
انصراف نحو نوح ولهذا قدم الصرفية مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف للتأنيث عجمة وصلح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفتها وقيل ان هود انصرف لانه سمي به قبله معروف وبه بدأ ما يقال من ان العرب
من ولد اسماعيل ومن كان قبلهم كلهم عرب وهود قبل اسماعيل بكثير
فكان كنوح ولوط وهو سبب ما بهم مقام السببين شرط الشرط فيه مقام السببين

العجمة ح

سببين آخر ما بين لا يعارضها
سكون الاوسط ولا يعتد بها
ولا يلزم من اعتبارها
تقدير سببين ح

صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان متحركان او ثلثة احرف وسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع
السلامة كما يجمع ابابيل من جمع ابابيل على ابابيلين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وان اشترطت لتكون صيغة منصوصة على قبول التغير فتؤثر بغير تاء منقلبة
عن تاء التانيث في حالة الوقف او الحاقا بها او تاء تانيث لكنه جبرا لها باعتبار ما يؤول اليه
في حالة الوقف فلا يرد كنوفوار جمع فارسة وانما اشترط كونها بغير تاء ولانها لو كانت بتاء
لكانت على زنة المفردات كفوارة فانها على زنة كرابة وطواحينة بمعنى الكراهة و
الطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتؤثر لا محالة الا ضرابة نحو مدائن فانه مفرد محض ليس
جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما يجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فوارة فانها جمع فوارين
او فوران بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير تاء وتانيثها ما يكون بتاء فاما ما يكون بغير تاء فيمتنع صرفه لوجود شرط
تاثيرها كما جد مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما فوارة وانما لما هي على صيغة منتهى الجموع مع التاء فمصروف لفوات
شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وحاصل جواب السؤال
مقدرة تقديره ان حاصل جمع علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قال مدائن فاعل يجر بالفتحة
والجواب بغير تاء بالفتحة بتقدير

الفرق بين الاسد واسامة ان الاسد اسم الجنس واسامة علم الجنس والفرق بين علم الجنس واسم الجنس
ان علم الجنس يطلق على القليل والكثير كما ان اسم الجنس يطلق على النقطة والبحر واسم الجنس
يطلق على كل واحد على سبيل البدل على الكثير بل يطلق على كل علم الجنس
كرجل فعلى هذا يكون كل علم الجنس اسم الجنس بخلاف علم

علم

علم جنس لا سيما فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
من شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف فتدبر لجواب ان اصحاب
حال للضبع غير منصرف لا للجمعية لحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان
في الاصل صيغة جمع جمع حضجر بجمع عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل قرد
منها جماعة ثم هذا الجنس فلم يعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي
انثى الضبعان قلنا علمية غير موثرة والا لكان بعد التكسير منصرفا والتا نبت
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما الكلام في ان التاء هل هي
للتانيث او لا فلا يتم البناء على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ثم قيل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
ليلا يتوهم ان الجمع كالوصف قد يكون اصلية مغيرة وقد يكون بالعارضية غير مغيرة وليس
الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان
يقال قد تغصبت عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان
يكون في الحال او في الاصل فاتقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
والجمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه وصفه فمن اذا لم
يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل
في التفصي عنه انه اسم الجمع ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل فلا حاجة في منع الصرف على هذا
الى ما يوازنه من الجموع العربية كاحاديث ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من
ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الوجوب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على
الاسباب التسعة وهو الحمل على الجوار وقوله وهو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه تكاد وجد غير
منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة تقديرا فكان سروال كل قطعة من السروال سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف السراويل لعدم تحقق جمعيته والاصل
في الاسماء الصرف فالاشكال ما ينقض به على قاعدة الجمع لا يحتاج الى التعرض عنه
وكذا جوار ان كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كما في جوار والدواعي
رفعا وجرا ان عمالية الرفع والجر كقاض ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة وحذف الياء
عنه واوقال التنوين عليه تقول جائني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت
بقاض واما في حالة النصب فانها تبقى متحركة منقوصة كذا رايت جوارا فلا اشكال في
حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجمع بخلاف حالتي الرفع
والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار فوقوك جائني جوار اي جوارئ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل
في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم استطت الضمة للثقل والياء لالتقاء

ان كنين مضار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك ذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين
العوض فانه لما استقل تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء
فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول رأيت جوارى وبناء
هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه لم يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر
والفتحة خفيفة فلم يوجد فيه الاعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى
بالضم بلا تنوين حذف الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء ان كنين
ساكنين مضار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
وهو غير عرفية نحو خلابر والنجم وجرى على شرطه العلمية ليلا يزول التركيب فيحصل
له قوة فيؤثر بها منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف احلال حكمه فيؤثر المضاف اليه ايضا اعنى منع الصرف ولا بالبناء
لان الاعلام ممتنعة على الاسناد فى قبيل الجمل نحو تأبط شرا فانها باقية فى حالة
العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة

ولا نظر في البناء التغيير بحكم ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فليس بمتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات ان قلت كان على الاصل ان يقول وان لا
يكون اكثر اشتماله من المركب صوتا والمستفاد حرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونحطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين فانه اكثر في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من
قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فليذكر بناءها اصلا فلذلك اضاف
الى اخراجها بها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم
صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرها الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميا مزيدتين لانهما من
حروف الزوائد وتسميا مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالف التانيث في منع
دخول تاء التانيث عليهما والتحاقه خلافا في ان سببيتهما في منع الصرف اما كونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه وان مشابهتهما الالف التانيث والراجح هو القول
الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف
اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاضرب وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى
لا الاسم المستدرك بالاسم والصفة فشرطه ان شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في اشتماله من الصرف العلمية
تحقيقا لازم زيادتهما او يمنع العلم بتحقق شبههما بالف التانيث كحمراء او كانا

في صفة

في صفة فانتفا فعلانة لان الف كان والالف والنون في صفة فشرطه انتفا
فعلانة يعني امتناع دخول تا التانيث عليه يسبق منهما الالف التا وثبت
على حالهما والعذر الصرف عربيا مع انه صفة للا موانثة عربانة وقيل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان موانثة فعلى لا يكون فعلانة فيسبق منهما
الالف التا وثبت على حالهما ومن ثمة اذ ومن اجل ان المخالفة في الشرط
اختلفوا في ارحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له موانث لا رحمى
ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على الحكم ولا على
الموانث فعلى مذهب من شرطا انتفا فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرطا وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان موانثة سكرى لا سكرانة
ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفا الشرط على المذهبين لان
موانثة ندمى لا ندمانة هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى
فغير منصرف بالاتفاق لان موانثة ندمى لا ندمانة ووزان الفعل وهو كون
الاسم على وزان يخص من اوزان الفعل وهذا العذر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل شرطه مجيا احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل او يغلب على صيغة الفعل
اما في المعلوم من التكلم فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس
ولذلك يذكر ويعت به ويصغر ويضاف ويضاف اليه افعال نقلت الى الاسمية وما نحو
يعم اسما لبعيه معروف وهو العبد وسلم علما لموضع بالشام وهو من

قرأ بالروم

بروايتهم

الاسماء الاعجمية المنقولة الى العربية فلا تصرف في وزن الفعل للاختصاص كمثل
ضرب علم الرجل المسمى بذا اجعل وعلم شخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب احد الى منع صرفه الا بعض النحاة او
يكون غير مختص لكن يكون في اوله الزوائد الاربع ووزن الفعل او اكثر حالة على
وزن الفعل زيادة ان زيادة حرف او حرفان زائدين من حروف اليتين كزيادة
الالف مثل زيادة حرف او حرفين زائدين في اول الفعل غير قابل لدخول كون وزن
الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء فانه يخرج الوزن بهذه
التاء الاختصاصها بالاسم على اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء كفى
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ايهام اذ اسم رجل
فانه لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا والاسوة فانه يجيء التاء في
اسوة للحجة الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من
الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم قال ومن اصل
استراط عدم قبول التاء امتناع اصرف من الصرف لوجود الزيادتين
مع عدم قبول التاء والصرف لاجل قبول التاء يجيء بالعلمة للسافة القو
مع العمل والسير وما فيه علمية مؤنثة ان كل اسم غير منصرف يكون فيه
علمية في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية بسبب اخر احترز
بهذا الشرط عن نحو الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل
واحد منهما كان في منع الصرف لا باعتبار غير العلمية اذا اقترنا بان تاء العلم

بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه ازيد به المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشترك صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
ان الكل مبطل بحرف واحد بين ان ظهر حين بين سبب منع الصرف وشرط بناء
فيما سبق من انها ان العلمية لا تجامع مؤثرا الا مثل السببين الذين هما العلمية
شرط فيه ذلك في التأنيث مالا لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف و
النون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من استثناء الاول لانه لا تجامع غيرها به
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامع معهما مؤثرة كما في
عمر واحمد وليست شرطا في ثلاث واحد وهو ان العدل ووزن الفعل مقتضيا
لان ذلك اما بالاستقراء على او وزن مقصوص مخصوصة ليست شيء
منهما من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يلزم معهما اي
لا يوجد شيء منهما من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين
احدهما فقط الا احدهما فقط لا يجامعهما فاذا ذكر عن المصرف الذي لم اسبابه العلمية
بقي بلا سبب لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما به شرط فيه من سببيتها
الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر
الذي شرط بالعلمية من حيث هو وصف سببية لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب الا على سبب واحد فيما به ليست شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا

وان

قوله وهما متصلان اشارة الى جواب سؤال
مقدر وهو ان يقال انه اذا لم يكن العلمية شرطا في
العدل ووزن الفعل جاز ان يوجد فيه العدل
ووزن الفعل والعلمية فلا يلزم زال التنافي
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فلا يصدق
قولنا كل ما فيه علميته مؤثرة ان لم تكن شرطا
فاجاب المصنف بقوله وهما الخ ايضاح

ب

اي المفهوم الكلي الدائر بين هذين
الشيئين والفرد من اعني المجموع واحدهما
الا احدهما اي لا يوجد عن المجموع واحدهما
في ضمن هذا الشيئين وهو احدهما في
الواقع حاشيه الى هنا بخط
منه سره في الفرد في الخ بخط
حسن افندي

وقد قبل على قوله وهما متضادان ان احمت بكسر تبين علما للعارة من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يبنى على الفتح
فلما جاء بكسر تبين علم انه معدول عنه والجواب عن ان هذا امر غير محقق لجواز
ورود احمت بكسر تبين وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل
تحقيقا كما كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم
ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل احد التحقيق بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه
لوجود سببين في احمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه استثنى
استثنى وقال احمر علما اذا كثر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بعض
وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه واما
كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا
واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان خبيرا بما ذكر في انصراف نحو احمر
علما اذا نكر او بنحو احمر ما كان مع الوصفية قبل العلمية ظاهر
فيه خلف فيه بسكران وامثاله يخرج عنه افعل الذي كبد نحو اصبع فانه منصرف عند
النكير بالاتفاق لضعف مع الوصفية فيه قبل العلمية كونه بمعنى كل واحد
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية لما فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف مع الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل اسما وان كان معه من

فلا ينصرف

من لا يصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفصيلية
اعتبار الصفة الاصلية ان انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه بما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع
من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية
وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين واعترض كما انه لا مانع
من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها ورد سيبويه
الى ما هو خلاف الاصل بلا مانع منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل
عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء
والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية وانما
الاخفش فانه ابقى الصفة منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير
والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف
والنون وهذا القول اظهر وان اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع كل حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه بعض بقوله ويلزمه ان سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر يقول حاتم ان كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء

علما

العلمية بالاعتبار فيها الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرف للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في جاء حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية قال العلم المخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو
منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فاسود
وارقم قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
متضادين في حكم واحد قلت تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان
لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا جبر مستحسن وجميع الباب
ان جميع باب غير منصرف بالالام ان يدخل لام التعريف عليه او الاضافة ان اضافة
الى غير وبجر ان يصير مجرورا بالكسرة نطقا او تقديرا او انما يكتفي بعض
بجر لان الاجر قد يكون بالفتح وما بدل بعوض بكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا
والكفاية خلاف في ان الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه
منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه
المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة فوجب صيرورته
كالاسم فوضع الى اصله الذي هو الصرف فوظيفة الكسر دون التنوين لانه لا يجمع
مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من
غير المنصرف بالاضافة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين و

حيث

وصيت ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
سواكن فعاد اليه حاله وسقط التنوين لامتناعه على الحرف وامتناعه من
ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر وقد زالتا معا كما
في ابراهيم والم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما احديهما والم يكن
هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرفت به

امثلة غير المنصرف

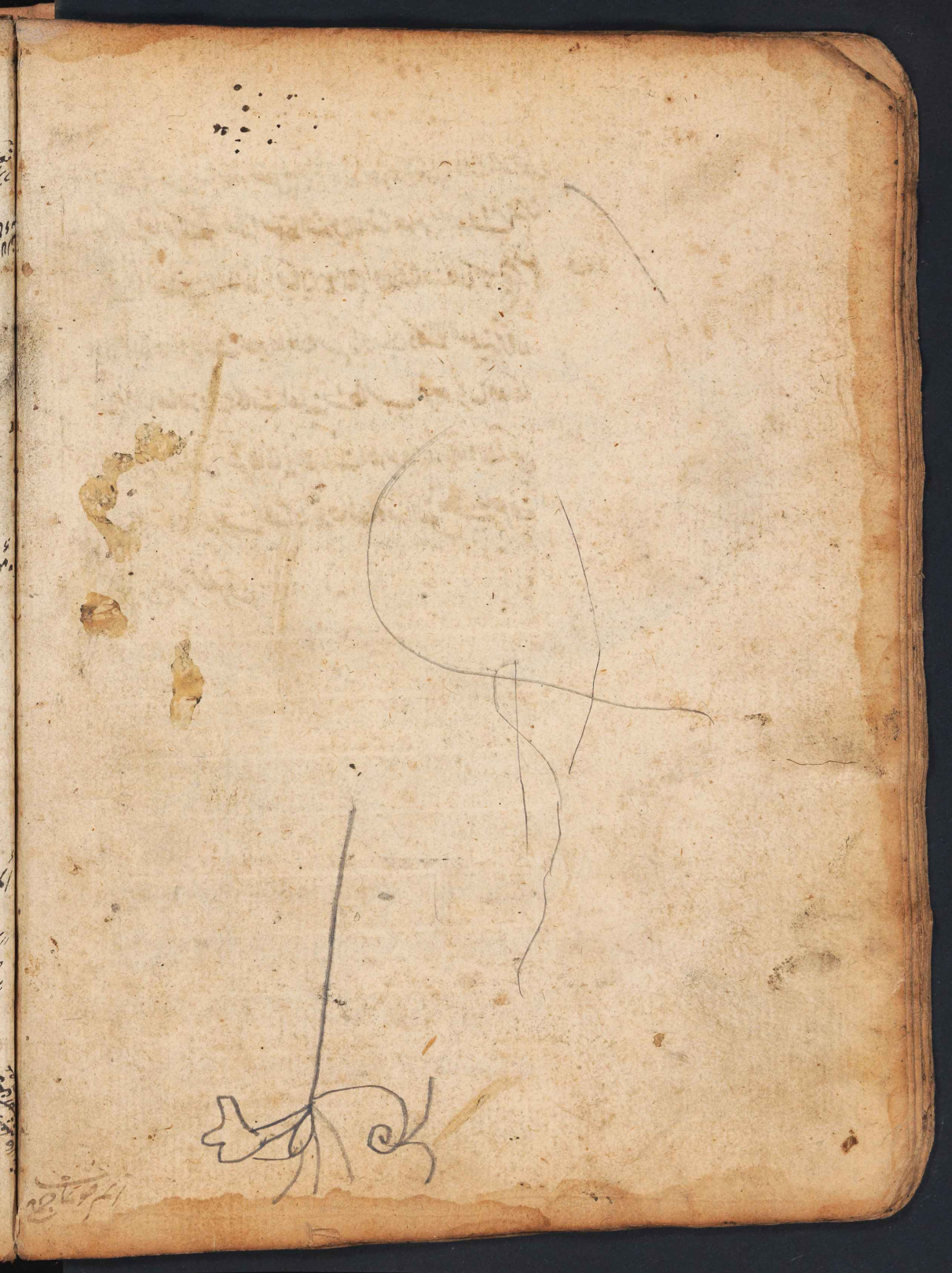

المرفوعات

المرفوع لا مرفوعة لان موصوفه اما اسم سمي مذكرا يفعل وجمع
الصافات الذي لا يفعل كالصافات للذكور من الخيل فجمعا
سبحلات الضحكات وكايام الخاليات سواء كل مرفوع الدال عليه مرفوعات
لان التعريف اما يكون للماهية لا لافراد ما اشتمل الاسم عليه على علم الفاعلية
ان علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد بما اشتمل الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى
الرفع المحلي الذي هو كون الكلمة معربة ان تكون مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخفى الرفع
عاملا الرفع المحلي وهو يبحث متلاعن احوال الفاعل اذا كان مفردا متصلا كما سيجيء
فمنه ان المرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عندهم لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله قوي من عامل المبتدا والخبر
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم هامدا ومستقيما فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا
يحكم عليه الا بما يشتق وهو ان الفاعل ما ان اسم هيئة او هي كما يدخل فيه مثل
قولنا هم العجبي ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بلا اضافة ولا بالتبعية ليخرج عن الكم
المرفوع بفواعل الفاعل وكذا جمع جدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك لشمول اسم الفاعل
اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه
جاء مسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه و

الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما او في الفاعل بتضمن
ذكره صريحا او في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة
ال الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يتصور ان يطلق على ما وضع بازاء شيء آخر
عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة ساملة لفظية ومثل لفظية نحو
ضربت موسى صبيا او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى وكان الفاعل مضمرا متصلا
بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب علامة شرط ان يكون المفعول
متاخرا عن الفعل لئلا يلتبس بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله الى
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو
ما ضرب زيدا الا عمرا وبعد ما الا ما ضرب زيدا عمرا وجب تقديمه
تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فبينهما
والقرينة ملتجئ عن التباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا ملفوظا به
الاتصال الانفصال او اما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتاخير فليتنبه لحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيدا
الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا لشخص آخر فلو انعكس احدهما بالآخر انعكس الحصر المطلوب واما فلما كان
بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الافصال ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي
الا فلا ينعكس الحصر المطلوب فلا يجوز تقديم الفاعل لكن لم يستبعه بعضهم لانه من قبيل

قصر الصفة على شيء وقبل عنها ما واما على الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احد الا عمرا والا زيدا فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف
المقصود وامّا وجوب تقديمه على المفعول في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر بينهما
في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لتعلق الحصر بهما معا واذا اتصل به الا بالفاعل صار المفعول كجزء الفعل
فيتعلق الحصر بالفاعل والمفعول جميعا كما في ضرب زيدا عمرو الا غلامه او وقع الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو ما
ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معنى لا ال
معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو ان الفاعل غير ضمير متصل به كما في ضرب بكر زيدا وجب تاخير الفاعل عن المفعول في جميع
هذه الصور امّا في صورة اتصال ضمير مفعوله به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الا او معنا فلئلا ينقلب الحصر الخطا واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمخافة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل كما في ضرب بكر وقد يخالف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا ان حذف جائزا امّا مثل
زيدا ان فيما كان جوابا لسؤال محقق كما اذا قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز
ان يقال زيدا بحذف قام اي قام زيدا ويجوز ان يقال قام زيد بذكره والفاء في الفعل
دون الجملة تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد ضربيها و
التقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان هو ابا لسؤال مقدر نحو قول
من عرفه يزيد بن نمر شل بكسر اللام على البناء للمفعول يريد من يرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله صار
ان عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف ان يكبه صارع بعرفه السؤال المقدر وهو من يكبه
واما

واما على رواية ليبك بزيد على البناء للفاعل وبنصب يزيد فليس ما يكون فيه لخصوصه متعلق
بفارغ الركبة من يذل ويعجز عن معاوية لكفى ولانه كان ظلم اللعجز الاذلاء واحر
البيت ويحتمل ما تطلع الطوالع والمحتمل السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوالع جمع مطلعة على غير القياس كطوالع جمع ملقحة وما متعلق بمحتمل وما
مصدرية يعني بكيه ايضا من سيال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات مالا وما يسير
به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
بقرينة دالة على تعيينه وجوبا ان ضمرا واجبا في مثل قوله كفاك وان اظهر من المستكن استحق
ان في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الاسم الباقي من الحذف فانه يلزم ذكر المفسر بعد
المفسر اما لا صار رفعا مختلفا لمفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين المفسر
كقولك جاءني رجل يقال له زيد فقد الآية وان استحق اركى احد من المستكن استحق اركى فاضمرا
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استحق اركى الاول المفسر باستحق اركى الثاني واغا وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه فلو ذكر عند ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لابد من الفعل وقد يحذف ان الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم رجلا
من قال اقام زيدا ان نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر في مقامه وهذا الحذف جائز
بقرينة السؤال الواجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام المستدرك
واغا قدر الجملة الفعلية لان الاسمية بان يقال ان نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا
نحو زيد معط وممكن عمرا او بكرا يمم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل واغا
قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اعلى مراتب التنازع وهو

والاخر مفعوليته ذلك الاسم بعينه لا لشيء في اطلاق اقتضى الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث الذي قبل الاولين بقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة بقي قد
يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مع الاقسام الثلاثة
اذا اخذ فعل من امثال الاول وفعل من امثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني و
ضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه فاعل الفعل الثاني مفعول الفعل الاول
بقوله مع تجويز اعمال الاول وتجويز الثاني الكوفيون الاول اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال
الثاني لسبقه ولا حرز من الاضمار قبل الذكر فاذا اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى
الفاعل بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الواقع بعد الفعلين الى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تانيثا لانه ضمير الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا استغنى عنه ولا غنى للفاعل عن الضمير قبل الذكر وبعده هذا عن الاصل
والاكثر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
لانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول بالفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله الاضمار
قبل الذكر على ما هو مذهب الجمهور والحذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب حينئذ اعمال
الفعل الاول فاذا اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته وتقول ضربني

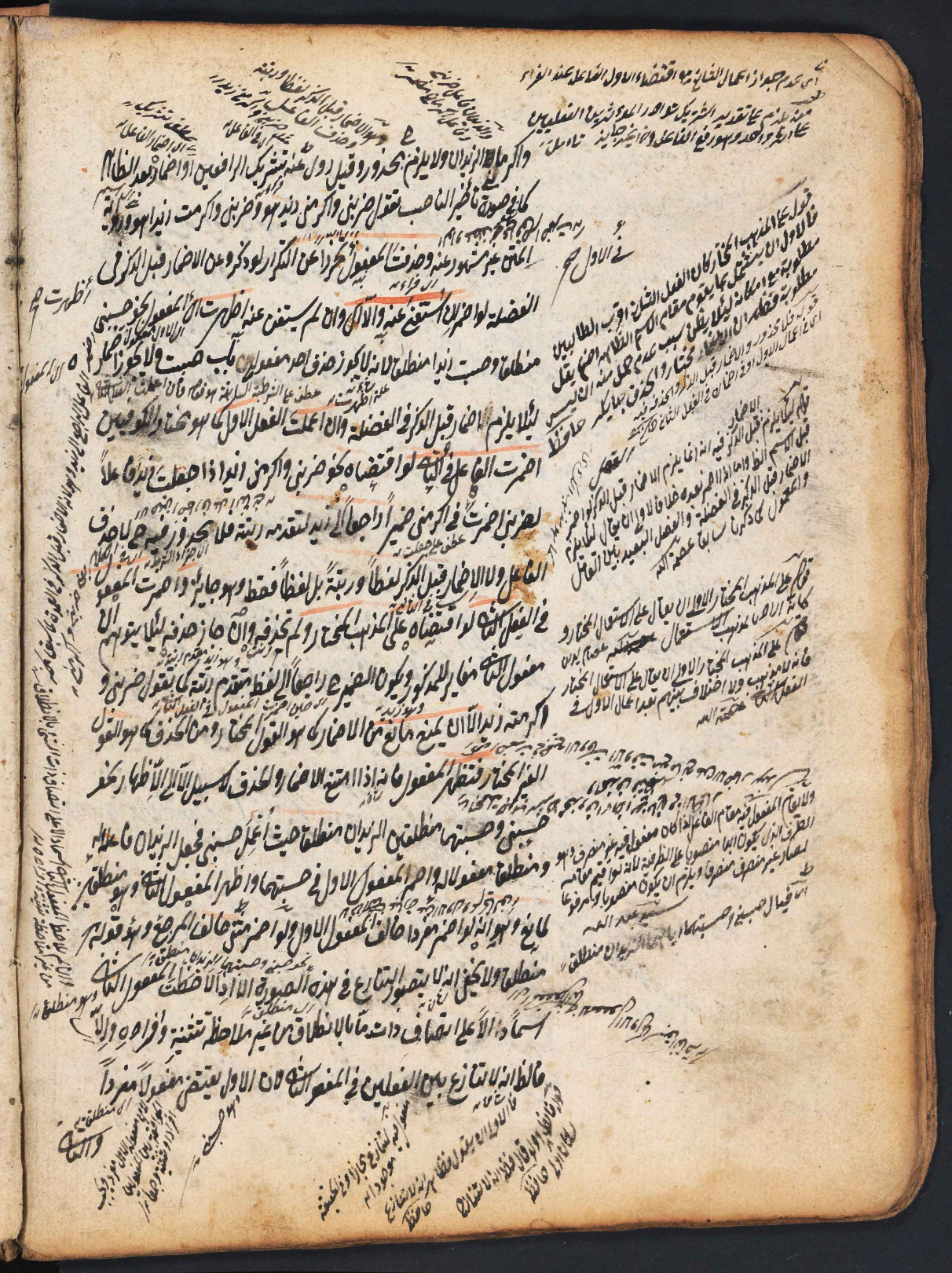

والثاني مفعولا مثنى فلا يتوهم جوازه الى امر واحد فلا تنازع وانما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقولهم امرني التعيس والواقع ان السعي لا دنى معيشة كفاني ولم
اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني والم طلب السعي واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية واجيب
التعيس الذليل افصح شرا من التعب لان الاول ظلم لم يكن اعمال الاول واليه اشار رضي الله عنه
لانا نقول بتساوي الاعمالين فاجاب المصريون عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس من التنازع لان كفاني لم تعمل على تقدير تو
كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء
كفايته قليل من المال وثبوت طلبه لكفاني لكل منهما وذلك لان لو يجعل موجوده المثبت
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبت فعلى هذا ينبغي
ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا والم اطلب التعرض والمجد كما يدل عليه البيت الماضي اعني قو
ولكنما السعي لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم كلامي بين الاثالا
السعي لادنى معيشة ولا يكفل قليل من المال ولكني اطلب المجد لاجيل الباقيات الصالحات
والسعي له مفعول لما لم يسم فاعله كما مفعول فعل او شبه فعل لم
فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه ما فصل لابتداء حيث قال ومنها
ابتداء اشرة الفصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول يعرف فاعله
ان فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم
هو ال المفعول مقامه آل مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه ان شرط
مفعول ما لم يسم فاعله في ضرف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان لغير

صيغة الفعل الى فعل اى ماض المجهول وتفعل الى المضارع المجهول فيتداول مثل افتعل
وانفعل واستفعل وتفعل وتستفعل وغيرها من الافعال المجهولة من المزيدة فيها والتابع
الفاعل المفعول الثاني من مفعول باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه وكان اسنادا الا تاما لم يكن مسندا اليه معا
كون كل من الاسنادين بخلاف الجميع ضرب زيد عمرا احد الاسنادين وهو اسناد
المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكم المفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسندا اليه والمفعول له بلام التعليل ان النصب فيه يشعر بالعلية
فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام كقولك ضربت التاديب
المفعول معه كذلك لان كل واحد من المفعول له والمفعول كذلك ان كان الثاني
والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يتقدمان موقع الفاعل اما المفعول له فلانه
واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد دون الواو فانه لم يمنع كونه مفعولا معه
اذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل انه يجوز اقامته موقع الفاعل
تعين ان المفعول به لانه لو اقيم موقع الفاعل لشابه بالفاعلية في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد قائما
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ضرب زيد امام الامير ضرب مقام ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقائما وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا فائدة مختصة اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وذاته

جاز فجرور شبهه بالمفعول واقيم مقام الفاعل مثل ما فتعين زيد وان لم تكن ال وان
يوجد في الكلام المفعول به فالجميع ال جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوع
موقع الفاعل المفعول الاول من باب اعطيت ال الفعل المقدر الى المفعول
ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه مزيد
الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه محاط ال اخذ نحو اعطى زيدا درهما مع جواز
اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامته
المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا او مفاد المبتدا والخبر وفي بعض النسخ و
منه بيني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جميعا في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما سيجيء الاصل فيهما وتشتركهما في العامل المعنوي فالمبتدا
هو لفظا او تقديرا اسم يتعرى عن العوامل اللفظية والخبر هو اخر يتم به
ان الذي يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسم ان وكان وكاد اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لتلا يخرج عنه
نحو حسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وانما قسم المبتدا الى الخارج عن هذا
القسم فانهما لا يكونان الا مسندين الا الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او غير مشتقة نحو اما الكريم الشيمة الواقعة بعد حرف النفي كما
الف الاستفهام وكون كمال وما ومن وعن وكم نحو هل من خالق غير الله ابتدا بها من غير
ونفي مع قبح والاصل تاخير ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فجر لنا خير من عند الناس
منكم فجر مبتدا وخير فاعله ولو جعل خبرا خبرا عن لنا لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو من في منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء الا قصة

لا يلزم بجائز لضعف عمله

كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون أن مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتدأ ان ما ينبغي ان يكون المبتدأ معتمدا عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات معتمدة
على احوالها ومن ثم ان من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في
دار زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد اما ثم لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم و
امتنع قولهم صاحبها في الدار كبوصا الضمير الى الدار وهو في غير الباب الذي هو اصله الغائر
فيلزم عوده الضمير الى متأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان
كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة موضع مصبا والمطلوب الحكم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة والكلية لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا اختصت
بكل نكرة بوجه ما من وجوه التخصيص او بالتخصيص بقليل استركما فيقرب من
المعرفة مثل قوله ولعبد يهوى من خير من مشرك قال العبد متناول للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالكون من تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل فوك كما ادام
في الدار ام امرأة قال المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيما قال يجيء
عن تعيينه فكانه قال ان من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل
واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبر ومثل فوك كما احد خير
منك قال النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
وتخصصت فانه لا يقدر في جميع الافراد او بل يهوا مر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
فتقصد بها العموم كقولك نكرة خير من عمرة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب بتخصيصه
بما يختص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضعه

عليه

بتخصيص به الفاعل فيلزم ترجيح صحيح كونه محكوما به على المسند اليه فانك اذا قلت
قائم علم منه ان ما يذكر بعده يصح ان يحكم عليه بالقيام اذا قلت رجل فهو فوقه
رجل موصوف يصح الحكم عليه بالقيام والحاصل ان اخر الكلمات يناسب المقام وقد
يكون الخبر شرا كما اذا كان بحيث مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بحيث عدو وانما له
يناسب غير مقاد تنبيها على ان يكون شر الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى
فعناه شر لا خير اخر داناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف خ يصح القصر
فيكون المعنى شر عظيم لا خير اخر داناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه الضعف
في حاديه ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم
ان ما يذكر بعده موصوف يصح استقراره في الدار فهو فوق التخصيص بالصفة
ومثل سلام عليك لتخصيصه بنسبة الى المتكلم اذا صله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي ال سلام من قبل
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين مرجع مرار صحة
الاضراب عن الذكر الى الثبوت لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يختلف
توجيهها باختلاف هذه التكلمات التركيبة الوابية فعلى هذا يجوز ان يقول كوكب
انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقول رجل قائم لعدمه وهذا القول
اقرب الى الصواب واذا كان الخبر المعرف فيجب ان يتقدم تخصيصا بالمعرفة لكونه في بعض
من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه واراد ان يشير الى ان خبر المبتدا اذا وقع جملة
ايضا فعال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل ابنه ابوه قائم وفعلية مثل ابنه قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها

للنفس

لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدإ من عايد اليه
ليرتبط به وذلك العايد اما ضمير كما في الجمل المذكورين او غيره كالام في نعم
الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الخافة مالخافة وكون الخبر تفسيرا للمبتدإ
في نحو قل هو الله احد وقد حذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين
درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة الاتباع البر والسمن
لا يسمى تغيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع وقع ظرف زمان او مكان او جارا
ومجرورا فالكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدرا اي مؤول
بجملة بتقدير الفعل فيه بانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف الدال من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه
والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدإ التنكير وجاز تصحيحه لكنه قد يجب لتعين
فاذا كان المبتدإ مشتملا على ما له صدر الكلام او على معين وجب صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديم صفظا لصدارته مثل من البوك فان معناه اشهذا البوك ام ذاك في
البوك خبر وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان البوك مبتدإ لكونه
معرفة ومن خبره والواجب تقديم على المبتدإ لتضمنه معنى الاستفهام او كما قال المبتدإ
والخبر معرفتين متساويين في التعريف وغير متساويين والافريقية على كون احدهما
مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كما متساويين واصل التخصيص لما في قوله حتى
لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديم ايضا مثل افضل من افضل منك دفعا
للاشتباه او كان الخبر فعلا له ان للمبتدإ اصرا زجا لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام
لان قام فعل ابوه لا فعل زيد

نحو المتفوق في مثل زيد في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء
قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل ما اصل ابوه وما
حصل ابوه واحد جملة ان

صفة
فان من مبتدإ مشتمل على ما له
صدر الكلام وهو الاستفهام

ابوه قائم لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقوم قائم ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديم المبتدأ على الخبر في صورة اما في الصورة الاولى فلما
ذكرناه واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل معرفا
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالعكس عن الفاعل اذا كان
الفعل مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما او الزيدون قاموا لم يلتبس
وقد جوز الزيدون يجعل الواو ضميرا والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به
او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية
الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد حال الذي ليس بجملة صريحة
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام او عض وجب صدر الكلام كما في
مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة فعلية حقيقة ومعربا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر معربا
صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين
ابوه لانه لا يبطل مجيء خبره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في الجملة او كان الخبر
بتقديم مصحح له ان للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديم يصحح وقوعه مبتدأ مثل
في الدار رجل فان الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ
نكرة غير مخصصة او كان متعلقه بكسر اللام اي كان متعلق الخبر التابع له شبيهة
بمتبوع معه تقديم على الخبر فلا يرد نحو على البه عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ
راجع الى الذكر المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة
منك زبدا او مضمرا منفصلا ان مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمرة

لان

لان الخبر هو قوله على النكرة والنكرة متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل او كان الخبر
خبرا عن الآن المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها اى اول بالمفرد مبتدأ اذ
في باب حروف الجر الآن المفتوحة بالكسرة في التلفظ لامكان الدخول عن
الفتحة طلبا لها او في الكتابة مثل بعد الف فاعلم وجب تقديمه الى تقديم الخبر
على المبتدأ في جميع هذه الصور على ما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه
ليكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير الواو نحو مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد ان مزوف هذه
الصورة ترك الواو اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف والا يجوز
ان يقال هو اعمى بعد الخبر ما لم يكن بغير العاطف لان التعدد بالعاطف لا فاده
به لان الخبر والمبتدأ والمخبر بهما والمقصد التعدد بالعطف ليس بخبر عاطف والمعطوف
التعدد واعمى اوا احد التعدد وبغير عاطف فالمقصد عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم
من نعمة فمن الله فشبه المبتدأ الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح
دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا
لم يقصد فيجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف ان الذي وصلت صلته جملة فعلية او ظرفية موله جملة فعلية
فيها بالالتفاف واما ان يكون صلته فعلا او ظرفا موله بالفعل لتباكد

الشرط

العطف

الخبر

نبل هو من تقارب عيه ولهذا اورد في امثال المتعدد بغير

المبتدأ

دخول الفاء فيه يجب

مسدأ بهذه الشرطية لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول ليكون الكلام
الموصوف به او المكرة الموصوفة بها لان جاءني هو في حكم الاسم المضاف اليها مثل
الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار زيد امثال للاسم الموصول بظرف
فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المكرة فقولهم لكل قوم ان الموت
الذين تعرفون منه عافانا الله وايكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى المكرة الموصوفة بها فقولك لكل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت
ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الباء على خبره
ما نقلان بالاتفاق عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت مسببة عن المبتدأ
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل غير قابلين لذلك المسبب عنه لانهما يخرجان الكلام من
الانشائية الى الاخبارية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وانما يمنع انما هو بالاتفاق من الذي
فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا
ما نقلان بالاتفاق في انما هو من بين حروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل وهو سيبويه ان
المكسورة بها ال بليت ولعل في المنع من دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع
عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بقوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فانا قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة
لكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق فيلا بعضهم الذي الحق ان
بها هو سيبويه فما عند بقوله فذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا

ثم الكلام بيانه

وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق ح

القولين لانه بعد اجماع القرآن وكلام الفصحاء فيما على عدم منع ان المكسور عن
دخول الفاء على الخبر بما سبق وتبادل على عدم منع ان المفتوحة والكف عن دخول
الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فواله ما
فارقتكم قالين لكن ما بقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا ان ضمنا جائزا الا واجبا وقد يجب حذفه اذا انقطع النعت
بالرفع كقولك الحمد لله اهل الحمد ان هو لكم واما وصف نحو انه كان في الدار صفة
نقطع لقصد المدح او الذم او غيرهما فلو ظهر المبتدأ لم يتعين ذلك وجب
حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيدا ان تقديره هو زيد فقول المستهل الهلال
المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله ان هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا الا مقصودا والمستهل يعين شيئا فشيئا زاده و
لكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويزول كل ريبة واما اتى بالقسم جريا على
اعادة المستهلين غالبا وليلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر
جوازا ان حذف جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا في موتي فمرفت فاذا السبع فان تقديره على مذهب الصحيح كما هو نص
عليه صاحب اللباب فمرفت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
غير سادة مسده ان فمن وقت خروج السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة و
جوبا ان حذفا واجبا فيما التزم ان في تركيب التزم في موضعه ان في موضع الخبر
غيره ان غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكرها المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا

يجوز ان يقرأ بالكسر على ان لا يعلق ما بعده عما قبله ويجوز ان يقرأ بالفتح على تقدير بانت الهلال اذا اتى القسم والله
منصوبا بتقدير رأيت الهلال او مرفوعا على القسم بتقدير والله
الموفق

فائدة السبع في تقديره حاضرا او واقفا او موجودا او نحو ذلك
فالمعنى فمرفت وقت وقفه السبع الآن اذا المعنى حاصل
بجميع الوقت وانما اجاز حذف الخبر ههنا لان اذا المفاجأة
التي تدل على الوجود والحصول اينما ع

وف

الثاني

حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم ضعف الخبر من غير سند شئ مسوغ وتقييد
المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر
مضاف الى صاحب الحال ان ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء الاخبر له لكونه
بمعنى الفعل او المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وتالث كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شئ بالواو الى بمعنى مع وكم مثل كل رجل وصيفته اى كل رجل مقرون مع صيفته
وكم مثل كل رجل فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف
وهو صيفته ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وجوابه القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا ان لعمرك
وبقاءك قسمي اما اقسم به فلانك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم
قايم مقامه فيجب حذفه والقسم والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبران واخواتها ان من الحروف خبران و
اخواتها ان اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وكاءن ولعل
وهو مرفوع بهذه الحروف لانها بالابتداء على المذهب الاصح لانها بمعنى يثبت الفعل
المتعدي كما سيجيء عاملة رفعا ونصبا مثله هو اى خبران واخواتها المسند اليه شئ
آخر بعد دخول احدى هذه الحروف عليها فقولنا المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف يخرج جميع ما هذه الحروف
من دخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا يزيل اثرها لفظا ومعنى فلا يسقط
التعريف عن يقوم في مثل يقوم قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من
حيث اسناده الى ابوه ليس بحاصل عليه اذ بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم
ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم
منه استدراك قوله بعد دخول احدى هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند التام

لا رجل يضرب ابوه كخولا غلام رجل ظريف اذا عدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة على ما هو الظاهر فيها اذ
في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرفية الى التقييد اقرب وكذا الحال
يستلزم الكذب بنفي ظرفية كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبر الظرف وغيره و
يحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كموجود والحاصل الدلالة النفي عليه
كخولا آله الا الله لا آله موجود الا الله وبنو تميم لا يشبهونها لا يظهرون الخبر
في اللفظ لان الحذف عندهم واجب لكراهة انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون مفي قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر على
التقديرين يجعلون ما يلزم خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يجعلان علما هو
المسند اليه هذا شامل للمبتدأ والكل مسند اليه بعد دخولها خرج به غيرهما ولا
وعا عرفت من معنى الدخول لا يره ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منه وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة خلاف ما فاته
يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يشبهون لها بالعمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز
ورد القرآن كقوله ما هذا بشرا وهو كان عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصا
مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا كذلك لا فانه للنفي مطلقا خلاف ما فاته ايضا
لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح ان لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد

المنصوبات

التعريفات ما يكون مسندًا ومسندًا إليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينقض بالتوابع وما وقع من المرفوعات في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما استمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات وامارة علم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا صفة او حكما وهي اربع الفتحة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلما وابا كل ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما استمل على علم المفعولية

المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول فيه او معه اولة وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعل فاعل فعل واكرمه ضرب الفاعل اياه قياما بحيث يصح اسناده اليه بلا ان يكون موعنا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجثم جثومة وسرق سرقا وانما زيد لفظ الاسم لانه ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او شاركه في معنى الفعل نحو ضارب ضاربا وضرب الضارب ولم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد ان الفعل كائن بمعنى الضرب بل المراد ان الفعل مؤثر في الضرب وموجد له فان معنى الاسم جزء معناه

Princeton University Library

مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل ما كون لكنه
ليس بحيث يشتمل عليه مفهوم الفعل وكذلك خرجت به مثل كراهتي في قولك كرهت كراهتي
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل الحادث وهذا
هو المسند اليه ولا شك ان مفهوم الفعل مشتمل عليها من حيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما تقول في قولك كرهت كراهة
فهو المفعول المطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما تقول في قولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد
والتطبيق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتأكيد
الا لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع انما دل على بعض انواع
والعدة انما دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتح الجيم للعدة فالاول اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه
على الجاهية المعرات من الدلالة على الوحدة والتثنية والجمع بخلاف باقي انواع
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدة بخلاف
احويه الذين بهما للنوع والعدة نحو جلست جلستين او جلسات
فحينئذ وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ ان معاني اللفظ فعله اما جلست
مثل قعدت جلوسا اما جلست الباب لخوانبت الله نباتا وسيبويه يقدره فعلا
عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز الكفوكم كن قدم من سوءة غير

ان قدمت قدوما خبر مقدم فخبر اسم تفصيل ومصدريته باعتبار موصوف او
المضاف اليه لان اسم التفضيل مع كلما اضيف اليه وجوبا ان حذفا واجبا
سماعا ان سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة كي تعرف بها كونه كثيرا ان سقا
اللهم سقيا ورعيا ان رعاك الله رعيا وضيبة ان خاب ضيبة من خاب الرجل
ضيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا ان جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و
الشفة واليد وعدما ان عدمت عدما وشكرت شكرا ان شكرت شكرا وعجبا ان عجبت عجبا
فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
حذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل بالام كوحمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
ان جعل المفعول المطلق ظرفا واجبا قياسا ان ظرفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يجيء
سترح مع الفعل لزوما في مواضع متعددة مما ال من هذه المواضع موضع ما وقع ال
المفعول المطلق وقع مبتدا لدلالته لانه فانه لو اريد فيه نحو ما زيد سيرا لاجب
ظرفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد مغ نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه ان من ذكر اسم وانما قال على اسم لانه لو
دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سيرا زيد لكان مرفوعا
على الخبرية لا وقع المفعول المطلق مكررا ال في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه
فلا يرد نحو ذكت الارض دكادكا وانما جمع بين الظابطتين لاشتراكهما في الوقوع

بعد اسم لا يكون خبرا لها نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى مثل سير البريد

هذان مثالان لما وقع مبتدأ بعد نفى وانما اوردت مثالين تنبيها على ان الاسم

الواقع موقع الجزء ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبهه

فعلا او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد نفى وزيد

سيرا سير البريد مثال لما وقع مكررا ومنها ان من المواضع التى يجب حذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع ان موضع مفعول مطلق وقع

تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل

او المفعول به وباثره وغرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه كجملة

نحو قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فقوله فشدوا الوثاق

جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء ففصل

بعضها ان من شد الوثاق فاما منا بعد واما فداء ان يمنون منا بعد شد واما تفدوا

فداء ومنها ان من تلك المواضع ما وقع ان موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه ان لان يشبه

امرا آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت حمار فانه لم يقع للتشبيه علما بان حال كونه حالا على

فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهير زهد الصفا ولان المزين ليس من

افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مستغنية عن الجملة على اسم كائن

بمعناه ان يعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت حمار

وعلى ما ذهب اليه صاحب الكتاب الاسم الواقع موقع به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له

صوت صوت حمار نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار ان يصوت صوت حمار من صات يصوت

صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما بعد جملة هى قوله له صوت

بالتعجب منه كقولك فيقتضي فيتقدم منه التعجب ويتخلص منه وأجيب عن لام التعجب بوجه آخر

ذكره المصنف في الايضاح وهو ان العوامل في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس يا ولا الروا

بل المحذوف دائما اكرم يا قوم او يا هؤلاء أعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المضاف العامل على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فكذلك لانها هنا يقتضي

فتحها كما هو الظاهر فيما سبق ويقتضي ان بناء العامل على الفتح للخافض الفا ان الف الاستغا

باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه مجرورة لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين

انه بهما تناف فلا يكون الجمع بينهما مثل يا زيداه ما لحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما

ان ينصب بالمفعولية ما سوى العامل المفرد المعرفة والعامل المستغاث مع اللام او الالف

لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء علة النصب وهما المفعولية

متحققة فيه وما بغيره مضمن حالة وما سوى العامل المفرد المعرفة اما ما لا يكون موظوا بان يكون

مضافا او شبيه مضاف واما ما يكون موظوا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون موظوا

ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون موظوا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو

ما لا يكون موظوا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والثالث وهو ما يكون موظوا

ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا معقولا لغير معين ان اريد بالرجل غير معين وهو الوقت ينصب

رجلا لانه قيد له لانه منصوب لا يكتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون موظوا ولا معرفة

مثل يا حسنا وجهه فظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفى كل من القيدين

بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الا ايراد مثال له على الواو ومع ان العامل الناقص

فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين وبهذه العبارة اعم من ان يراد بهما معين او غير معين

فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وبهذه الامثلة يحل مثال ما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة

عليه والخليل بن احمد وسوّاه سيبويه في المعطوف بحرف التمنع دخول يا عليه
يختار الرفع مع تجويزه النصب بان المعطوف بحرف التمنع دخول يا عليه في الحقيقة مناد
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة
او ما يقوم مقامها ولكن عالم بمباشرة حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا
والبو عمرو والعلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه
لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون مناديا مستقلا فله حكم التبعية وما
اكتسب تابع محله ومحله المنصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كما لحسن
ان كاسم لكن في جواز نزع اللام عنه فخالفهما خليل ان ابو العباس مثل الخليل في اختيار
رفعه لامكان جعله مناديا مستقلا بنزع اللام عنه والا ان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم لكن في جواز نزع اللام عنه مثل النحو والصعق فكابه عمرو ان ابو
العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والاضافة
عطف على المقدرة ان وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقة تنصب
لانها اذا وقعت من دون تنصب كنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشر
فخر يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد والحارث في الصفة ويا رجل ايا عبد الله في عطف البيان ولا يجوز
المعطوف بحرف التمنع دخول يا عليه مضاف لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر ان غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو التمنع دخول
يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه ان هكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
باشره حرف النداء وذكر لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

بناءً على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهو اجتماع الامرين احدهما كون
اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا اليه لان اصله لاه حذف
الهمزة وعوض اللام عنها ولزمت للكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما
لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اقتضى هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فليكن ليست
عوضاً عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان
اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز
ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في الخ في قولهم من اجلك
بالخ نيمت قبيح وانت بخيلة بالوصل عنى لان لامها ليست عوضاً عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ في الغلامان في قولهم فيا الغلا
للدلان فرارا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وكذا ان وجد في مثل
يا نيم نيم عدس ان في تركيب تذكر فيه المضاف المعرفة المفردة صورة وهو الناس اسم
مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب في الثاني فخ اما الضم في الاول فلانه
مضاف معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى العدس المذكور ونيم الثاني تاكيد
لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه فذكر مذهب سيبويه او مضاف
الى العدس المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والاخفش واجاز الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا نيم بالضم نيم عدس ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد
بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اتباع لما بعده مضاف وتابع مضاف وتمام البيت
يا نيم نيم عدس لا اباك تزلقن في سنة تمر والبيت جرير حين اراد التبيتي الخ عن ان يهجوه فقال جرير قطا بالبيه نيم لا تتركوا

ان يكون فيلتقي ساكنان وسواء كان المحذوف من قبل ياء المتكلم نحو قاضيّ
او من بعدها نحو يا غلامي والمضاف المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامَ وسكونها مثل يا غلامْ واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازاً عن نحو يا قاضٍ مثل يا غلامِ وقلبها الفاً
نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غيره فيقتصر الفراغ من النداء بسرعة لتخلص منه وتوجه الى المقصود من الكلام فتخفف يا
غلام بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلاً عليه وقلب الياء الفاً لان الالف والفتحة اخف
من الياء والكسرة وهذان الوجهان وان كانا واقعين في المضاف المضاف الى ياء المتكلم
كمن لا يقعان في كل مضاف كما ذكرنا بل فيما يليه الاضافة الى ياء المتكلم ويشتهر بها لتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عبدو ويا عبدا وقد جاء شاذاً في المضاف يا غلام بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المضاف الى ياء المتكلم بالياء في هذه الوجوه وفقاً
ان في حال الوقف تقول يا غلامِيَه ويا غلامِيه ويا غلامِهْ ويا غلامَهْ فرقاً بين الوقف والوصل
وقالوا ان الوقف في محاورتهم يا أبِيَه ويا أبِيه على الوجوه الاربعة كما ربما اضيف الى ياء
المتكلم مع وجوهٍ اخر زائدة عليها لكثرة استعمال هذا بينهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا ابَتِ ويا امَتِ وقالوا يا أبَتْ ويا امَتْ ايضاً بابدال التاء بالياء فتحاً وكسراً ان حال
كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة بمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضاً نحو يا أبَتُ
ويا أمَتُ لاجراء المضاف المؤنث مجرى المذكر وقالوا يا ابَتا ويا امَتا بالالف
بعد التاء جمعاً بين العوضين دون الياء فقالوا يا ابَتي ويا امَتي احترازاً عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى اللام
والعم لا يقال يا ابن اخ ويا ابنه خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابنه خالي بالنظر الى الابن ايضاً فافهم

يقولون يا بنت أم ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلام فقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم بفتح الباء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن
أما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا يا ابنة وهي أم شذوذا والمضاف الى الياء المتكلم يا ابن ام
وما ابن عم بحذف الالف والكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
وما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المضاف جايز واقع
في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة الشعر فبالطريق الاولى
وهو في غيره ان غير المضاف واقع فضرورة ان المضاف داعية اليه لان في سعة الكلام و
ان ترخيم المضاف بحذف آخره ان في آخر المضاف تخفيفا ان بحذف التخفيف لاجله اخرى
مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فقط فهذا يكون وذلك التعريف مخصوصا بترخيم المضاف
ويعلم منه ترخيم غير المضاف بالمقايسة ويمكن حمله على التعريف الترخيم مطلقا والضمير المجرور
الى القسم وشرطه ان شرط ترخيم المضاف على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان وا
في المضاف على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهو ان لا يكون مضافا حقيقة
او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء
المضاف نظرا الى المعنى ولا من الاخير لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم
فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المضاف ولا ممنوعا بزيادة الالف لان
الزيادة بناء الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المضاف عنده وما وقع في بعض النسخ
ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع انه وجه شرط عند دخوله في المضاف ظاهر
وهو ان الاغلب فيه بزيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون جملة لان الجملة محلها فلا يتغير والشرط الرابع اجراء مريد الوجود به
وهو ان يكون الحاوي اما على زائداً على ثلثة احرف للان العلمية ناسبة التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فما بقي منه دليل على ما الفي وزيادته على ثلثة يلزم
نقض الكم عن اقل ابنية المعرب بالاعلة موجبة واما ملتبساً بتاء التانيث وان
لم يكن علماً وزاد على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف
اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء فتحته وسكونه بعد الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصاً عن ثلثة احرف
اذا المتاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم بغير ضرورة مناصر لم يستوف الشرط المذكورة الا اما
شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شروطه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله مناول وما و
من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره
او آخر الحاوي زيادتان كما بينا في حكم الزايدة الواحدة في انها زيدتا معاً واصرتا بمنزلة
نحو ثمانية ومرجانية فان الباء والنون فيهما زيدتا اولاً ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منها
الا الحرف الاخر كما سماه اذا جعلتها فعلاء من الوسامة ان الحسن كما هو مذهب سيبويه لا فعا
جمع اسم على ما هو مذهب غيره فانه يكون حينئذ من باب علار ومروان او كان في آخره حرف صحيح
او صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو غلا
لانه لا يحذف منه الا الحاء وهو اعم من ان يكون هيئة او حكماً فيشتمل مثل مرمى ومدعوى
لان الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة الف او واو او ياء ساكنة حركة
ما قبلها من جنسها واكتفاء بهذه المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه
نحو خرفان فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو ان كان ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر

من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين للئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه
على اقل ابنية العرب وانما يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بشر
وقلون برضم يحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا الى آخر
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكأن زيدتا معا حذفت معا
واما في الثاني فلانه بما حذف الاخير مع صحة واصالة حذفت الحرة الزائدة ليلا يرد
أمثل السابق صُنيت على الاسود وثلثت بحذف النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم
انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صار
بمنزلة كاف وان كان غير مذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد ان فيحذف حرف واحد
كصوت الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر كيا عمار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو
ان المنادى المرخم في حكم المنادى الثابتة بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم
وفي يا تمود يا تمو بواو مضمونة وفي يا كروان يا كرو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كروا بواو متحركة بعد فتحة وقد
يجعل قد للتقليل ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء
فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه
فيضم ويا ثمي لانه لما جعل تمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلما جرم قلبت ياء وكسرت
ما قبلها كما دل واد لو ويا كرا لانه لما جعل كروان اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا بغير الغرب صيغة النداء
يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى لام الكلمة الشهر صيغ فكانت اولى بان يوضع فيها

باستغراق في غير المناص والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعدى سنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وبيان كونه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه
وجودا او عدميا او وآفا المتفجع عليه عدميا يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه الناد به والمتفجع عليه
وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كاكرة وليل للاحقة للنادب
لفقد الميت فاكرة مثل لقسم المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا عيناه ويا مصيبتا ٥
واختص المندوب بوا عما زا عن المناص لعدم دخول عليه بخلاف يا فا نه مشترك بينهما
وحكم ان حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المناص ان مثل حكم المناص يعني اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المناص يحكم في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المناص
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذكر جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المناص ليره انه لا يقع نكرة لا يندب الا المعرفة وجاز لكه
زيادة الالف في آخره ان اخر المندوب بعد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
ان التباس ذكر اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد يجانس حركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميه واغلاماه لالتباسه
بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلاموه اذا اليم
اصلها الضم لاغلاميكم لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز ذكر الهاء الحاقها
بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا اليم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفة في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذا مات شخص
اشتهر بهذه اللفظ مندوبا خاصا انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه
وامتنع الحاق الالف لصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان

انفصاله

اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء منه لانم المضاف فيه كالجزء بخلاف
الصفة فانه جزء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا صاحبا كل
وعمرو مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز لحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا أعجمي الشامياه والجميم القدح
ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان معوضا ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
مع اسم الجنس ويغني به ما كان نكرة قبل النداء سواء يعرف بالنداء كيا رجل او لم يعرف مثل يا رجلا
لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلم يحذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الا انه منادى والا
والامع اسم الاشارة لانه كان كذلك سبب لكثرة الابهام والمستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي
يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه
الا مع الابدال الميم المشددة منه كخذ اللهم وبغير بدل كخذ يوسف احرص من هذا ان يا يوسف ولفظة
ان اذا وصف بذي اللام كقولنا يا ايها الرجل ان يا ايتها الرجل وبالموصوف بذي اللام كقولنا يهذا الرجل ان
يا ايهذا الرجل ولا يجوز الحذف من ايتها من ان يتصف بهذا بذي اللام والمضاف الى المعرفة كما
كقولنا غلام زيد افضل منك والمعطوف كقولنا من لا يزال محسنا الي واما المضاف فشذ نداؤه بالحو
يا اثنا ويا ايا كما وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل غير صبحا يا ليل حذف حرف النداء من
الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امراة من الفيس حين كبرت وفي افند مخوف ان يا مخوف
قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افند مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير ما يناسب الفعل بالزائد والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
بالملزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط الفعل المناسب
بالملزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلثة واحدة للمشتغل
بالمتعلق لما لا يخفى والاحسن في ترتيبها ما ذكره مثال المشتغل بالمتعلق لما لا يخفى ووجهه فلان زيدا
ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب بالزائد فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا جلست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالملزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزم ملابسة للمحبوس عليه فنصب
زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا
ضربته ضربت المقدر في الاصل فيه ضربت زيدا قررته اخر ضربت الذي هو مفسر ما يرادفه
اعني مررت الذي هو على هذا المعنى جاوزت فانه مفسر ما يراد فيه اعني مررت به وانت فانه مفسر ما يستلزم
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولا بست فانه مفسر ما يستلزم اعني
جلست عليه ثم ان الاسم الواقع في مثال الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران والى هذه الصور المخلص اشار المصنف فقال ويختار في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء ان يكون مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه ان قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة الصحة فيهما منوطة بنا
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة صحة للنصب فحينئذ يرجح النصب قرينة اخرى
يرجح الرفع سلامة عن الحذف كزيد ضربته وعند وجود القرينة المرجحة للجانبين ولكن تكون

وذكر ان المشتغل بالضمير ثلث اقسام وواحد للمشتغل بالمتعلق ثم ان المشتغل بالضمير ثلثة اقسام
المشتغل بالمتعلق قسم واحد فالمشتغل بالضمير اثنا عشر قسما والمشتغل بالمتعلق واحد فالمجموع ثلثة عشر
المشتغل بالضمير اثنا عشر والمشتغل بالمتعلق واحد فالمجموع ثلثة عشر
فتح العلوم حافظ

القرينة المرجحة لرفعه اقوى من ان من القرينة المرجحة للنصب كما مر الداخلة على ذكر الاسم مع غير
الطلب بشرط ان لا يكون الفعل المستفاد منه طلبا كالامر والنهي والدعاء كقولك القوم ما
زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا تقع
بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب كقولنا اما زيدا فاضربه
فان المختار فيه هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يكون الا بتاويل ومثل ما مع
غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في
بعض النظر من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبتها ووقوعها بعدها فلا
تناقض وكيفما كان فالنصب في الاسم المذكور بالعطف على سبيل عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب الى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو
خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي يعني بعد ما ولا وان وليس ولم وما دل من هذه الجملة اذ هي
عاملة في المعنى ولا يقدر معمولها لفعل ناصب العامل نحو ما زيدا اضربه ولا زيدا اضربه ولا عمرا واضربه
وان زيدا اضربه الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا اضربه وانما قال حرف الاستفهام لانه يجوز
رفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل زيدا اضربه فانه يجوز ان استفهم
الفاه لا تقتضي سوى لفظ الفعل لانه بعض قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة
على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا اجد
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه
وانما اخترنا في هذه المواضع ان ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب

في الاسم

ما
العطف زيد فاكرمته
تقدير الفعل الناصب
لزيد على الفعل الذي
بعد الفعل
يدت
بجواب عن سؤال مقدر
حيث اذا قلت في مثل اما زيدا فاضربه بالرفع
واردت ان تجعل فاضربه خبر المقول اما
زيد فمقول في حقه اضربه
والله اعلم
فلا يقع الاسم المذكور بعدها وما ولا لانها
انما تذكر بدون معمولها

في الاسم المذكور اذ يجب ان يكون هذه المواضع مواضع الفعل ان مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا
نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا ولذلك يجيء النصب في الاسم المذكور عند وقوف
بعض المفسرين على الناس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر وهذه الحالة من حيث
هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود في الالتباس الذي هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وصفية الابنية بوصف النكرة وبين الصفة فان التركيب لا يختلف معه مثل قوله تعالى ان
كل شيء خلقناه بقدر نصب كل على الاضمار شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره لم
يكن موافقا للمنصوب في اداء المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران ان
الرفع والنصب فلتحكم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل وزيد قام وعمرو اكرمته
ان عنده او في داره ونحو ذلك والا لوجب العطف على الصفر لعدم الضمير ان يستوي
الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين ان جملة
اسمية خبرية جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي نصبه
يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة
للرفع قلت هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما لان الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبتدأ فالصغرى اقرب والكبرى بعيدة باعتبار المبتدأ ويجب ان نصب الاسم المذكور

وكل شيء خلقناه بقدر نصب كل على الاضمار شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره لم يكن موافقا للمنصوب في اداء المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلو

بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع عزل الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصب الاسم
المذكور بعد حرف التخصيص وهو هلا والا ولولا ولوما واذا وجب النصب بعدها لوجوب
دخولها على الفعل لفظا وتقديرا كقولك زيدا ضربته ضربته مثل بحرف الشرط والاريد ضربته مثل
بحرف التخصيص وليس مثل ادبعد ذهب به منه ان من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه الخ اذ ذهب فان قلت لا يتحصر المناسب
في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير
الآية يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب بها او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يراد
في
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع الذي في المثال المذكور واجب بالابتداء والنصب غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف بلزوم ما يختار فيه النصب وكذا كان مثل زيدا ذهبت
قوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبر ان في صحايف اعمالهم فهو ليس منه باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ صح انه خلاف الظاهر الا ان فات المعنى المقصود واذا المعنى
المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى كل صغير وكبير

مستطر

مستطرد الان كل شئ وكاين فى صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع الازم على ان يكون كل
شئ مبتداء والجملة الفعلية صفة لشئ والخبر محذوف على الرفع على انه خبر المبتداء تقديره
كل شئ اى هو مفعول لهم ثابت فى الزبر كبيت لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وعلم
انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالحق
فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان
يحملوا الاضافة بين القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار وخالف الرضى
الى ما يحملوا الاضافة عليها فقال وكخو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه
مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتداء موصولا فيه
معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلة كالشرط فى خبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط
بالشرط للدلالة على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اى
الزانية مبتداء محذوف المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى
فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم المرموز فالفاء عنده ايضا للسببية
ان ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل فى جزاء جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا ان وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية
جملتين ايضا فهى بكونه داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق
القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الراجح من
تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه

لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة معمول اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا ان حذر ذكر المعمول
تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده ان عما بعده ذكر المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذرا او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد
من ضمير في المعطوف يكون في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر
اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى
المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول
نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من تفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب
وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف
فان اردت من بعيد الاسد او الحذف عن نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرها منك والطريق الطريق
مثال للثاني نوعيه ان اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في
مثل النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان
يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد النوع الثاني مثل بعد نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كما مثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب عنه بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحدود بدليل ذكرها فيما وتقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول واياك وان تحذف وتقول في امثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير

ف
بق
بعد
من

من ان رأيك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول
في المثال الاول انك الهدى لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
قياس مع ان وان سماعا كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه
هو ما فعل في ان حدث مذكور تضمنها في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة الا ان كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كل ما فانه لابد لكل زمان او مكان من ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما
اولا وقوله خرجت لا يذكر فعل فعل فيه كقولك يوم الجمعة يوم طيب قائم وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقيد شهدت يوم الجمعة واخلافه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبرت في التوقيف قيد الحيثية المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور لم يخرج به مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس فيه من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل المذكور ولا يخفى انه على اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى
قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله فيما زمان او مكان بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو ان المفعول
فيه حرفا بان ما يظهر فيه في وهو مجرورها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير هاو هذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول به وخلافهم المعروف جعل
المجرور بها ايضا مفعول فيه ولذكر قال وشرط نصبه ان شرط نصب المفعول فيه

تقدير في اذ التلفظ بها يوجب بجر وظرف الزمان كل منها مكان وجرد انقيل ذلك
تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والحدوث
منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم
وظروف المكان ان كان المكان منها فقيل لا كذلك تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا ان وان لم يكن منها بل هو يكون محدودا
فلا يقبل تقدير في اذ لم يحمل على الزمان لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما
في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيلزم منها
وعام يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية بالجائز نصبها قال وحمل عليه رس على
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدن وشبهها نحو دون وسور لابهامها ان لابهام
عند ولدن ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو
الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لابهامه على الاصح ان على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعمال بحرف
الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا يجل تاء مر فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا
بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسبه الى مكان خاص يوقعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له

ولغيره

ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت
زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول في البلد دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الا ما سلمنا
التي تعلقت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعول به وقبل مضيه على الاستعمال الاصح
فيكون استعارة لان استعمال دخلت مع في كقوله دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعمالها
بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب ان المفعول فيه بعامل
من مضمر على شريطة التفسير كقولك يوم الجمعة صمت فيه والتفسير فيه بعينه كما مر في المفعول
به وما فعل لاجله ان لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل وما فعل مطلق
او به او فيه او معه فعل ان حدث مذكور ان ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج ما كان فعله
مقدرا كما اذا قلت ناديا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن الخ
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وبهو ان الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا قلت المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه ضربته تاديبا قلنا المراد
مذكور معه في التركيب الذي فيه ويرد عليه كخوا جئتك التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان
يراد بذكره معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا له مثال ما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان
التاديب انما يحصل بالضرب وينترتب عليه وقد تعذر عن الحرب هنا مثال ما فعل لسبب
وجوده فعل وهو العقوبة فان العقوبة انما وقع بسبب الجبن والقابل يكون المفعول له
معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق بخلاف ظاهر الزجاج فانه ان المفعول له
عنده ان عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثال المذكور من ادبته
ما بالضرب تاديبا وجبنت في العقوبة عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وتعذرت عقوبة جبن ورد قول

بالنسبة الى الدار ليكن كذلك فانه اذا قال الداخل في الدار صح

له

المفعول به صح

له

في الجواب صح فالاولى شرط الشرط يوم الجمعة

وبعامل مضمر على شريطة التفسير كقولك يوم الجمعة صح

دب

الرجاء بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته لا ترى ان صحة تاويل الكاف بالباء في
من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب لا تخرجه عن حقيقته وشرط ما نصبه
ان شرط انتصاب المفعول له لشرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك
جئتك للسمن والاكرام كما ان الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في
المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير
اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال
فلا تقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله ع ان امراة
دخلت النار في هرة ان لاجلها وعلى كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
والبقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية
الا شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ والمراد قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احترازا عما اذا كان عينا كقولك جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به ان اتحد فاعله مع فاعل
عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره كقولك جئتك لتجئني عما اذا كان فعلا لغيره كقولك
اباك ومعنى قوله ان الفعل اعم من كونه في الوجود بان يتحد زمان وجودهما كقولك ضربته تاديبا
او زمان الضرب والتاديب واحدا فلا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعض زمان وجود الآخر كقولك قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني
القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن وكقولك شهدت الحرب ابتغاء للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك

القيد

القيد عما اذا لم يكن معه زمان في الوجود نحو اكرمتك اليوم لو عدت بكذا امس وانما اشترط
هذه الشرط لانه بهذه الشرط يشبه المصدر فتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
بخلاف ما اذا اختل شرط من هذه المفعول معه ان الذي فعل لمصاحبة بان يكون الفاعل
مصاحبا في صدور الفعل او المفعول في وقوع الفعل عليه فقولنا معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول على اسناد الجار والمجرور في المفعول به وفيه له والضمير المجرور
راجع الى اللام والمتنزع من نصبه ما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
النصب تركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والباقي هب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته للايقاع مع الفاعل فعلى هذا يكون
معناه الذي فعل فعل مصاحبة على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول وهو مذكور بعد الواو واحترز عن المذكور بعد
غيره كما لفاد لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذكر المعمول فاعلا كاستوى
الماء والخشبة او مفعولا كوكفاك وزيدا درهم سواء كان ذكر الفعل لفظيا
كالمثالين المذكورين او معنويا كوما لك وزيدا الا ما تضيع وزيدا وامرا وبعضا حبة
بمعمول الفعل متروكة له في ذكر الفعل في زمان واحد كوسرت وزيدا او مكان واحد كنحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا تنقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
كجاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على ما تركته في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان

هب جمهور النحاة ان العامل

ف مفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اقصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان ان
وصد الفعل ان ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
غيرها لفظا وجاز ان لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينقض بمثل مررت زيدا عمرا لوجوب
العطف فيه فالوجهان ان العطف والنصب على المفعولية جايزان كقوله جئت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا ان وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لاباء كيد المتصل
بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى ان امرا معنويا مستبطنا من اللفظ و
جاز ان لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحل على عامل المعنوي لا حاجة
مع جواز وجه آخر وهو العطف كقولك ما لزيد وعمرو والا ان وان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب حيث لا وجه سواه كقولك ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرو على
الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يحالفه فمعنى ما شانك وعمرا ما تصنع بعمر و
ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو الحال فارغ
من بيان المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما بين هيئة الفاعل او المفعول به ان
من حيث هو فاعل او مفعول به بما هو الظاهر بذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمر
وبإضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به
كصفة المبتداء كقولك زيد العالم افضل وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به

فانها

فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول
وهذا التقييد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا ومعنى
ان سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا ان لفظيا بان يكون هو عاملية الفا
او معمولية المفعول له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
هو عاملية الفاعل او معمولية للمفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه
الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او مفعول به وكذا المفعول المطلق مثل
ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فحينئذ
الفاعل او المفعول كقوله بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل اخيه ميتا فانه يصح ان
يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان
دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع
فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ يتبين على صيغة الفاعل المعلوم من
باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور
متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة

للتعميم افاعل او المفعول لا الدخول [illegible] حالا من اعضاء اليه مثل ضرب زيدا قائما
مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقة من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا
ومنطوقة من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكمي وهذا زيد قائما امام
للمفعول لان مفعولية زيدا ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقة بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا وظاهر ان هذا مثال لما يقصد المتكلم الاخبار
عن نفس شيء يقدر في نظم الكلام اسمه او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعولية
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم
حالا في معنوية لا لفظية وعاملها ان عاملها اي حال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو
ضرب زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما
ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن صائما او معناه المستنبط من نحو الكلام من غير التصريح به او
تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما عامرو كالنداء والتنبيه والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما وليت عندنا مقيما ولعله في الدار وكانه اسد صائلا وشرطها ان شرط
الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
بها والتعريف زيد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان
الاصل فيه التعريف غالبا ان ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها في غالب

موادها

مواد ها ان اكثرها و بيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه
نكرة موصوفة نحو جائني رجل من بني تميم فارسا او معنية غناء المعرفة لاستغراق الجنس نحو
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا كل امر او واقعة في غير الاستفهام
نحو يا لك رجلا راكبا او بعد النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل و تانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير نكرة الامور و غالب مواد وقوع الحال و اكثرها
هو هذا القسم و وقوع الحال في هذا القسم بشروط يكون صاحبها معرفة فتقول غالبا
قيد اشترطت كون صاحبها معرفة لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها
معرفة ممتنعة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية و يجوز ان يصرف الكلام
عن ظاهره و يجعل قول صاحبها معرفة مبتدا و خبرا معطوفا على قوله و شرطها ان
تكون نكرة و ارسلها العراك و لم يزدها و لم يشفق على نقض الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحش و الاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن و كان امرا بالارسال البعث او
التخلية بين المرسل و ما يريد ان ارسالها معتركة متزاحمة و لم يزدها ال لم يمنعها من العراك
و لم يشفق ال لم يخف على نقض الدخال الا على انه لم ينم شرب بعضها للماء بالدخال و
الدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض و يدخل بين بعير بين عطاش بين
ليشرب منه ماء عاء و لم يكن شرب منه و لعل امرأ و به هنا نفس مداخلة بعضها او المعنى
على نقض مثل نقض الدخال و مررت به وحده و نحوه مثل فعلته جهدك لفظ الخطاب
بالتاء و معناه و محله ما يرد نقضا على قاعدة الشرط لكونها نكرة و تاويل على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اى تعرك العراك و ينفرد وحده اى انفراده و تجهد جهدك فنزلت الجمل
الفعلية و نعت حالا و هذه المصادر منصوبة على المصدرية و تانيهما انها معارف موضوعة

موضع النكرات ان معرفة ومفردا ومجتهدا في الصورة وان كانت معرفة في
في التقدير نكرة كما ان من الوجه في الصورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها
ان صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص جاز التقديم وان لم يكن الحال
مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها ان تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها
لانها في المعنى مبتدأ وخبر وليلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا جاءني ثم قد
في سائر المواضع وان لم يلتبس هذا الباب ولا يتقدم ان الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
وقاعدا على العامل المعنوي فقد عرفت في ما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم
الفاعل مثل الظرف وما يشبهه الخ الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا
معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف ان بخلاف ما اذا كان
العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوز
الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال كزيد قائما عندك في الدار فما مع تأخير المبتدأ عن الحال
فانه واخفش سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان
يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم
على العامل المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه نظرا الى ان الظرف وان لم يكن
في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو
الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء
كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءني غلام رجلا من الباب صاحبة زيد وكذلك ان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولذا قال على الاصح

ونقل

ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر يعد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه فان اقلت ذهبت راكبا يحتمل فكانك قلت اذا ذهبت راكبت هذا فالجر وزنا بحسب الحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم
بجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل جامد على هيئة اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا الا ان يقيد حالا من غير ان يأول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا الاشكال ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا وطبا في قولهم هذا بسرا او هو ما بقي فيه بعض حموضة اطيب منه طبا وهو ما فيه حلاوة
صرفة فيهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان تاويل البسر
بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار بعضه بسرا وارطب اذا صار بعضه رطبا والعامل
في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققهم وتقديم بسرا على الاكم التفضيل مع
ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كلا منهما متعلقه والبسرية
تتعلق بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الهيئة وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في
اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية
تتعلق به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه تمام بظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال هذا
لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا او وهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اى اشير
اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد
الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حينئذ وقوع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه خوفا من تخلف
بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لانها على الهيئة كالمفرد فصح ان وقعت حالا منها

ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي
الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء
وما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها لغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة ترتبطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو او الجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا
او منفيا فهذه ستة جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير مقالقوة
الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة فخذ جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها
مثل قوله صلعم كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا الى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير
انما يكون في الحال المستقبلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا بد ان يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير
لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط اول الامر بخلاف الواو فوجب ان يقع في غالبه من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتة بالضمير وحده
لما بينهما لفظا ومعنى لاسيما الفاعل المستتر عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواها اي
ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت ومن الجملة المشتملة على المضارع
المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاء زيد وما يتكلم غلامه او جاء
زيد ما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاء زيد وقد خرج غلامه
او جاء زيد قد خرج غلامه او جاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاء زيد وما خرج غلامه
او جاء زيد ما خرج غلامه او جاء زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ
قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الزمان

صدور

صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه يجوز ان المتبادر من عامله المثبت اذا وقع كالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قيد يخرج به الى ما يقارنه وهذا بخلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ
نحو جاء زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى وجاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان الحذف
قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقد حصرت صدورهم فيكون على حصرت
صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية والمام بشترط ذلك في المنفي
لاستمرار النفي بلا خاطبه فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال القيام قرينة
حالية كقولك لمن تراه يتهيأ للسفر والمنهوض رشد امهد يا اى سر راشدا ممهدا
بقرينة حال المجلب وقوله ممهدا اما صفة او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا
لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى يحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا عالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية
لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اى اعني بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر مخففة
وحررته على يقين او ان حققت الامر بهذا اللفظ بعينه او بمعنى اشبته اى حققت ابوته لك
وحررته على يقين او اشبهها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح واحد التقديرين اعني
ان يقدر نحو عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة
لمضمون جملة الخبر به عليها عاريا عن مؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذفه لصحة الاخبار به عنها اذا كانت فعلية فانه يجب حذف عاملها اى الحال
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى تجارا بالفعل انه حال مؤكدة من فاعل شهدوا لانه بمعنى

من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيما او الا كان كما
حاصلها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا فالجواب انه سماه واجبا بالنظر التعييني اي الاسم
الذي يرفع الابهام والاحتراز به عن البدل فان البدل منه في حكم التنحية فهو ليس برافع الابهام
عن شيء بل هو متروك ليبهام وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له فانه المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن
المطلق منصرف الكامل وهو الوضعي والاحتراز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية
يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل بسياق الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقيد به الاحتراز عن اوصاف المبهمات كهذا الرجل فان هذا ايضا
مفهوم كلي بشرط استعماله بجزئياته والكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في المفهوم الكلي
ولا واحد فرد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تقيد ما هو موضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع فيما هو موضوع له من حيث انه موضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من
ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره عمر
الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الموضوع عنه فات لا يعد وصفا واحترز
به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع رجلا مثلا للشخص مع فلا شك ان الموضوع له
له معنى هو معين متميز عما هو اقل منه كالربع وعما هو اكثر منه كالثلث و
من جنس الفعل او الحال او غيرهما والى هذا حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
اوحال فيقال رجل بغداديّ او مكيّ واذا اريد رفع ابهام الذات قيل زيد

فرشبا يرفع الابهام المستتر عن الذات بما يرفع عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان كذا اشارة الى تنقيح التمييز فالمذكورة كخذ رطلا زيتا او مقدرة
كخذ طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب نفسا منسوب الى زيد وبشبا يرفع الابهام عن
ذلك الشيء مقدرة فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن مفرد صالح لان ينعت به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدارا صفة مفرد وهو ما
يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وتبيين مجانس اي في مجانب المواد والكثر بها اي يرفع الابهام
مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في الكثر المواد وذلك لان الابهام فيه الكثر والمقدار اما
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد وما
في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ويحتوي منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة منها زبدا
والمراد من المقادير في هذه الصور هي المقدار لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
وذراع ثوبا وعلى التمرة منها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا الكيل وانما قصر
المص على الامثلة الثلثة لان كان المطمح نظره التنبيه على بيان ما يرفع به المفرد وهو المنوين كما
في رطل زيتا والمنون كالمضاف منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة منها زبدا وتمرا منها كم
يستغرق افراد ما اعد له وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا على اضافة
منها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء سماه بالفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما فاشبه
التمييز فانه اذا جيء به بعد تمام الاسم كان المفعول حينئذ ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه التمييز
ذلك الاسم التام فجعل لشبهه المفعول به تمام الاسم بمنزلة الفعل التام وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرماقد فلا فيفرد ذي التمييز

عن طلب التمييز لان الاصل في ابهامها المقادير وعين ما ليس بهذه المثابة والناسخ اي القسم
الناسخ من التمييز وهو عبارة عن ذات مقدرة يرتفع عنه نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيما يرتفع
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا على تنبيها على ان معاملة جامع هذا القسم
للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا لغيرها في جملة اي نسبة كانت في جملة او ما
صاحباها اي جاز بهما عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا
والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو هيجت زيدا وجلا عمرو طاب
زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه ملتبس بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتمييز فيه يصلح ان يكون مما انتصب عنه ومتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة
وما صاحباها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكأنه طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوه وداره وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او صاحباها
نحو امثلة فالنفس بعينه غير اضافي فاعل بالمنتصب عنه والدار عينه غير اضافي وهو
متعلق بالمنتصب عنه والاب بعينه اضافي مشتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير
اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافية عطف على قوله في جملة او صاحباها مثل
الجمع طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييز الخفاء به وابا وابوة وداره وعلما اورده
الاعلم على وفق ما سبق وزاد عليه قوله وقلة وزيادة فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة فيضاف ورده صاحب المفصل معنا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه
مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان نسبة على انه يصلح ان يكون تمييزا عن
نسبة على ان يكون معنى معلوما والابهام يكون في نسبة الدار اليه والدور في الاصل اللبن وفيه خبر كثير

علمين والزيدون حلو ماذا اريد متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدون نوعا من العلم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل دره فارسا او مثل لله
دره فارسا كفى زيدا رجلا فان معناه كامل فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى عما انتصب عنه المتعلقة
لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولا يصلح موصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
او لا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بعنه فيه والطبق المطابقة اى كانت
الصفة صفة له مطابقة اياه او مطابقة ابا ابا ويجوز ان يكون بعنه اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كان اى كانت صفة له ومطابقة اياه وانما ذكرا بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث لكونها حاملة للضمير والمشتمل الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقد يهم عمر فمن قائل يكثير التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح فى حال الفروسية بغيرها من
الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون
ولا زيدا رجلا لان عامله اسم جامد ضعيف العمل فشبه للفعل من جهة ضعيفة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث انه فرع عملا للفعل فيه نحو طاب زيدا ابا
اى طاب ابوه او فى حالة اذا جعلته لازما قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى انفجر عيونها او سر
اذا جعلته متعديا نحو امتلأ ماء اى ملأه احد والعامل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو
بعض العامل وسيجىء وجه ان احد فى قولهم امتلأ الاناء ما من حيث انه فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم ما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقاته
الاناء وهو على سبيل التجوز وقد يرفع الابهام فيه لابهام مميزه بقوله ما هو فى المعنى امتلأ ماء
الاناء وهو على ما فاعل معنى وذلك بصيغة مثل قولك لربح زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن نسبة الربح
منسوب الى زيد

كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة غايبة عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم
الا حمارا وسواء المستثنى منقطعا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت ثانيا بما يتنظم
له من تعريف قسميه المذكورين بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا يعرفه
على حدة رد ما لا اقتصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بعد غير وسوى وغير بما غير
الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا الخ للصفة داخلا في المستثنى بل لانه اهمل عنه في كلام
موجب اي ليس ينفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا والمتردد بعما ذا وقع في كلام غير
موجب لانه حينئذ ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء وان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
به ليلا قول وكان بعد عدا وخلا الا ان يقال احاجة الى هذا القيد انما هو الاخراج مثل
قراءة الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان
منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل عقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه متعلقا معنويا اذ لا نسبة الى ما نسب اليه احد هما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشبه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لما مر في تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في
اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان
اكثرهم ذهبوا في اللغة الحجازية الى ان المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال
الغلط وهو الا بطريق الرؤية والغفلة او ما يجري مجراهما فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون بحيث يصح حذف نحو ما جاءني القوم الا حمار فهم يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون فيه بحيث يصح حذفه فهم يعينون
قبله السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر صحيح

بقال لا بد من تنسيب الكلام بالتمام والكلام الناقص
ما ذكر فيه حتى من ويقال لسبب الكلام الناقص
ليكلا يستقصد نحو قرأ الا يوم الجمعة ليس الكلام
لو قيد فرضا نحو قرأ الا يوم الجمعة الا يوم السبت
فانه يجب نصبه لانه لا تتعلق به الغير

ما من رحمه

هو القول الجاري في باب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه
الله سبحانه فمن رحم واستثنى فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او بعد عدا او خلا اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا بعد وعدا اذا جاوزه مثل جاء القوم عدا زيدا
او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاء القوم خلا زيدا او هو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بعن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من بعد اصل الفعل فيتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال من باب الاستثناء وليكون ما بعد ساقطا
صورة المستثنى بالا التي هي ام او الاصل الباب ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم والى
اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير نحو جاء القوم عدا او خلا
جميعهم او جائني منهم او بعض منهم زيدا او هي في محل النصب على الحالية وهم يظهر معنى قد
ليكون اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اى النصب بها اغا هو في اكثر
الاستعمال لانها افعال ماضيان كما عرفت وقد اجيز اجرها مجرى الا التي هي حرف قال السيرافي
ثم اعلم خلوف في جواز اجرائها مجرى الا ان النصب بها اكثر وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء القوم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا التقدير خلو زيد وعدو زيد بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اى وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم زيدا وحالية المصدر
بمعنى اسم الفاعل اى جائين اياه بعضهم او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم زيدا
او عن الاخفش انها اجيز اجرائها مجرى الا فيهما زيادة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به
ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء القوم ليس زيدا او بعد
لا يكون نحو سبحان الله لا يكون بشيرا او اخا يكون النصب بعدها لانها من الافعال
الناقصة للخبر ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهذا ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وخبرها في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم

انه لا يستعمل

انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها
قايمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء وهو مختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سايرادوات الاستثناء مثل عدا
وخلا وغير فانها في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر واي حال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب
على حسب العامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام
غير موجب اي كلام غير موجب ذكر منه المستثنى منه وهو شرط ان لا يكون
منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء نحو
مر رسباحه الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما على طريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جايز
غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول بالا بالاصالة وهو بسقط الاواخر اي البدل بالاصالة وبغير واصلة
ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي على ما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب
والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ للعامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما مر والمراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي الحال
ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب والشرط ذكر ليقيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضربه المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل
احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم لا يعباء به اي لا يعتد به [illegible] مرفوع محمول على محل
شيا لانه منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعباء به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها

فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصف به ليدل على استثناء الشيء من نقيضه لا
لجعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزاد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى
بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما قدر البدل على اللفظ
في صورة الاول لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام
مثبتا لاقتضاء النفي بالا انما لتأكيد النفي ولا نفي بعد الاستغراق فلو ابدل على اللفظ
وصيل ما يجاج من احد الا زيد يا بحر لكان في قوة قولنا يجاج من زيد الا من زيد بان يكون الحكم
مما صح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل صيوان يحرك فكه الاسفل عند الضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين به مثل
قيه المستثنى قطعا مثل قرأت الايوم كذا اي وقت القراءة كل يوم كذا الظهور انه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وقائل ان يقول
كما لا يستقيم المن على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المن على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما جاءني الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المن وايضا لا يصح مثل قرأت الايوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد
بان يختص المستثنى منه بكل واحد من جماعة محصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين بين الصورتين في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المن على العموم وفي
النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في استناد تعلق الفعل بها وهي لغة واحدا يا ما
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها وهي لغة واحدا يا ما فمما يقل كما في
المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الايوم الجمعة كذا وضربني الا زيد ليس الا
بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه قطعا دلالة قوله فيه في الاول

وعدم ظهور ما في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما
اذا قيل من مخرج من القوم الا زيدا اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت خرج الا زيد فالظاهر ان
ذكر ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب والغالب
فيه عدم استقامة بعض ومن ثم اي ومن اجل ان المعنى لا يكون في الموجب الا ان يستقيم
المعنى ثم بكر مثل ما زال زيد الا حمارا اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت
زيد وحمارا على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن
ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها فالحمار ليس فاقص ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه قيل احكم ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقدير خرج في صورة الاستقامة ويرد على المتفطن انه يمكن على هذه
الثاني ويلا ما ذكر جاء جميع امثلة الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا
في قولك خرج الازيد الا كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في
علو المجتمعين على خرج بكر واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع اي موضع المستثنى منه على لفظ عملا بالمختار عند الامكان مثل ما جاء من
الازيد قرئ بدل من فوع محمول على موضع احد مجرور محمي على لفظ ومثل لا احد فيها اي في
البلد الا عمرو بنصب عمرو محمول على محل احد لا على لفظ ومثل ما زيد شيئا الا شيء زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على
اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو او بالنصب لان فيه شبهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بالكلمة لا هي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه
هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد له
من تقدير ما كان لكي يعمل فيه وما ولا يقدر ان لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا منكرا يعمل العامل
او حكما اذا اكتفى به قوله على البدل منه واعتبر كرايه حكمه اليه فاخر في قوة التقدير حال كونها

عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يقع بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانها اى ما لا عمل لنفي وقد انتقض النفي بالا وحين تعذر
في ما تبين الصور تبين البدل على اللفظ عمل على المحل فنصب ورفع على انه محمول
على محل احد وهو الرفيع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيء وهو الرفيع بالخبرية
كان قلت لا صحة في هذا لان المحال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
البعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرو احمله على البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالاخلاف محل البعيد فانه لا داخل لعمل فيه
بخلاف ليس زيد شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا انها اى ليس عملت للفعلية
لا النفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها البقاء الامر العاملة بحالها اى ليس لاجله اى لاجل ذلك
الامر وهو الفعلية ومن ثمة اى من اجل ان عمل ليس للفعلية لا النفي وعمل ما ولا بالعكس جاز
ليس زيد الا قائما باعمال ليس فيها وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما فيها لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اى
مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فالاكثر كونها حرف جر فالكثر انعمالا نصبهم وجاز
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر وهنا شرع في المستثنى جانب
الى المستثنى منه كخرج القوم عمرا واحاشا زيدا اى برأة الله عن ضرب عمرو واعرب
غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ اعرب موصوفه كاعرب المستثنى بالا على
التفصيل المذكور فيما سبق فكانه عما اجرى المستثنى للاضافة اشعر اعرابه وغير
اي بكلمة غير في الاصل صفة له لانها على ذلك مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها في الاصل
فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها بهذا الوجه كثير في كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراكهما

في مغايرة

لكن

في مغايرة ما بعده لما قبله كما جعلت الا على اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل لا
يحمل ما في الصفة غالبا الا اذا كانت هي الا مقدرا بما فقد يكون مقدرا بغير مثل جاءني
غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا والمتعدد لا يقع حالا بها صفة حالا بها اداة الاستثناء
اذ الا به ما في الاستثناء هو المستثنى منه متعدد فلا يقال في الصفة جاءني رجل
الا زيد والمتعدد اما ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم او بسط وان يكون
مثنى فهل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد مذكورا ي مذكورا بعرف باللام حيث يوالونه
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور يتعذر اما بجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال وما بعض منهم
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور
لانه اذا كان محصورا على العدد الوجيه وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل زيد الا جاءني ولله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر المتكلم حينئذ الى حملها على
غيره وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان ورود الا يحمل على الصفة غالبا قيدناه بقولنا
غالبا لانه قد يتعذر في المحصور نحو جاءني القوم الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور
نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا او الا حمارا ولكن هذا كان نادرا لم يلتفت
اليه في بيان هذه القاعدة نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة
الا الله دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام
فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الله ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في الهة بتقدير فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء

اي الا تابعة لجمع واقعة بعد
متعدد فوجب ان يكون موصوفا
مذكورا صح

وسواء لو حملت على صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها لفسدتا وهذا لا يدل
الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى بجواز ان يكون
ثم فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت صفة بمعنى غير فانه يدل على انه
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يفسدا والا لزم
الفساد ويستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير بأن غير اسم غير مفرد منكور غير مخصوص
بصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
مال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
حتى قالوا كل اسم جاز فيه البدل امتنع فيه الوصف فلا يقع بعد الا صفة لكل اسم
لا استثناء منه والاولى ان يقال انما امتنع الوصف لمخالفته بما النصب وحمل النصب
ذلك على الشذوذ وقوله في البيت شذ وهان اقران احدهما وصف
كل دون المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقطعوا بينهما
بالفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى
وسواء بالنصب على الظرف بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
او سواء زيد فانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجره الكسائي بمن مستدلين بقول الشاعر وما بعوضة سوى العدوان دنا بهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكثارا
الرفعه فيقولون جاءني سواك ورفع الدار سواء وكل وهذا رفع استكثارا الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية فقوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب غير كان واقعا واستغرقها
او قسم الفعل الا ان شاء الله هو المسند اليه بعد دخول كان او احدى
اخواتها والمراد بعمدية المسند له دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها
ولا شك

ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين الجزاء الخبر المقدم
على نقدرة لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال بعده على يضرب وقائم في هذين المثالين
المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض المراد به دخولها ورودها
للعمل فيما ورد عليه كما سبقت الاشارة في الحروف والافعال اما مثل كان زيد قائما
وامره اي امر غير كان واخواتها كامر غير المبتدا في الاقسام والاحكام وشرايطه على
ما سبق في بحث المبتدا والخبر والكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او
حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر
وذلك اذا كان الاعراب غير ظاهر او احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد
بخلاف المبتدا اي والخبر فان الاعراب غير ظاهر لا يصلح للقرينة لانعقاد قرينة فيه بل لابد
من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا اتفق الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا والا قرينة معنوية
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى غلامه او قد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان
او خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا
الحذف لكثرة الاستعمال اياها مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز
في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني وعكسه واعوانها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما
نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير
فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي كان في عمله الخير
فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامله بعد كان حتى مثل اما انت منطلقا انطلقت اي ان كنت
منطلقا انطلقت فاصله اما انت ان كنت حذف ان كنت فبقي انت ثم حذفت كلمة كان انفصل ضمير المتصل

منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان موضعا عنها واد غمت النون
في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح
الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فتحمل به ما حمل بالاول من
غير فرق الا حذف اللام فيه فاللام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسلم ان
واخواتها وستعرف قسم الحرف ان شاء الله تعالى وهو المسند اليه بعد دخولها
ان بعد دخول ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قايم وعلمت من معنى البعدية و
الدخول فيما سبق اندفع اعتراض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في مثل ان
زيدا ابوه قايم المنصوب بلا الى نفي الجنس ان نفي صفة الجنس وحكمها واما
اسمها لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا في المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها
بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره
منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسمها لا هو منصوب
بها لفظا لمضاف ومشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع قليل جدا
لتقدير عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم مما
عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه
قوله عليها ان بل المسند اليه لفظة لا التي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به
ان بالمضاف في نحو شتان ما هو من قوله مما عرفت والدفع الاعتراض تمام معناه
هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاول منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع بليها مثل لا غلام رجل مثال ما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرون درهما لك
مثال ما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة امثلة من كلامها فان

كان ان المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاصول المذكورة بل كان معرفا بانتفاء شرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشبها به ان يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قولهم فهو مبني
على ما ينصب بان فانه لو كان مفردا او مضافا لكان حكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب بان على ما
ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في مثنى والمكسورة ما قبلها في جمع
المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل
فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه بعض معنى من الاستغراقية لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن
تقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فيجزى تحقيقا وانما بنى على ما ينصب بان ليكون البناء على
حركة او حرف استحقا النكرة في الاصل قبل البناء وهم بنى المضاف والمضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه وبين المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهو
ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة
ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو وفي الدار غلام زيد ولا عمرو ووجب
في هذه الصور الستة الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلان مشارع الا لا التي للجنس ضعيفا
وان في المفصول فلضعفها لاعن التاثير مع الفصل والتكرير اذ وجب تكرارها لكن
مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فنحو فيكون كما لبعض عاد في المنكر من معنى نفي الاحاد وفي
النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل ارجل في الدار ام امراة وهذا التعليل
جار في المعرفة ايضا نحو قضية ان هذه قضية ولا اباحسن لها الى لهذه القضية هذا جواب

دخل معقد على قول وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا في لا اباطل كنية
على رحمه الله ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة
اما بتقدير مثل او لا مثل ابي حسن لها فان مثلا تتعرف في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الا المعرفة او بتاويله بغير بين الحق والباطل كما قال علي رضي الله عنه
بعضه لبعض فكانه قيل فيصل لها ويقوي هذه التاويل ايراد حسن بحذف اللام
لان الفاظ ان تنوينه للتكرير وخ مثل لاحول ولاقوة الا بالله ان فيها كثرة فيه لا على
سبيل العطف او كان عقب كل منها نكرة بلا فصل يجوز رفعه اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحها ان لاحول ولاقوة الا بالله على ان
لا وكل منها لنفي الجنس ولاقوة عطف على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اي لاحول ولاقوة موجودان الا بالله وعطف جملة على جملة الا لاحول الا بالله ولاقوة
الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استغنى بها عنه لخبر الجملة الثانية والثالث فتح الاول ونصب
اي لاحول ولاقوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثالث معطوف على الاول فيكون منصوبا محليا على لفظ
لمح به حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منها خبر
على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثالث نحو لاحول ولاقوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثالث فلان لا زائدة والثالث معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منها خبر على حدة والرفع رفعها بالابتداء نحو لاحول ولاقوة الا بالله لانه جواب قيل لهم
بغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا الفاضلي من

رفع

رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني
كقولك لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه للغاء عمل لا المكررة لا لكونها بمعنى ليس لان شرطها عدم الغائها التكرير
فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه
الاول متعين لعطف جملة على جملة ان لا حول لا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او على عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير المعنى
ان عمل لا اثر ما اثر في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
عليه ومعناه ان معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام الحقيقي فمعقول
لا يصلح في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندنا ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وردهما الاندلسي وقال هذا غلط
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التخصيص فحينئذ تختص
الاسم بعدها كقولك الا زيدا تكرمه واما التي كقولك الا ماء تشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست الداخلة عليها حرف عرض للاستفهام ولكنه
حرف موضوع للتخصيص برأسه فكأنه قال ما ترون لي رجلا ولذلك نصف
وتوف وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس
الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا يعتد بها المعرب احتراز
عن نحو لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع صفة للمنعوت لا لاسمها وما بعده احتراز
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير فيه والعامل فيه معنى احتراز عن مثل لا رجل

من الوجه يليه حال بعد حال وصفة مفرد احتراز عن المضاف كغلام رجل
فيها ظريف وهذا القيد يفيد ان الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت المكان الذي بينهما
والاتصال وتوجه النفي اليه ال النعت حقيقة وابنى في قوله ونعت ابنى اشارة
الى ما بني على الفتح بالاضافة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر ابنى وبنى
على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء بارد اذ لم انه يصدق عليه انه نعت
ابنى الاول مفردا يليه فكان بادرا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو المراد وجعل
نعتا للمتبوع غلبة على يليه لتوسط التابع بينهما وهو لان الاصل في التوابع بتعريتها
~~عن التوابع~~ لمتبوعها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله العيد ونصبا حملا على
اللفظ او على محله القريب كغلام رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريف بالنصب والامثال
وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب ان محلي الاعراب لا غير رفعا حملا على محله البعيد او نصبا
حملا على اللفظ او محله القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد التبعية والعطف على
اسم لا المبني اذا كان المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه كغلام لكم والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا صوت ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ ان لفظ اسم لا المبني ويجعل
منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بلا
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا الموكدة في المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيرا
كغلام ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قوله الا عمرو لاب وابن مثل مروان وابنه
اذ هو بالجر اتفاقا وبالرفع والنصب وسائر التوابع لا نص عليها فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم التوابع
المذكورة كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلام ان كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي

لنفي

لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو
غلامين جائز يعني ان الاصل في هذين التركيبين ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب
والجار مع المجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا
غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبيها له اي لاسم لا
في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء
لاحكام المضاف عليه باثبات وحذف النون فيكون
مصب وذلك التنبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا
حين يضاف باظهار لام بينه وبين لا ما يضاف اليه
له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان
مثل لا ابا له ولا غلام له جائز تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي تركيب يشتمل على
الاضافة لمشاركة اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنا ما يشتمل على الاضافة وهو الا
ختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من تركيب الاضافة انما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل
ان جواز مثل هذا التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف في معنى
الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى شيء انما هو بابوبيته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب

بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه
تركيب لا اب فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته في اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفقاه المفي المراد المفاد بهما على تقدير
الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين
لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير حاجة الى تقدير خبر
وهذا المفي يفيد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان
ان هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامية وهذا
لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلامية موجود
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين
له لانفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلامية المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولا المقصود
بيان الخلاف لا لمخالفة مذهب سيبويه والخليل وجمهور
النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المفي
واقحام الام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة
وحكم المضاف بناء لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا وشل
لا عليك اى لا بائس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر
ليئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيدان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه
حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد

دخولها امر دخوله ما ولا وهي اي خبرية حبر ما ولا لها وكذا كيفية
اسمها لها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها
وجعل اسمها وخبرها اسما وخبرا لها انما يظهر باعتبار الخبر
فجعل الخبر خبرا لها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما
لها بل لهما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها عليهما وفي
اهل الحجاز هي التي جاء عليه التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هذه
امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قايم قيل انما اقتضت
ما بالذكر لانها لا تزاد مع لما في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
ونافية موكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل اي اذا كان مع
واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل
ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما
اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل
العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا
عطف عليه اي على خبرها بوجب بكم الجر اي بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما قيما بل مسافرا وما عمر قايما لكن قاعدا
فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض
المجرورات هو ما استمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الا واخر التي هي
محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقام الاسم على علم المضاف اليه
ان علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه

لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كون المضاف
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامة
اعم منه ومما شركه فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله شهيدا وكذا المضاف اليه وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف والمضاف اليه وهو
ههنا غير ما هو للمصطلح المشهور بينهم وذهب الخوص فكذلك
الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المفاد
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل مررت بزيد ومقدرا جاز كون ذلك المقدر من حيث
من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وقام
وقرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام
بالحرف المقدر نحو هو في يكنه غير مضاف لو اريد لا خرافي التقدير
اي تقدير الحرف شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد تجره اي بسببه
او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمامية ما هي فيه فلما ان صح ان يمر هو
الى الكلمتين مرة بكسرة الاولى من الثانية التعريفي والتخصيصي
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وسموها بالثانية ثم المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يقولوا بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف
اليه

اليه بالاضافة لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح
في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عن شرح غيره من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها نحو ضارب زيد بتقدير اللام
لتقوى العمل او ضارب لزيد في اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اي شيء من زيد حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلت كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليس
فايدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا
او تخصيصا او تخفيفا اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها والمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد
او كان صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غير كضارع مصر
وكريم البلد واحترز بقيد عن نحو ضارب بزيد وحسن الوجه وهي
اي الاضافة المعنوية تكلم الكسائي انما بمعنى اللام فيما اي في المضاف
اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صلة فاعلى المضاف
وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس حينا للغلام صاقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد

واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف اصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا صادق على غير المضاف فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفية اى ظرفية
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وهي
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مباينة
وكليث اسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على تقدير من
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة خاتم بمعنى
اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتم واعلم انه لا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا
يحتاج في التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهواى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضربا
اختصاص اليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن
رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى في ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم
لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى

بمعنى ان تجعل في حكم واحد مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام اى
غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة
وحزب اليوم مثال الاضافة بمعنى في اى حزب واقع في اليوم
وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على المعلومية المخصوصة كالمعلومية المنسوبة للمخاطب بين غلام
وزيد بسبب العلم بان غلام زيد مخصوص بزيد ومعلومية المنسوب
ومعهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا
ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثم قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس بمجرد هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كانا مع
المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف
اليه مفردا واحدا يعرف بغير يته كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتركا في شيء من الاشياء
كالعلم والسخاوة فقيل لرجل وذلك كان معرفة اذا قصد النوع بمماثلة
في الشيء فلا تفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركة
ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة قلت الشركة فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى
التجريد لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

لكان طلباً للاصح وهو التخصيص مع حصول
الاعلم وهو التعريف ولو اضيفت الى معرفة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرد عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان تحصيلا الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين الاضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف بأل جوز واستذاه وعن ذلك قيل لا يسمى في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف امر بالعلمية فانها حين صارت علما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف واما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الانواب وتشبيهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافا الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكرم العمر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا التخفيف لا التعريف ولا التخصيص لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط تنوين المضاف من ملاحظة العقل دون اللفظ اي ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقد يحذف التنوين حقيقة

مثل

مثل ضارب زيد وعما مثل حواج بيت الله وبحذف نون التثنية

والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف

اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقايم العلام كان

حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف اليه للتخفيف في المضاف

فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله

زيد قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه

بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في

الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية

التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب

مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة

لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا فجاز هذا التركيب وامتنع تركيب

مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها فلو افادة تعريفا

لم يجز الاول لزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون

المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المتاتي اليه نعتيه وهو مجموع

امور الثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء

التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني

ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في

ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه

لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص فمن جهة انها

تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب زيدا

لحصوله بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم

التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا لان

الاستكانه لا دخل له في التفريع لانتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الاولى تقديم هذا الفرع
نكتة اخرى كثيرة لواحق خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيدا لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف بلام واجاب المص
عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المقدرة حال
على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى
من قوله الواهب المئين وعبدها فان قوله عبدها بالجر عطف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبد ها فهو من باب
الضارب زيد فلا يمتنع ذلك حيث اجازه بعض النحاة لا يمتنع هذا
فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الرجال وعبدها يضعف
هذا القول ضعيفا لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شعب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد انه ضعيف في الاستدلال
اذ لا نص في الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في زيد شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز زيد شاة وسخلتها بدون العطف والبيت
تمامه المائة الرجال وعبدها عوذا بين رضفها اطفالها اي مع وجود الواهب
المائة الرجال ان البعض من النوق يتوفر فيه الجمع والواحد الرجال صفة للبيت او ل
عينها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها ان ربها اشار
اليها بالعبد لقيامه مقام ملكيتها او عبدها حقيقة باضافة الاوزمل
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ ارحديثات النتاج حال من المائة يزجر
بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي سوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه

مفعول

مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر ما انكشف الا بعد معرفة حرفي
الروي من قصيدة واما لانه قاس على الضارب الرجل والضاربك والها
المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل مع ان القياس عدم جواز لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه الاضافة وفيه رفعه على الفاعلية ونصبه على المفعولية
التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف حقيقة والمضاف
جناً معرفين باللام وهو الاشتراك مفقود بين الضارب والحسن الوجه فقاسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي والضاربة وغيرها
فيمن قال انا في قول من قال يغني سيبويه واتباعه اذا ي الضاربي والضاربك
مضاف حقيقة دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على
المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يمنع
جوازه الى الحمل اشارة لمحولية على ضاربك فاعل مفعول له والفعل على
اعنه جاز وبيانه انهم انه اوصلوا كما الفاعلين والمفعولين مجردة
عن اللام بمفعولا انها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل
بنفس اتصال الضمير ثم لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه فانهما من باب واحد حيث كان كل واحد
منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد لقلة
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو كانت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك لما تصور ضاربه زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولا يتصور ضاربك

لاتصال الكاف للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ضاربك
ضاربٌ اياكَ للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار
الضمير المنفصل متصلاً فصار ضاربكَ وحصل التخفيف حتماً ثم حمل الفاعل
عليه لانهما من باب واحد حيث كل منهما اسماً فاعلاً مضافاً الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينه ما قبل الاضافة فلا اضافة ولم يحملوا الضارب زيداً عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا لما حملنا قوله وضعف الواسب المباية
الراكبان وعبيدها وقوده والضارب الرجل والضاربكَ حملاً على نظيرها على
الاجوبة استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة
بعض النحويين ولكن نجعل كل واحدة منهما كما اشار الى مسئلة على حدتها منا
للحكم بامتناع الضارب زيد لضعف قوله وضعف الواسب الراكبان وعبيدها الخ
ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه الصفة مصدرة باللام لانه
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف الضعف لاقد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه
وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضح الرد على
الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى الصفة مع بقاء المضاف
المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كل من هيئة التركيب الوصفي والاضافي
مغاير للاخر لا يقوم احديهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى
موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى لم المسجد الجامع وجره قطيفة جره فلافا
للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجره قطيفة
بمعنى قطيفة جره من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى الصفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وقلة
الحمقاء فان كل واحدة من هذه التراكيب اضيف فيه موصوف الى صفته

فان الجامع

فان الجامع صفة المسجد والقرب صفة الجانب والاول صفة الصلوة والحقا
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفا تارة واجيب بان هذا التركيب
متأول بمسجد متاول بمسجد وقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة لوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوبا عليه
فيكون بمنزلة الفالة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوا الاولى وبقلة
الحقا ومتاول بصلوة الاولى وبقلة الحبة الحقا وعلى الاقسام
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب القرب فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالقربية لا توصيف مكان هو جانبه
بها اللهم الا ان يقال ههنا مكانان جزء وكل فالمكان الذي اطيف اليه
الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القايدة الثانية وهو قوله ولا
يضاف صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان
اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة الى الموصوف واضيف
اليه واجيب عنه بانه متاول فانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة
جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه بكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل كونه صالحا لان يكون فضة خاتم
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى
فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها لتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم جامد تارة اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه

المضاف اليه سواء كانا متراد فين كليث واسد في الاعيان والبيت وعبد ومنع
في المعاني والاحد عشر او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث لم تستفد الا ما تفيده
رأيت ليث بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغواً لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اذا المضاف فيها ما يخصص او يصير خاصاً بسبب اضافة الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية
العين من الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان الجنس فغيرها خفاء و
يرد على قولهم والمضاف اسم عامل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز ونحوه فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد حيث واسد مع انه اضيف
احدهما الاخر فاجيب عنه بانه متأول يحتمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت جائني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز
سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالباً واصل
اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA

او الملحق به وسواء اضره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان
صرف العلة بعد الساكن لا يشتغل عليها الحركة بعلة المعارضة بخفية السكون
ثقل الحركة ولان الحرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع في استراحة
اللسان ولا تشتغل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء فكذا بعد السكون في الياء
المتكلم كسرة مناسب مثل ثوبي ودار في الصحيح وظبي ودلو في الملحق به
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايتهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي والاصل على صرف واحد سواء الحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكون
حقيقة او حكما والاصل فيما ينبغي على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان اضره اسم الاسم المضاف الى الياء المتكلم الفا تثبت اذا الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وفتى وهي
قبيلة من العرب تقلبها اذا الالف حال كونها لغير التثنية ياء مثل كلمة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل رمي ومعي ولا تقلب الالف التثنية كذلك اذا لم يلتبس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اضره اسم الاسم المضاف الى الياء المتكلم
ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المماثلين فيما هو كلمة الوحدة مثل مسلمي

اذا

اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقط النون للاضافة الى الياء وادغم ياء
في الياء وصار مسلمي وان كان ما قبل واو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة منه لمثل مسلمو اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغيير حركة المناسب لها فقيل مسلمي وان
كان قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي
وفي مصطفون مصطفي لغة الفتحة وفتحت الياء اسم ياء المتكلم
في الصور الثلث لكنين اما للزوم السكون الساكنين ان
لم يتحركا واما تفيه الفتح لخفتها واما لاسماء الستة التي مر البحث
عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اما فعلى ان في اخ وا
منها لما اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي
بلا حذف لكن بجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
بردّ لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء
ويمكن في ذلك بقول الشاعر وابي مالك وفي المجاز بدار وحمل الاخي
على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واصاب المصنف في شرح بان حذف
خلاف القياس واستعمال النصوص مع انه يجيء الا يكون اعتقد اي ابي بحيث
صلة ايّ بحيث سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياء اي وياء المتكلم فادغمت الاولى في الثانية
فصار ايّ وقد جاء كما ذكره في قوله الشاعر عرفت بنيها صالحا ضبائرا
بالانبياء اي عارفين وعلمنا اصواتنا بكيس وقولنا ان اياء وذا قدام وتقول

الرجيم لو جرد التوكيد مثل نفس وعين اذ الوحدة تفهم من التاء في نفسة فالمدت بالوحدة وما
يكون غالبا جواب الصفات من المشتقات ستعلم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
في النعت حتى قالوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا عند المحققين
والفصل ان لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه
لغة او كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى الذي هو الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وزيد مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم فهو مثل زيد على
ان الذات صاحب المال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى الذات وهو يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك
وهو لا يصح صفة نعتا مثل مررت برجل امر رجلا امر كامل في الرجولية فان امر
رجل باعتبار دلالته على مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
وفي مثل امر رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
برجل هذا فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وموصوفيته
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة
لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة لهذا وضع
بعضهم الى ان الرجل يدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان
ومثل مررت بزيد هذا او بزيد المشار اليه فهذا في هذا المواضع يدل على
معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة كما في المواضع الاخر التي لا يدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة له ونوصف النكرة لا العرفة بالجملة الخبرية التي هي

غلامه وبرجلين قاعدين غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلامه مثل يقعد

غلامه ومررت بامرأة قائمة ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم

جاريته وبرجل عمرو أو عمرة داره مثل يعمر أو تعمر داره وقائمة في الدار جاريته

مثل يقوم أو تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا انقلب حق النظم وجدت الاول

وهو الوصف بحال الموصوف ايضا نحو البواق كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن

فيه راجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف للتثنية والواو في الجمع

كرّ العاقل والنون في جمع المؤنث وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين

وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضربان ويضربون وتضرب

وتضربان وتضربن فاما خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا

المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها وبما كان الوصف

الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يكفيه مشابهة الفعل نحو البواقي من

التبعية كما عرفت التفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم

عليه بالتبعية نحو مررت برجل قائم ابوه لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل

بأين ضابط عدم طبيعة ان يكون فيه بالحكم بالفعل بالنسبة الى ظاهره بعد تبين حاله

عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني نحو البواقي كالفعل

حسن قائم رجل قاعد غلامه كما حسن يقعد غلامه وحسن ايضا قاعدة غلامه لان

الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلامه وضعف قائم رجل قاعدون غلامه

لانه بمنزلة يقعدون غلامه والحاق علامة المثنى والجمع بالفعل المسند الى

يقعدون غلامه لكن ضعف قاعدون غلامه اقل مما ضعف يقعدون غلامه لان الالف والواو في

الفعل فاعل لا غير بخلاف الالف والواو في الصفة فانها علامتان وخطئت عبد القهر

الى ظاهرها ضعيف ويجوز غير حسن ولا ضعف تعوض علمانه وان كان

تعوض جمعا ايضا كما عمدوا لانك اذا كررت الاسم المشابهة للفعل خرج

لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكرر فلم يكن تعوض علمانه مثل يقعدون

علمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الآن يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل

للظاهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان الضمير

للمتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما الغائب

وعلى الوصف الموضح الوصف بالمبهم والذي وغيرهما طردا للباب ولا يوصف لانه ليس

في المضمر من الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام

معنى بها ولكن تبعا في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف

اما وصف او ما في معناه الموصوف للمعرفة اخذا مضطرا بالتعريف والعلومية في

الصفة يعني اعرف منه لانه المقصودة الاصلي فيجب ان يكون كل من الصفة في

التعريف او مساويا له لانه لو لم يكن كذلك لم يصح منه فلا اقل من ان لا يكون اعرف منه

والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم

اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات وذلك اما

وذلك اجل ان الموصوف اخص او مساو لا يوصف الا بمثله او

بدل اللام الاخرى والموصوف بانه اضيف بما تدل اللام لما عرفت فيهما

او مساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندكم امس

او بالمضاف الى ما مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب

العمر

والاختيار مذهب البصريين ويجوز عند الكوفيين ترك احدهما اضطرارا واجاز الكوفيون ترك احدهما عاطفة

في حال السعة مستدلين بالاستقراء فان قيل كيف جاز تاكيد المعرفة المتصل في نحو جاء

ومنع البصريون والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاء

ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك

من غير اعادة الجار قلنا العطف في الاول لا بعد التاكيد بالمنفصل في الثاني

الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد بين المؤكد والبدل في الاغلب المتبوع واو

بعضه او مشتمل والغلط قليل نادر فيهما لبينونة المتبوعين فيهما والانفصاليين

عنه لعدم قلل فاصل بينهما وبين متبوعه فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما

الى فصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يقارب المعطوف عليه

وتحلل بينهما العاطف فلا بد فيه من فصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل با

لمنفصل في المرفوع واعادة الجار في المجرور ليتم المتصل المرفوع عن مرارة الاتصال

وينائب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور باتمام الجار

اليه كان المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من

الاحوال العارضة له نظرا الى قبله بشرط ان لا يلزم ما يقتضيا منتفيا

المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احتيرازا

عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف وا

لتذكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف

عليه وانما قلنا بشرط ان لا يلزم ما يقتضيا منتفيا في المعطوف ا

حترازا عما مثل قولنا يا رجل وزيد فان زيدا معطوف على الرجل لا يس

الاول للثانية فاعلمن الذى يطير فيقضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى

يطير فيقضب زيد بسبب طيرانه الذباب واذا اعطف اى اذا اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

اسما على محله لهما عاطفين واحد وقال بعض شارحى اللبيب الاظهر عندى ان العطف ههنا وارد

محمول على مذهب الكوفيين اى امالة الاخفشين كذا قالا على ان يجعل محله لهما والكوفيون

على ان اعمل على محله لعاملين انما قال على محله لان العاملين لا على محله لعامل واحد فانه

جائز اتفاقا فى ضرب زيد عمرا وكلم خالدا اولا على الكثير اشتهر ما فانه لا خلاف فى امتناعه

مختلفين اى غير متحدين بان لا يكون الشارع عين الاول وذلك لدفع ما يتوهم ان مثل

ضرب زيد عمرا وكلم خالدا من هذا الباب مع انه ليس كذلك لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل

هو الاول والثانى تاكيد له فحينئذ لا يحتاج العطف كما وقع فى قوله تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا

وفى قوله ان عمرا كل امره يخشى ان نارا توقد بالليل نارا قيده وان كان بحسب اللفظ جائزا

لكنه غير جائز عند المحققين بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوم مقام عاطفين مختلفين

خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة ولا باول المسئلة بحسب الصورة

الواردة عليها ولا يتفرع على صورة السماع بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف

على خلاف الفراء جار فى جميع ما ذكر عند الجمهور الا فى الدار زيد والحجرة عمرو والدار

زيد والحجرة عمرو فانه يتفرع على صورة السماع فيجوز الجر والرفع وخبر المبتدا محذوف

والتقدير الجر فى صورة السماع لان ما خالف القياس يتقدر على ما ورد به السماع خلافا

سيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على

حذف المضاف والتاء المضاف اليه على الجر كما فى قوله تعالى يريد ون عرض الحيوة الدنيا

والله يريد الاخرة على احد الوجهين فى بعض القراءة اى عرض الاخرة الدنيا ويحتمل ان يقدر امر المتبوع

الاول وسماه مفهمة نحو جاءني زيد زيد او كما ضربت انت وضربت انا انا فان ذلك في حكم

تكرير اللفظ او نحو الاول لفظا او المعنى او واجبة الى مخالف لانه لا يجوز تكريره مستعملا او

هو جزء من التكرير مطلق لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كما مر او

فعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غيرها فالاول والاخير راجع الضمير الى التاكيد اللفظي

الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء والجمل المقصورة من هذا التعريف عدم اختصاصه بالالفاظ

محصورة فالتاكيد المعنوي والتاكيد اللفظي مختص بالالفاظ محصورة في عدد وترتيب وهي

وهي نفس وعين وكلا واحد واحدة واثنان واثنتان وثلاثة وثلاث واربعة واربع واكتع واكتع واجمع واجمعون

وجمعاء وقيل بالعكس وقيل بالاضافة الى ضمير المؤكد الاسم لفظة الثلثة في حال الاخراد مثل حسن حسن وقبيل اكتع مشتقا من اكتل

كتيبة او تاع او اجمع بالمعجمة من جمع الزقاق السمال وبابه تبع يتبع اتباعا وتبعا

وتبيعا وهو طول العنق مع شقرة ويكون استعمالها لافادة مبالغات حقيقية بين هذه الالفاظ

وبينها التاكيد بالتماثل الصادق فالاول اي النفس والعين يجمعان على اعمال على

الواحد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث باختلاف وصيغتهما افراد او تثنية وجمعا واختلاف

ضميرهما المضاف اليه الاسم المؤكد بهما نحو قام الرجل نفسه او العرس نفسها او الرجلان انفسهما

او المرءتان انفسهما او الرجال انفسهم او النساء انفسهن وعلى بعض العرب نفسها او عيناها

نفسها فجمع المذكر العاقل نفسهم او جمع المؤنث العاقل وغير العاقل من المذكر والمؤنث كما مر

النفس والعين اولى بهن تغليبا كما مر في الثالث ثانيا كلتا للمؤنث كما ان كلا للمذكر

وليتاخر بعد التثنية المذكورة لفظة كلتا فقط فلا يقال كلا الرجلين ولا كلتا المرءتين

الا الاخر نحو قرات الكتاب كله او كلها نحو قرات الصحيفة كلها والكتاب نحو كسرت العبد كله

والكتاب نحو طلقت نفسي كلها وباختلاف الضمير نحو جاءني القوم كلهم او كلهن وهو جمع والكتع والبتع والبصع بالمعجمة او بجيمة

بيان عطف البيان

ذكر الشيخ ضياء الدين عليه الرحمة والرضوان في شرح الكافية عطف البيان تابع يوضح متبوعه او يخصصه بما ينسب الى المتبوع او متبوعه اى ما ينسب الى المتبوع او متبوعه اى ما ينسب الى احدهما فالنسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء والنسبة اليه توطئة وتمهيد والنسبة الى التابع سواء كان ما ينسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد العاقل وضربت زيدا العاقل واحترز بقوله مقصود بما ينسب الى المتبوع عن الصفات والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما ينسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دون احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما ينسب اليه مع التابع والا يصدق اى على المعطوف لان متبوعه مقصود ابتداء بالارادة فاذا عرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود ابتداء بهذا المعنى فان قيل هذا حد لا يتناول البدل الذى بعد الاستثناء مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما ينسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة الى زيد بل النسبة اليه مقصودة بنسبة ما ينسب الى احد نسبة القيام الا زيدا قلنا ما ينسب الى المتبوع هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الا التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة بعينها ما ينسب الى المتبوع فان النسبة الملحوظة في احد هو سلب القيام بطريق الاثبات او النفي وعلى ان يقصد نسبة الحكم نفيا نسبة الحكم اثباتا وبقوله الاول توطئة للثاني وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل ما ابدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فان اضافة فيهما مثل اخذت ثوبه وبدل الاشتمال اى بدل بينه وبين المبدل منه ملابسة غالبا عن اشتمال احد البدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو كلمت زيدا وجهه او بالعكس نحو اعجبني زيد علمه او كلاهما عن اشتمال اجنبي كما يقال فيه وبدل الغلط اى بدل سبق عن الغلط فان اضافة غلط الى ضمير من قبيل اضافة المسبب الى صحيح ملابسة فان اول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول بحيث يجد ان ذاتا لا اثنتين يجد منهوما هما ليس ما مر اعني نحو جاءني زيد اخوك عمرو واخوك وان اختلفا مفهوما فيما سيجيء ان شاء الله تعالى الشارح المحقق وانما الآن يظهر له فرقا حاصلا بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا اعرف عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة وجاز متبوعه بخلاف عطف البيان

فانه بيان او البيان امر فوق البيان فيكون المقصود هو الاول فاجاب ان الاول هو المقصود مع بدل الكل هو الثاني
فقط وفي سائر ابدال الا ان الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر انه ايضا مقصود بالنسبة
اصلا بل الا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مفعول قولك جاءني اخوك زيد اذا قصدت نسبة الاسناد الى الاول وحينئذ
بالثاني ثنية له وتوضيحه ان الثاني عطف بيان وان قصدت نسبة الاسناد الى الثاني وحينئذ بالاول توطئة له بسبب
ان الاسناد بالثاني بدل مع ان يتوهم ان المتوضح هو الاصل به مقصود تبعا والمقصود بالاصالة هو الاسناد اليه بعد توطئة
بالاول فظاهر بالثاني اي البدل البعض جزء اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه
وبين الاول اي مبدل منه ملابسة بحيث تترجح النسبة الى المتبوع على النسبة الى الملابس الجملة نحو اعجبني زيد علمه وحينئذ على الابتداء
انه يكون زيد مجملا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الاعجاب الى صفة من صفاته اجمالا والا لم يكن
زيد مفعولا به بخلاف ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا احمال لان نسبة الضرب الى يده تامة ولا يلتزم في ضمنها اعتبار نسبة الضرب
من باب بدل الغلط بغير همزة اي فلو قال الملابسة بغير واو البدل لكان البدل منه واجبا اذ لا فيد حينئذ في ذكره اذ الكلام الى البدل
منه جزء من البدل ويكون ابدا منه بناء على ان الملابسة تكون بين الاقل فلكه والفلك بيان الا قل حينئذ من فلكه بل
هو مركب فيه شائق في اشتمال وعكس ان يكون مثل يعجبني زيد وجهه الاكمه يدرجه فانه لا يحتمل لصفة الشائق بزيادة
الدرج عبارة عن مجموع الذات والصفات ويحتمل ان يكون البدل قسما خامسا وكان سكت عنه لقلته وندرته بل قيل العدم
وقوعه في كلام العرب لان البدل لا يفيد الا ما افاده المبدل منه والبدل الغلط ان تقصد بالمبدل منه ثم تقصد بالبدل
الى البدل من غير اعتبار الملابسة بينهما بعد ان غلطت بغير اي بدل الغلط وهو البدل منه ويكون نائبا اي البدل والمبدل منه
سواء نحو ضربت زيدا الحمار وذكر بعضهم ان ذكر الجار في الامثلة الخمسة ناشئة من قوة وجاءني رجل غلام زيد
وان كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي النعت البدل من المعرفة واجب ليبين بكون المقصود هو المنعوت
المقصود من كل وجه فان قوله بصفته لئلا يجاب بانه من نقض الكلية مثل بانا حينئذ ناصبة كاذبة وبيان ظاهر من
غير جاءني زيد اخوك ومضروب جاءني الذي ضربته ايانا هم مختلفين نحو اخوك ضربت زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه وان
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل ان ما الغائب مثل ضربته زيدا الا ان ضمير المتكلم او المخاطب اقوى واخص دلالة من
الظاهر فلو ابدل الظاهر منها بدل الكل يلزم الا يكون المقصود هو الناقص من غير المقصود مع كون مدلولهما

واحدا

باب المبنيات

المبني ان الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا بمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبني اذا لم يعرف الاعراب فلهذا لم يعرفوا المبني بانه ذكر في
حد المبني لفظ المبني ما ناسب ان اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المشابهة في تعريف
المعرب هو بهذه المناسبة بالسر وقد فصل صاحب المفصل هذه
المناسبة بانها اما تتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن
معنى همزة الاستفهام او شبهه له كما مر بيانه فانه كالحرف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كثيرا ان فانه واقع موقع
ان نزل آومن كلة للواقع موقعه كفى بالله او وقوعه موقع ما اشبهه كالمضمر
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب اعني به للحرف في كواد عوك او ضا
به كقوله من عذاب يومئذ فيمن بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره
على وجه يتحقق معاملة فعلى بهذا المضاف من احكام الاضافة المعروفة
كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو بينهما والمضاف اليه معرب وما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم شبهه مبنى بينهما
الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفاء احدهما فقط
احدهما فقط مكلمة او ههنا يمنع الكلو وانما اختلف ترتيب ذكرهما به و
والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا لتقدم ما مفهومه
وجود لشيء فيه والقابه ان القاب المبني من ست حركات او اخره وسكونها
عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون

موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا ومعنى او حكما
اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما مقدرا تحقيقا مثل ضرب زيدا
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذ
كورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما
ذكر الميراث دل على ان ثم موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم تحقيقا فاجاد
في ضمير الشان والقصة لانه اخاص به من غير ان يتقدم ذكر قصد التعظيم لتذكير ما
يهمه ليعظم وقعا في النفس ثم تفسيره بما يكون ذكرا بليغ من ذكره اولا مفيدا
وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك و
كذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد ورب رجلا هو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان
منفصل ومتصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله
ليكون كلاما مفيدا بل يكون هو لاسم الظاهر سواء كان مجاورا العامله نحو ما انت منطلقا
عند المجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه
المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي الضمير ما جنبا
الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور واصر منها قسمان متصل لان الا
ومنفصل لما فيه من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه
لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل والمنفوف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذكر ان الضمير ستة انواع اي مرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل

ضمير نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضرب على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المثنيين او لهما الى ضربن على صيغة جمع الغائبة المعلوم
الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع المؤنث الغائبة المجهول الماضي وانما بدء بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة
التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
ضربوا وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني ان المرفوع
المنفصل اما الى ذوي العقل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت الى المثنى هو انه اجماعا والحروف الاواخر لواحق دلالة على احوال
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث ان المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربنا ضربنك
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اني انا انك انكما انكم انكن
انه الى انهن والنوع الرابع ان المنصوب المنفصل اياي الى اياهن اياس اياما
اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو اي والواحق للدلالة على التكلم والمخاطب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم وفي مثال المتصل بالحروف غلامنا غلامك الى غلامهن وفي لنا لك
الى لهن وحكم القياس ان يكون ضمايركل من المتكلم والمخاطب والغايب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة

المثنى

المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجموع المذكر والجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة واحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربا هو الالف المشتركة
بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا
كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين
كلمة لتشعين معنى وبهذا تملك الامور علما ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها الان اعلل

مطلب المرفوع المتصل

فالمرفوع المتصل خاصة اعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة
والمرفوع فاعل وهو جزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعوا للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يكتفون باخر الكلمة المشتهرة شيوعا ويكون
فيما بقي دليل على ما الحق على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يسند الا الى ظاهر كزيد ضرب
وللواحدة المؤنثة الغايبة اذا لم يكن مسندة الا الى ظاهر كهند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي المضارع
للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا كان او مؤنثا
كوا ضرب نضرب وللواحد المخاطب المذكر كو تضرب وا ضرب وللواحد الغايب
والغايبة اذا لم يكونا مسندين الا الى ظاهر كزيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة
مطلقا اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
مجموعا او مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الا الى ظاهر كما تقدم الزيدان كقولك زيد ضارب

وشهد ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما يقلبان ياء في النصب والجر و
الضمائر لا يتغير عن حالها الان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما
هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت
ضمائر لا يتغير لا يجوز ان التباس تضربين والنون في تضربون والواو في تضربون
والالف في تضربان لا يتغير فحينئذ ان الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
ليس بضميرين ولا يسوغ ان لا يجوز الضمير المتصل مرفوعا كان او منصوبا بالاجل
شيء الا التعذر المتصل ان لاجل تعذره بان وضع الضمائر للانفصال والمتصل لحصر
فحيث امكن لا يسوغ الانفصال وكذلك ان تعذر المتصل بالتقديم ان يتقدم الضمير على
عامله لانه اذا التزم على عامله لا يمكن ان يتصل به او في الاتصال انما يكون بآخر العامل
او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض
او بالحذف ان حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل عاملا
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المجعول له مرفوع اذ
الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لتمام بخلاف المنصوب كالتنين والمذاوبكونه
له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا اعملت
زيد عمرو وضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو وضاربه لتبس على السامع ان الضارب زيدا وعمرو
بل انه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه ينفصل
بل خلاف الظاهر ان مرجعه ما يهو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة

وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه مثالا التباس فيه لما ذكره
الشارح وانما قال من به لما مر به كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل
ايا كي ضربت مثال لتقدم الضمير على عامله وما مر بيد الا انا مثال الفصل وهو التخصيص
هنا وايا كي واياك مثال لحذف العامل الباقي نفس والشر وانا زيدا مثال لكون العامل
معنويا وما انت فيها مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه ضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذكر اذا كان هي فعلا لا كيدا
والا كان دخولا خروج الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن نحن
الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزجاج ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة لا يبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بطريق الاولى واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا امتنع نحو اكرمك اكرمني مرفوعا كما يمتنع من
الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير اصلا فيجب اتصاله فان كان على
تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما ان احد الضميرين اعرف من
الآخر اختار ما آذانت وياكما اعطاه اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن
تقدم احد المتصلين من غير مرجع وقد مر ان الضمير الذي هو اعرف على الآخر
اختار عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته ايا كي فيلزم انفصاله لبعد رتبة المتكلم في
تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى عن سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه بانفراد رتبة الاعراف بالفصل هو منفصل وان شئت

او ردته منفصلاً كقولك اعطيتكه اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو فصل
كان منفصلاً وكقولك ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعاً بالاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلما الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل وكما الفصل كقولك ضربتني اياك للاعتداد بالفصل والا ان
وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو ان الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح بغير مرجح وتقديم احد المتساويين على الآخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الاتصل على الاقوى فيما
هو كالكلمة الواحدة كقولك اعطيتنيه اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف كونهما ضميرين غائبين
او اعطيتكه اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
واعلم ان في خبر باب كان ان خبرها ليس واخواتها اذا كان ضمير الانفصال كما تقول
كان زيد قائماً وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر
المبتدأ ضميراً منفصلاً لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميراً متصلاً ايضاً كقولك
كان زيد قائماً وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب
الاتصال ففي شبيه بالمفعول اذا لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية ما شابهه
بالمفعول والاكثير في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ
محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخره لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا
انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن
وكان الاولى بالمصنف ان يقول لولا انا لولا نحن اذ لكن غير الاسلوب تنبيهاً

على انه ليس بضرورة وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد
لكون ما بعد على فاعلا تقول عسيت ان اخرج وجاء في بعض اللغات لولاك وحاك
الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع مرفوع فان
الضمير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع مجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تعرف في ما بعد لولا
وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى انه على محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فيها ايضا الاخفش
تعرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية اياء ان بالمتكلم لازمة اجماعا
اذ الحقه لتلك الياء التي آخرا لما في من الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني ولم تلحق نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا
بل حال كونه معربا عن نون الاعراب الا عن نون هي الاعراب نحو يضربني اذا الحقه
تلك الياء التي آخرا لمضارع ايضا من تلك الكسرة بخلاف كسرة نضربين لانها في الوسط حكما
وبخلاف كسرة لم يكن الذين وهل الخف لعروضها وانت مع النون الاعرابية
اللام للعهد نون الاعراب
الثانية فيه ان في المضارع ومع لدن وانا واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت
ولعل مخيرا بين الاتيان بنون الوقاية للياء فطنه على الكاف النيابة في غير لدن
وعلى السكون في لدن وبين تركها تحذرا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل
لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون
الوقاية في ليت من بين اخواتها ان لعل مع في ذاتها وللحمل على اخواتها خلافا في الاصل

مطلقا نون الوقاية
ليس بحق نون الوقاية في آخر الكلمة لا مطلق عهد
نون الوقاية في آخر الكلمة لا مطلق عهد

وفي من وعن ووقد وقط وهلم بمعنى حسب للمي فقط على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها ان عكس ليت لعل في الاخبار فالحمل
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل
العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها ان بعد العوامل نحو قوله تعالى وكنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتداء
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع
فصلا وكذلك التوسط ليفصل كذا المرفوع المتوسط بين كونه ان يكون الخبر نعتا و
خبرا فيما يصلح للهاتم انت فاضل فيما لا يلبس ضمير وكذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتداء ضميرا وغير ذلك مما جعل على ضرورة اللبس شرطه ان شرط الفصل بدخل
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا
لاحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واختصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها
عن المثال لكثرتها ولا موضع له ان للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن
الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء ان
تستعمله بحيث يكمل الفائدة لكونه مبتداء والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما
بعده خبر فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر [illegible] او منصوب عطفا على ثانيي
مفعولي [illegible] وانما يعرف من العرب جعله مبتداء يرفع ما بعده في مثل كنت
انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره

بدون

بدون الواو وفي الرفع معين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدم
من غير سبق مرجع وذكر بسبب المعلوم اهم من ان يكون قبل الجملة اولا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة ان قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير
الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مؤنثا وجس تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة بقدم
كذلك الضمير الغائب للابهام بالجملة المذكورة بعده ان هذه الحصة من الجنس المذ
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في
بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا الحكم لو لم يجعل التقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدأ
راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا منه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم
على الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه بالتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا
او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان
عاملة معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لكسنة الضمير
كان مستترا والا يكون بارزا [illegible] مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ بالضمار لا شتباه
حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعفه بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة

وأما جوازه فلكونه على صورة الفصل وأما ضعفه فلانه حذف ضمير الشأن بلا دليل
عليه لان الجزء الكلام مستقل فمثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق جاذرا وظبيا
الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه ان حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تع وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ودليل انه قد
خففت انه وان تثقيلها بالتشديد الواقع فيما وبعد تخفيفها وجدوا ان
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال تع وان كلا لما ليوفينهم وهم يجوزوا
ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة فهي احرى بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها
في ضمير الشان ليتلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها احرى به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
ليتلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف الضمير
الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة ان اسماء الاشارة المعدودة
من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع ان اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه ان لمعنى مشار اليه
اشارة حسية باحد الاربعة الاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الامعانية اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلك الله
ربكم ما ليست الاشارة اليه حسية تحول على التجوز وانما بينت لشبهها بالحرف كما سيتل
وهي اسماء الاشارة ذا لحال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم
من نسبة اجزاء الجملة الاسمية ذان رفعا وذين نصبا وجرا ان وذا وذين حال
كونها لمعنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية
فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد كل واحد منها بحال ضربه وبجر في بعض

اللغات ذان في جميع الاحوال بالرفع والنصب والجر من قوله تعالى ان هذان لساحران
على اظهر الوجوه والمؤنث الواحدة بالياء قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه
لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل
هما اصلان والمقول باصالتهما قدمنا على سائرها لغويتها وتي بقلب الالف ياء وته
وده بقلب الالف والياء ها بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بهما وتشاه
ان مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا الكثرة
دورها على الكسرة ويوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوا
بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور وورود تو
على صورة المعرب اتفاق لا بقصد الاعراب لوجوه علة البناء او لجعلهم ان جمع المذكر والمؤ
او تا ممدودا او مقصورا او افرادهما مقصورا يكتب بالياء ويلحقها ال
اسماء الاشارة بغير بد فرقا بها او ايلاما على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهي كلمة بها فنوليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على الاشار
اليه قبل لفظ كما جيء به للتنبيه جزءا على النسبة الاسنادية كقولك يا زيد قايم ويا ان زيدا قايم
وتتصل بها اواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الالف تنبيها على حال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذا الالف حرفا لامتناع وقوعه
الظاهر موقعا ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربت وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والعقل
يقتضي ستة واشتركت خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مفردة فخمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المؤنث المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها
وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان الافراد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون الحاصل
من الضرب خمسة وعشرين وهي ان لك الخمسة والعشرون ذاكة الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت

لمذكر وخاطبت بذاكر وذاكى اذا اشرت لمذكر وخاطبت مذكرين وذاكما اذا اشرت
لمذكر ين وخاطبت مذكرين ذاكن وذيكن اذا اشرت لمذكر وخاطبت مؤنث وكذا
البواقى يعنى تاك لتاكن وتيكا لتيكن وتاك وتيك لتاكن وتيكن واولاء يمد بالمد
واولاى بالقصر او لايكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى واما كى وفى الصحاح
لايقال ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذاك للبعيد وذال للمتوسط واعلم المتوسط
لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما كان لكثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الزمخشرى فقال يقال ولك وتا
وذاك حال كون تاتين الاخرين مشددتين واولاك باللام ان هذه الكلمات الاربع مثل كلمة
ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذكر اشارة الى الكاف المذكور سابقا واما تاك
وتاك فمحققتين واولاك بغير اللام للمتوسط وهما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه
يكون للقريب اما تا وتى بضم التاء وتخفيف النون وتى بفتح التاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر التاء ايضا فللمان للتحقيق الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على
سبيل التشبيه واما ما عدا هذين من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى الحسى وغيره الموصول

ان الموصول المعهود من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزأ من اسم لا يتم من
حيث جزئيته يعنى لا يكون جزأ تاما ان كان جزأ يتمما او لا يصير جزأ تاما ان كان
يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزأ دليا يجزء اليه المركب
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزأ
تاما لا جزأ مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اولا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوى
لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد
اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والتوقيف على

أن المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايده فانه لو أريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لا خراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية وتأمل
قوله (وعايده)
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما ينوقف معرفة على معرفة الموصول بان يقال الصلة
الاصطلاحية
جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه مأخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية يقرر بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز من مثل اذ وحيث وما
كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون جزءا او غير جزء والمتون بحسب
الواقع الاجزاء والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واما كان ضمير اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلة ان صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول او
العايد ضمير ما اضيف ضميره ال للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم الفاعل او
مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الكافية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مؤدية
صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي ان الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع واليا
في حالتي النصب والجر واللاتي على وزن الغازي لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر
والذين كالذين لجمع المذكر واللاء بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في
جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في جمع اللاتي اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما يعني الذي فيما لا يعقل عاما كقوله ما عرفت
وجاز فيما يعقل كقوله والسما وما بناها ومن ايضا بمعناه فيعم يعقل ويتناول فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث والذي بمعنى الذي كقوله اضرب ايهم في الدار اي اضرب

الذي في الدار والتي بمعنى التي كخوا عرب اثنتين وتميم الدار الى اخرب التي في الدار وذو الطائية
الا المختصة بنداء طيء لاختصاص تجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الطائية للاستقام كقول
ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام ان يجمعوا بمعنى الذي والتي او التي
او المجرد والعائد المفعول الى العائد الذي ينوب الموصول الا به اذا كان مفعولا لا يجوز
حذفه اذا لم يجئ ما يتم به الفضلة الا اذا كان فاعلا كونه عمدة كقوله تعالى يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر له ان لمن يشاء وه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه
باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما علم
في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاجداخير من الاسم الفلاني
في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى ان كثيرا من الاخبار في الاسم يصح وفي الاسم يمتنع فاردا
الخص الكناية الى هذا الباب فقال اذا اخبرت ان اردت ان تخبر عن جزء جملة
بالذي ان بالستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار بل
الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها ان اوقعت كلة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه ان في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في
موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها ان كلة الذي واخرت ان المخبر عنه عن
الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرت معنى جعلت ان جعلته خبرا منه فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت
في موضع ما هو المخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محل الذي كان له في الجملة
الاولى وهو كل ضمير من ضربته ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا من الذي
وقلت الذي ضربته زيد وتدبر ان مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء

اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول
ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان
يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير متصرف كنعم وبئس وعسى
وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول كذا الفعل حرف يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر بالالف واللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه
اذا اتى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيقوم مع السين فاذا تعذر امر منها ان
من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذكر الاسم
وحذف ذكر الاسم صار تعذر الاخبار ومن ثم قال ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذي في ضربت ان يكون مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وما
المخبر عنه خبرا لوجوب تقدمه على الجملة وكذا امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي من زيد بدون العاقل ولا من
عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا كلاف ما اذا اخبرت من
مجموعهما فيقال الذي ضربته زيدا العاقل وكذا امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في خرجت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدي ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي يجيء
منه دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذا امتنع في الضمير المنفصل غير هو ان لغير الجملة
الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزامه تكرير عود الضمير اليها فبقي كذا الغير ملا ضمير وكذا امتنع
في الاسم المشتمل عليه ان على الضمير المستتر لغير هو نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي من زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتدا

بقى الموصول بلا عايد وكل واحد منهما ممتنع وما الاسمية الا الحرفية فانما اضافة نحو اغلام زيد
قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما
معجب لك او بشئ معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كل العقال
ان رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابي علي والشئ المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي ان نعم شيئا هي او نعم الشئ هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا
ما ومن كذلك ان يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضرب
وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد اياتا ان على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فاكرمه الا في التمام والصفة
فان كلا من لا يجئ تامة ولا صفة وال للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة و
انتفاء التامة وللصفة قال الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم افضل
وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة كقوله يا ايها الرجل
قبل ان يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم سيأتي على حاله
لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الا الصفة وهي ان كلا من ان واية معربة بالاتفاق
وهذا لا يذكر في الاعراب غير هما من موصولات الا على اختلاف في الدال والكاف وفي
ذو الطائية وانما عربت لانه التزم فيها الاضافة الى الموصوف الذي هو من خواص الاسم المتمكن فلا
يرد
حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرأ بالضم ان ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لشبهها بالكاف من جهة الاحتياج الى امر غير صلة وبنيت على الضم
تشبيها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما ينويها وهو
المضاف

المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى الخ حذف صدر
صلتها لانه مكرر في قسم المتاخر ان كل ما يقع متاخرا مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة
لهذا فلا حاجة الى الكثرة ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير ان شيء الذي صنعت ان صنعته فما مبتدا وما
بعده خبره او بالعكس وفي جوابه رفع ان مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت
الاكرام ان الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية
والوجه الاخر ان معناه ان شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بمعنى لما بمعنى ان شيء و
الثانية ان ما معناها ان شيء وذا زايدة والظاهر ان مواد هما واحد فان معنى قولهم انما بمعنى
بمعنى ان شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما
ان وفي جوابه نصب ان منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصن
لفوات المطابقة بين السوال والجواب اسماء الافعال ما كان ان اسم كان بمعنى الامر او
الماضي اللذين هما من اقسام منبي الاصل فعلته بناءها كونها مناسبة لمعنى الاصل فعاقبل
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فانما به نصب وتوجع جره بالمضارع الحال
ان المعنى على الاتيان وهو اجنب بان يعبر عنه بالمضارع مثل رويد زيدا ان اصله
مثال رويد زيدا ان امهله متاخر ما هو بمعنى الامر وههنا ذاك بفتح الهاء وكسرها وفي
وبالضمة في لغة بعضهم الاول بعد مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها يسمى بافعال مع كونها مبنية معانيها
الافعال امر بلفظ وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانما لا يتصرف لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لصيغة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم

مطلب اسماء الافعال

تتميم

مطلب الاصوات

في بنائه و اقسامهم لا يفرقون بين ذات الراء و غيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما
لكون وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كما مر فاخير فيه بالنسبة الى سكون
طريقة واحدة اسهل من سكون طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الحاكية عن لفظ الانسان
اما منقولة الى الفعلية او الوصفية او الاسمية وهي تقرأ اسم فعل او اسم المصدرية وصار اسم فعل
فالاول مثل واها للتعجب وحكي حكيم المصادر وامثالها مثل مرحبا وحكي حكيم اسماء افعال واما غير
منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا وهي تقرأ اسم مصادر ولا اسماء افعا
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض مخ له لكونه كقول المتندم او للتعجب او وج
لا تقدر ان حكيم عليه بشيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدر ما يشابه صوت الغراب عن بفر وهي لا تقد
ان يحكم عليه بشيء ومنها ما يصوت به لاجل صوان اعانه زجرا او دعاء او غيرهما كما اذا قلت
لناقة البعير وهي ايضا لا تقدر ان يحكم عليه بشيء وهذه الاربعة كلها منبئة لانتفاء التركيب فيها
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند البعير كذا او عند ناقة البعير كذا وعاق
عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه الحالة منبئة لكن لا حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
غير واجراء الاصوات بها ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقل على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار لا اجراؤها بها واخذها حكما وبنيت بحركة ما يجري مالا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ اغاق لفظ وهم نقل اسم لعدم الوضع فيما كان عرفت حكي به صوت ان
اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير
المنقولة او صوت به لاجل شيء يعني مثلا ان لناقتك زجرها او دعائها او غير ذلك واغاقت
مثلا ان اعتبار من البهائم وهي ان الصوائح الاربع فلا يتناول ما يهول الطيور لبعض الافراد
الانسان ايضا كالعصفات او الكلمات بين واقاه ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند ناقة البعير

وتم بذكر احد القسم الاول وهو ما كان صوت الاسناد ابتدائيا من غير تعلق بالغير قبل ذكر انه قد يكون هذا القسم مع تعلقه بالغير ملحقين بالاسماء المبنية فكان كون الحكم كذلك اولى لكونه صوت الاسناد من غير تعلق بالغير المركبات ان المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما من اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليلا يخرج مثل سيبويه فان جزءه الاخير منه صوت غير موضوع بمعنى فليس كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقولنا ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئ كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وبعين النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرم الفقاد والاصح ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهية تركيب احد الكلمتين مع الاخر ولا شك انه يفهم من ظاهية التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهية التركيبية في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه لا يدل على نسبة اصلا لان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا لان هيئة تركيب احد شطري جعفر الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن جزءه شيئا حرفا ان حرف عطف او غيره نبهنا ان لخروج الاول لوقوع احد جزئيه في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه لكن في خمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حرف الواو وركب عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر اذ اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر واضح وردنا مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيد فيه نظرا لان الشافية لا تتضمن

الحرف

لكن لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلق بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلق باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا اسم الصيغة
من الحروف للدلالة على ما ذكرنا اراد وا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين لان صيغة فاعل لاتسع حروفها جميعا فاقتصروا على احدهما من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واضافوا الاول ليدل على المقصود من اول الامر
فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن الحروف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشر فانه لا بد فيهما من الجزء الثانى
بل يبنيه الثانى للتضمن ويعرب الاول اشباها بالمضاف لسقوط النون والاثنان لم يضمن
يشابها حرف اعراب الاثنين مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول لسقوط ما
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاقصح ان اعراب الاثنين مع منع الصرف وبناء الاول فيهما في افصح
اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف اعضاف اليه
واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وحرف الثانى الكنايات جمع كناية وهى في
اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامع كقولك جائني فلان وانت تريد زيدا وامر اوبتا بها ههنا ما يكنى به لان المعنى المقصود
والكل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكلامهم اصطلحوا في باب الكنايات ان
يريدوا بها ذكر البعض المعين والذكر هم يقبل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر
تعريفه الا بالتصحيح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا ونتعرض
لذكر البعض الذين وقعا الكنايات كم وكذا وكيت وذيت وما كوشها موضوعة ومنع
الحروف

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA

او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وهو الخبرية عليها وكذا بناء الاثنين في الاصل ذا
من الاسماء الستة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم
وبقي ذا على اصل بنائه واحد منها يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا كخرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث الا الكناية عن
الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء فكل واقع المفرد موقعا وهو يجز فلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل
التركيب ومن الكناية كاف واناني لان كاف التشبيه دخلت على اي والكاف في الاصل هو بالكنه
انمحى عن الخبرية معناها الافرادي وصار المجموع كاسم موضوع بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على
السكون في آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون ويجوز التنوين
لا صورة لا في لفظ غريبة في البناء منحط عن اخواتها فلذلك لم يكثر استعمالها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهامية تميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز
مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين تميزه مفرد
منصوب جعل تميزه كذلك لانه لو جعل تميز احد الطرفين لكان كلمي وكم الخبرية تميزها مجرور بالاضافة
مفردة تارة ومجموع تارة اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال كما تقول مائة ثوب وعشرة اثواب
وانما جاء مجرورا مفردا لان العدد الكثير تميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ
عن كثرة ما مجرورا وما كان هذا البيت مثله في التفريع بالكثرة جعل جمعية تميزه كانها بنائية
عن معنى التفريع لانا ويدخل من فيها لان في تمييز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل فرد
وكم من قرية اهلكناها الا ترى الى قوله تعالى في الخبرية كثيرا كم من ملك وكم من قرية وذكر
لموافقته جرا للتمييز المضاف اليه كم واما تمييز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دليل على جوازه كما يسمن كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في
قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية وانما ان تكون استفهامية

وكل ع

فتب

ئية

بت

كانت

كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا بدل على اثبات الكثير وهو ايضا
نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لان
الاستفهامية والخبرية فنوعا تاؤل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية ان كل واحد
منها يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا تابعا بين موقع كل واحد منها بقوله فكل ما ان كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك منصوب معمولا على حسب ان على حسب النحو على هذا الفعل وعلة لا يكون
الا جنس يميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به
والمصدر والمفعول فيه وغيرها من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بسبب يميز فالاستفهامية
كقولك رجلا ضربت والمفعول به وكم ضربة ضربت فالمفعول المطلق وكم يوما سرت فالمفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه الحكم
من ان يكون ملفوظا او مقدارا لابد فرق فاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته انما جعلته من
قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه بضميره ان كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل بضميره عنه داخل فى قاعدة النصب وان
لم نجعله من قبيله ولم نقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من حيث الخبرية مرفوع داخل فى قاعدة
الرفع وكل ما قبله ان كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر كقولك درهما اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف كقولك غلام كم رجلا ضربت وعند كم رجل اشتريت فجوز حرف الجر او
او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف اليها مع ان لهما صدر الكلام لانه تاخير الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع
المجرور كلمة واحدة مستقلة للصدر والا ان وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل وكا شبه فعل
غير مشتغل عنه وما قبله حرف جر او مضاف وكان مجرورا عن العوامل اللفظية ثم مرفوعا ان فهو مرفوع

مبتدا وان لم يكن ظرفا كقولهم ابوك وهذا مبني على ذهب سيبويه فانه يجب عنده بمعرفة عن نكرة
متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه وهو اجب معدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا كقولكم يوما سوك فكم هنا منصوب المحل او داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
المحل الكائن فيه دخل في قاعدة الرفع تأنيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك
ان مثلكم في تأتي الوجوه الاربعة بالشرط المذكورة اسما الاستفهام والشرط بلا بعض انه يتأتى لكل الوجوه
في جميع هذه الاسماء دلالة على اصدرها وهي من وما وان واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
واذا مختصة بالشرط وكيف واين مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانت استفهامتين
يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول كقولك من ضرب وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضرب
ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين
فلا يتأتى فيهما كل الوجوه الثلثة كقولك من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن تأتي فنو مكرم وما تفعل من خير تجده عند الله ولا يتأتى
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وانى وكيف واذا ان لم ينجر بجار عوض من اين فلا
بد من كونها منصوبة على الظرفية وعند بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما مرفوعا
كقولك اليوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في
الاستفهام محلا بانتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر كمتى عهدك بفلان اي متى كان
عهدك به واما ان فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانها قد وقعت في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه على الظرفية كقولك وقت مجيئك ان اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وبايهم قائم وفي
مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فاحصل الاستفهام والخبر وحذف تمييز كم اوجب

هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة ان ما هو تمييز بانها بعض الوجوه
فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم اخبرها دفعه بالابتداء والاخران نصبه
على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا محمولا على حسبه ان كثرة وجوه
النصب والا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها ما في
عمة في اخبرها الرفع بالابتداء استقامية كانت او ضربية والاخران النصب على تقدير كون الثقا منه
والجر على تقدير كونها ضربية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف خبرها وهو غير
مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخ
الاخر فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للعرزدق يمجو جريرا وعامه فدعاء قد حلبت على
العشار الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها
لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها فنسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت اي كنت حاملها لخدمتها مستكفا منها فخدمتها على كره مني واضافها من انواع
خدمتها الطبخ لانه خدمة الموالي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي
الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واضافها لانها تمتاز من الطيب والقطة بسهولة فمن
حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه وابيه والاستقامة على تقدير النصب
على سبيل التكلم كانه ذهل عن كنيته عن عمه وخالته فقال عمة وكونها ضربية على تقدير الجر على
سبيل التحقيق ان كثرة من عالج وخالا حلبت على عشار واذا حذفت المميز ان كم مرة
او كم حلبة على التكلم وكم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومحصل توصيفه بقوله لك
وضربه حلبت وكم استقامية كانت ضربية على تقدير ارتفاع عمة في موضعه نصب لان الفعل الوا قع
بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا رفعتها
نصبتها واذا خففت خففتها وذكرت وانثت وقد يحذف منها كم استقامية كانت او ضربية في مثل كم مالك
وكم مرة لان في كل مثال قامت قرينة حالية على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية ماله او اخبر عن كثرة

فقط الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم
درهما ودينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا
سئل عن كمية قريب بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار وانما هو بالنسبة
الى مرات ضربك ان كم مرة او مرة ضربت اولى ضربا بك ان كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما
منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا
كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
او لا الحروف الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون امثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف ان الظروف المعدودة من الجنسيات اعبر عنها
عند تعداد بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هنا مع ان من لكل الظروف ما ان ظرف
قطع من الاضافة بحذف المضاف اليه من اللفظ دون النية فان عند نبي اعرب مع التنوين
كوب بعد كان خيرا من قبل وسمي الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام
كانت اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بهن الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف
الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واخير الضم ليجبر النقصان كقبل
وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها من الاضافة مثل تحت وفوق وقدام و
خلف ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب فيقال فعلته قبلا الشراب وكنت قبلا الحاد اعض بالماء العراث فلا فرق بين ما اعرب من
هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمتى كنت قبلا ان قدما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراه ان يجر الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غيره حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير
من الظروف شبه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
كما فعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب

شبهها

مطلب الظروف

بالغير في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة حسب ومنها اذ من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اذ اكثر الاستعمالات وقد جاء في الشعر اما ترى حيث سهيل طالعا فجئت فيه
مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى مكان سهيل طالعا فرنجما يضيء كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى جملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فحين وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة
فاضافتها اليها كلا اضافة وفي بعض الغايات الحروف ما اضيف اليه فبنيت على الضم
مثلها ووجه الاضافة الى المفرد بتعريفهم لزوال علة البناء اذ الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشروط الاضافة الى المفرد ومنها اذ من الظروف المبنية اذا زمانية كانت
او مكانية وانما بنيت كما وكغيرها في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اذ للزمان
المستقبل وان كان مضافا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من شأنه
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل
عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في نحو هذا المعنى كقولك اذا طلعت الشمس وقولنا اذا الشمس
كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد
استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وضع اذا بين الصدفين ووضع
اذا اجعله نارا وفيها اذ اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولا يمكن ان يكون معنى الشرط فيها اصيلا ان جعل فيها ما بعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاخفش ايضا على الوجه الغير الكثير ما بعدها تاء صلة في الشعر مثل ان ولو
وقد يكون اذ اذا للمفاجأة بجوزة عن معنى الشرط يقال في اذا الامر مفاجأة من قولهم فجئته
فجاءة بالفتح والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم ان يبتدأ بعد اذا فلا يبنى فيما سبق من عدم
وجوب الرفع بعد اذا في باب الاضمار على شريطة التفسير كخرجت فاذا السبع خارج او فاذ

مطلب اذا

وقوله بعد اذا هو وما بعده في موضع الجر اذا خلفه

على ظرف الخبر والعامل فيه اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الغالب فمن السببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى لان خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
وحاصل المعنى خرجت فاجأت زيدا وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه الجمهور فانها عندهم مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكان
مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا يلزم ان اذا ظرفية بل بصير اسمية بل المفعول به محذوف
اى فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون مجرد الزمان نحو انتظرني
اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا القوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبق اليه اشارة ومنها ان من الظروف المبنية اذا الثانية لما مضى
وبناؤها لما مر في حيث او لكونه وضعها وضع الحروف وقد يجر بالمستقبل لقولهم نحو قوف
تعلمون اذا الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل لحكم هذا زيد قايم واذا قايم زيد وقد يجيء
للمفاجأة في نحو خرجت فاذا زيد قايم ولقلته يجيئهم يذكر المصنف ومنها اين ولتى فهما لاشتمالهما
على استفهام وشرط ان حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او
الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف
زيد وانى التقال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما ان في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى
تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان
تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان يوم قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الآيلة
للحال استفهاما ان حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض
المتأخرين قال صاحب المفصل وكيف جارية مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال

تقول

تقول كيف زيد ان على ان الحال هو وسيعمل الشرط مع ما فيه ضعف عند البصريين كقولك كيف
ما تجلس اجلس ان على نية تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين كقولك اجلس فان كان بعده
اسم فهو فاعل الرفع بالجزائية منه وان كان بعده فعل كقولك حيثما تقعد اقعد فهو على النصب على الحالية ان
على ان حال حيثما تقعد اقعد اي مكانا اقعد فيه ومتى ان الظروف المبنية مذ ومنذ بسيطا لمعاقبتهما او منذ حر
ويكونان تارة بمعنى اول المدة ان اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها كقولك ما رايته مذ ومنذ
يوم الجمعة ان اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيلزمها ان يقع بعدهما ان بعد مذ ومنذ
المجرور ان الاسم المجرور لا المتبوع ولا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما كقولك ما رايته مذ يومان
الا ثلاثة صادقا فيها ان اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليها بالوحدة المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اكثر
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما كقولك ما رايته يوم لقيته فيه لحصول التعين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعين
مقصودا لانه لا فائدة في جعل المجهول اول المدة فعل لان اولية وقت بالزمان مدة
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة ان جميع مدة زمان الفعل فيلزمها ان مذ ومنذ
المقصود ان الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد ان بعدده المتعرف بجميع
اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء كقولك ما رايته مذ يومان ان جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته
يومان لا زيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر كقولك ما خرجت مذ طال ذهابك او الفعل
كقولك ما خرجت مذ ذهبت او ان ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة كقولك ما ضربتا
مذ انك ذاهب او ما ضربت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية كقولك ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليها ف
التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك على هذا القياس فيما بقي وهو ان كل واحد من
مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة

وخبره ما بعده ان خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يوم ان نكرة والخبر معرفة
ولو كان غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما عن الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان
ظرفا في تراكيبهم ومنها ال من الظروف المبنية لدن بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللا م
وسكون الدال ولدن بضم اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع
بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال العال عند زيد
فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال العال لدن زيد اولدن زيدا
الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة كخو العال لدن زيد وقد ينصب في بعض لغات
العرب بلدن خاصة عذوة خاصة سمعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
لكنه يخالف عنها وتثبت ولكون عدوة اكثر استعمالا من سحوة وغيرها ومنها قط مضموم
القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذل
وهو اسم فعل فهذه ضمن لغات كلها للماضي المنفي آل للاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
الماضي المنفي وقوع شيء وفيه لستغرق النفي جميع الازمنة الماضية كخو ما رأيته قط وبنيا
المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة بحمل بنيتها لاصلها المخففة وقيل
حمل على اضدادها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
للمستقبل المنفي آل للاجل فعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع الشيء
لستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة كخو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونها

مقطوعة

مقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اجرابه مع المضاف اليه كخمسة عوض العايضين
اى دهر الدابرين ومعنى الدابر والعايض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذا المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لكتسابها من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة كحوقولهم يوم ينفع الصادقين وقوله من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح و
يجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء متمكنة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف للجزم البناء من
وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع
ما وان وان مخففة ومشددة مثل قيام مثل ما قام زيد وقيام ان يقوم او مثل ان تقوم
مثلها اظروف المضافة للجملة نحو اذا وحيث وبينما ثم بكثرة ذكر
بعد فى بحث الظروف ويجوز اعرابها كونها اسمين متمكنين للاعراب
المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة فى اقسام الاسم المعرفة
ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كل شئ مثلين بعينه اى بذاته المعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الخصوصية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به
النكرة وبهذا ان المعرفة ستة الواجب بالاستقراء وانما رتبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة
فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان
الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله
آلة بملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيجعل ذلك المشترك آلة للوضع
لانه الموضوع له فالواضع كل والموضوع له جزئى مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا
تصور ان زيدا ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعلوميته او الجنسية

مطلب المعرفة والنكرة

مطلب المضمرات

كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته و
معهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة اذا قيل من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة
ومعهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنى ممتاز المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان
هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو مشترك بين تلك الافراد والموضوع له
خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع ما
عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما يقال ما دخل اللام ليدل ما دخل فيه
اللام الزائدة تحسينا للفظ وان كان في الجمع ليس من ابهام صيام في السفر بدل من اللام ولا
يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او حرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذا اصل يا رجل يا ايها
الرجل وان ادخل المضاف الى احدها ان احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الا
فان المناسب للاضافة اليه قبل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيها المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى ان اضافته معنوية
فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة

لفظية

لفظة فانها لا تفيد تعريفا وما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدهما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف فحق العلم بالتعريف
وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشخص
بعينه شخصا او جنسا او احترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه فاصلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء
المستعملين وضعوا له كذلك غير متناول غيره ان حال كون ذلك الاسم الموضوع لشخص
بعينه غير متناول غيره لذلك الشخص باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله
بوضع واحد ان تناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة وفي اشارة الى
ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال وواعرفها ان اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخ طب
من حيث اضافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق ف
فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت
جاز ان يلتبس باخر فتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تتفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدهما فان فيه تفاوتا بحسب تفاوت المضاف اليه وكذا
ما اثبت التفاوت بين اضافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافه وهذا الترتيب
الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشخص لا بعينه
ان لا باعتبار ذاته المعينة المعروفة المعلومة من حيث هو كذلك فقولنا ما وضع لشخص شامل للمعرفة والنكرة

اسماء العدد

وبقولنا لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وان افردت بالذكر لانها اعلاما خاصة
ليست لغيرها وعلى ما وضح ان الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء موجودة كانت تلك الاحاد
او مجتمعة فالاشياء هي المعدودة والاحاد هي كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل
عن واحد واحدا وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء
تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فان الواحد هو
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان
موضوعان لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب
بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظاهر من هذا التعبير ان لفظ الواحد والاثنين واضلاعهما
في هذا التعريف لا نهاية من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الكتاب من
العدد وان كان المتبادر من هذه العبارة ان مفعول الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار
معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وزراع وزراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منها الواحد والاثنية فقط اصولا الى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها
بافرادها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى عشر او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كمائت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين الى تسعة عشر كلمة واحدة الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة وموحدة ومركبة ومعطوفة واحد
اثنان في المعدود المذكر وتثنيته واحدة اثنتان او ثنتان في المعدود المؤنث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة على عشرة بالتاء بجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث
الجماعة كخمسة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدون تاء بجمع المؤنث فرقا بين المذكر و
المؤنث كخمس نسوة وعشر نسوة وقد يفعل الامر بالعكس لكونه المذكر اسبق وتقول
اذا جاوزت عشر احد عشر الى تسع عشرة في المذكر كخمسة عشر رجلا احد عشرة الى تسعة عشرة وتسع

عشرة

عشرة في المؤنث كواحد عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث
وغير الواحد الاحد والواحد الاحد للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
كثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث كثلث عشرة امرأة ابقاء
للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشرة وشتا عشرة فان التأنيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر و
التاء في شتان بدل من لام الكلمة فلم يتحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليها بانها جنس آخر من
التأنيث وفي اثنان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على شتان واما تأنيث بكر
الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر عارف وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء الالتباس
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث ويجيء تمام الكلام في التركيب في المؤنث الى عشرة
تجوز امر ثوالى الربع فتحات مع ثقل التركيب في احد عشرة واثنا عشرة او ضم فتحات
في ثلث عشرة الى تسع عشرة ويجوز ان يسكنوا وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتح وتقول عشرون واحد اثنان بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما الى في المذكر والمؤ
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود الى عقد آخر احد
وعشرون في المذكر احد وعشرون في المؤنث وما عدا الواحد والواحدة يستعملان بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ
ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجا في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصوا بما عداهما فقا
ثم بالعطف ان عطف تلك العقود على الزايد عليها كما يقال ذكر الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء
الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان واثنتان وعشرون
في المؤنث وثلث وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين

وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحدة مائتان والفان في التثنية فيهما
ان في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتنوع عنهما بالعطف
ان بعطف الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من
اسماء العدد من غير تغيير ولا تبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان او
مائة وثلثة رجال او ثلث للنسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد و
عشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذلك الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يجعل العطف
في الكل فتقول واحد ومائة الآخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها لان اسكان الياء الثاني من المركب بالتركيب كما في معدي
كرب وشذ حذفها ان حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسر كما في قولك جاءني
القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي شوّغ ذلك في كونه مركبا فرق زيادة استقاله فجعل موضع
الكسر فتحة قال الشاعر ارض وبجوز كسرها للبدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى للتوافق
اضافة لانها مفتوحة الا آخر مركبة مع العشرة وكما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في
حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز
الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر محفوظا الا بجموع لفظا كثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط اما كونه محفوظا فلانه كثر استعماله آثروا فيه التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط
التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء
من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثة واخواتها وكان قياسها ان يجمع
فيقال مئات او مائين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مائون
وثانيهما جمع جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال

ثلثة

ثلثة مسلمين فلم يبق الامائت لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود
الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون الى عشرين الى ستين فاقتصروا على
المعروف مع كونه اكثر وميزا احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب
مفردا ما نصبه والعقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم بقاء النون معها الا هي في
صورة نون الجمع والاخذ فيما الذليت به في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم
كرهوا ان يميزوا ثلثة اسماء كاسم الواحد والايراد على خمسة عشر كل ان المضاف
فيه كالمكان غير العدد لم يميز جاز ان ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البطة ومائة
امراة وافراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا فراده ليكون الفضلة قليلا
ومميز مائة والف وغير تثنيتها ومميز جمعه الى جمع الالف والعالم يقل جمعها كما قال
وتثنيتها لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل محفوظ
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد فالاحاد ناسب ان يكون مميزها
على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في
جانب الكثرة منع اخيرا في مميزها بالجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا
عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا اللفظ مؤنثا كلفظ النفس
اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان الرافع للعدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت
ثلثة الشخص وانت تريد انسانا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت
ثلث الشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد واحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بميز
فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين

بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد
والاثنين استغناء بلفظ التميز ان الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس بصيغته على الواحدة والاثنية عنهما ان عن الواحد اذا كان
التميز مفردا ومن الاثنين واذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنية فيذكرهما استغناء
عن التميز فان قلت هب ان تميز الواحد مغن عنه لكن لا نسلم ان تميز الاثنين كذلك
نعم اذا كان تميزه مثنى يغني عنه فلم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت
لما التزموا الجمعة في تمييز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيها ما يعتبر الجمعة فيه وما هو
اقرب اليها وهو الاثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد والاثنان
استغناء بلفظ التميز ان بجواهر حروف المصدرة بهيئة خاصة القابلة للحوق
علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر
مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرها
ولا نسلم ان رجلان اخف من اثنا رجل وكذا الاستغناء انما يكون لافادته ان افادة
لفظ التميز النص المقصود ان التنصيص على العدد والتصريح به الذي هو قصد فيه لكن التنصيص
والتصريح بالعدد ان يذكر اسم العدد على حدة فما افاد التميز ذلك التنصيص استغني في افادته
عن ذكر العدد على حدة ونقول في المفرد المتعدد الذي الواحد من المتعدد باعتبار
تصييره اي بسبب اعتبار تصييره ان تصييره ذكر المفرد عددا انقض اذ يدل عليه بواحد اثنين
في الذكر فقول الشيخ مقول القول وكذا القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين
بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيرة بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون واحد مصيره واحدا والتثنية في المؤنث على هذا

القياس

القياس وهكذا الى العشرة في المذكر والعشرة في المؤنث لا غير لان لا تقول غير كذا فلا جرم
ذكر فيما دخت الاثنين والاضافة فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتسبب اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول في المعدود باعتبار حالة اول مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع من المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما يقبل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى او لا حكم اسماء العاملين
في التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية
والثالثة والمعطوف كالثانية عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما كالثالث
عشر واذا ذكر الرابع عشر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول الى العاشرة وكذلك في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون وفي
ثم ان ومن اجل اختلاف ما فيه تصيير واعتبار حال اختلف اضافتها فاختلاف
اضافتها قيل في الاول ان المعدود من المرتبة من المتعدد المقول باعتبار تصيره ثالث
اثنين بالاضافة الى الاثنين بدرجة واحدة ان مصيرها ان الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني ان في المعدود من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده يكون فوقه ان احدها
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في الاضافة ما فوق على العشرة
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني ان واحد من احد عشر مأخوذ لعشرة درجات
بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان احوال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرف

وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بجزف الجزء الاخير من المركب الاول استغنا
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسعة عشر فتوجب الجزء الاول من المركب
الاول لانتفاء التركيب الموجب البناء وبنى الجزء ان الباقيان لوجوه موجب البناء فيهما
وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاجزاء مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه
ان اسم كان فيه علامة التانيث لفظا ان ملفوظة كانت نحو العلامة حقيقة كحمراء وناقة
وغرفة حكى كعقرب الذاكر في الرابع في المؤنث في حكم تانيث ولهذا لا يظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا ان مقدرة غير ظاهرة في اللفظ
كدار ونار ورجل وقدم وارض وغيرها في المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه الاسم متلبس
بحق لفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة ان علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وصلى او ممدودة كصحراء وصحراء وقد زاد
بعضهم الياء في قولهم ذو ونى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان تكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانث وهو ان المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
ان اسم وضع بازائه اي من مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة
في مقابلة جمل ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في
معناه وحين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء تانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على
حينية ولم يوجد مثالا للمؤنث اللفظي لحكمي كعقرب لقوله وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلق حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا ضابط لما ذكر ان قولك
الفعل متلبس بالتاء وهو بازاء تانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقي فانه يجوز لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي

مطلب المذكر والمؤنث

بالخيار

بالخيار وهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فكان ان تقول في طلعت الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز في الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بما
في لفظه من الاشعار به بخلاف مضرب اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعضهم ذهبت هند
راجعا الى المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فاصل
لكان احسن استغناء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء
بالفعل وفي تركه وتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يقلب في اسماء الذكورة كزيد اذا
سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها كقولك جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب كقولك الرجال جاءت او جاءوا
غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت بل يقال الزيدون جاؤا مطلقا اذ سواء كان واحده مؤنثا كقولك اذا
جاء كل المؤمنات او مذكرا كقولك جاءت الرجال حكم الظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار
ان شئت لحقت التاء وان شئت تركتها وعلى هذا يجوز كقولك جاءت الرجال او جاء الرجال
وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جعلوا اسما
فان ضمير هم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت ان ضمير فعلت هو
الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة كقولك الرجال جاءت
وفعلوا ان ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام
ان ضمير النساء وما يجانسها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون و
ضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن ان ضمير فعلت مؤنثا
بتأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن ان النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له

وما في جمع المذكر العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى جهة
فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا شرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها في النساء للحمل على
جمع غير العقلاء واذا لاحظت الفصحاء معقولية هذين بخبر مجرى غير العقلاء المثنى
ما لحق آخره الخ آخره مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقه والا لاقتصر التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الفعالة الرفع او ياء مفتوحة
ما قبلها ان مفتوح حرف كانت قبل الياء حالة النصب والجر بالتمايز عن صيغة الجمع وعدم
بعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
ليدل بتوالي الفتحتين في صورة الرفع على فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون
ليدل ذلك الملحق او اللاحق واحدة او مع الملحوق والياء بس باشتمالها على الحرف النون
وعدم دلالته بحرفها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذ لو امر ان من امور يكتفى بما يشعر
صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معناى مع مفردة مثلية في العدد بغير الواحد حال كون ذلك المثل
من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار قوله تحت جنس الموضوع له لوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثلية ما بالمائة في الواحدة والجنس جميعا لاستغنى عن
قوله من فيه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بهما الطهر والحيض بل يراد بهما ان طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا مشكل بالابوين للاب والام وللقمر والشمس فانه يثنى الاب
باعتبار مختلفين هما الابوة والامومة وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما

مطلب المثنى

معنيين صح

سما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الالف مسماة ادعاء لقوة المناسب ثم يؤول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناول لها فتبصر انسان فيتم باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في
القرآء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
ويؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناول لها فتبصر باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعا وتثنية مثلا
اذا كان على الكثرة يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا علم اذا صار علما او عاينا لابي بكر
يؤول بالمسمى بجعفر ثم يثنى ويجمع وردوه بعضهم وقال الاولى ان الاعلام للكثرة استغنى
وكونه لخفة مطلوبة فيما يكثر تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قولهم من جنسه وعلامة آخر
الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد ما يطرق اليه التغيير اذا اعلم ان
يبين حكم ما يطرق اليه الان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فنقول والمقصور ان آخر المقصور
وهو ما في آخره الف موذة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود والالف محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول
الاصل ولم يعلم كالوان في المسمى بالي وهو ثلاثي ان والحال ان ذلك المقصور ثلاثي ان غيرما
فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المجرد فيه قلبت الفه واوا باعتبار الاصل
حقيقة او حكما وصفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لما ان الثقل والالف وان لم يكن
كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او
عديم وغير مميز كبيان في من حيث ما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء ان كانت الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله

الياء حقيقة او حكما وتحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم المحدود ان كانت همزته
اصلية ان غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لانها كالواو
بضم القاف وتشديد الراء كبيد الواو او للتمثل من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض
العرب قلبها واوا وحكى قراؤون وان كانت الهمزة للتانيث ان منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فصار حمروا لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الالف فجنبوا ان يلتقي بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان
وحكى الكسر من الحارثي قلبها ياء كحمريان والالف قلبها واوا والا لالتبس وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فانه همزته للالحاق بقرطاس ومنقلبة عن
واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كسو ورود ان فالوجهان المذكوران
جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء
ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء
وثانيهما قلب الهمزة واوا لان يجيء الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا في الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان
يقال في رداء الا رداوان بالهمزة او رداوان بالواو وكان المشهور روايان بالياء عن
اثبات الهمزة ورده الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام
لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا لما حكم بانتشاره
غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب همزته عن اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا او ياء وكذا في قوله ان نون التثنية للاضافة ان الاصل الاضافة اذ النون لقيامها
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج

فحينئذ

فتينا فيان وحذفت تاء التأنيث التي قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وعرتان في
خصيان والبيان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
منهما ان كل واحد من الخصيين والبيضين لما استند اتصالها بالارض بحيث لا يمكن الانتفاع
بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشوه وقيل خصي والى مستعملان
وهما لغتان في خصية والبية كما سنذكر اقل استعمالا منهما وما كان حذف النون قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس
لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي
المجموع ما دل ان اسم دل على جملة احاد بمقصورة ان يتعلق بها القصد في ضمن كل
الاسم بحروف موضوعة اي بحروف هي مادة موضوعة الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من مسمى
الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او بنقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف موضوعة اما متعلق بقوله
مقصورة او بقوله دل بها على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف و
دخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتا
فتغير الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء
الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشر وبقوله مقصورة بحروف موضوعة خرجت اسماء الاجناس
فانها وان قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصورة فانا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف موضوعة اكد بقوله بحروف موضوعة اسماء الجموع والعدد فنحو تمر هما لا فارق بينه وبين
واحده التاء ونحو راكب هما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع
لها بجامعة وقد علمت انهم خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين ووضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل

وكذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع التي لا احاد لها من تركيبها كجمال وباقر وراكب جمع وحال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظ كخوابل ودغنم فليس بجمع بالاتفاق وكذلك ما بالجمع والواحد فيه متحد بصورة جمع لصدق حد عليه فان التغاير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير ففي نحو افاكان مفرده اضمة فقط واوكان جمع اضمة اسد وهو ان الجمع ان يكون على صيغة ومادة فالصحيح ان جمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره ان آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالة النصب والجر ونون مفتوحة لكلمة او التنوين على سبيل مع الخلو مفتوحة لتعادل فتحة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او الالحاق فقط او مع الملحوق على ان معه ان مع مفرده الواحد من حيث اكثر منه وهم يقل من جنسه الكتاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحدة قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يحققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من اجري واعلم من لجاري فالجواب ان آخره ان آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض ما قبلها كسرة حذفت ان الياء سكنت مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد تسكين حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره ان آخر الكلم الذي اريد جمعه مقصورا الف مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها ان حرفا كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا وهو يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلها مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء

الساكنين

ان كذين وشرطه ان الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح المذكر بغير شرط صفة جمعته
ان كان ذلك الاسم اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم ان فلونه مذكورا
على يفعل من حيث مسماه لا من حيث لفظ وانما شرط ذلك لكون هذا الشرف لجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعين او اثنان كمراة او واحدة كواحد جمع على للفرس ثم جمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه كطلحة فانه يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن
كيسان بفتحها وتدخل فيه حمزة وحامد وسلمى اسم الرجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدود تقلب واوا فتنبه صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى
الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر السالم ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط
الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الذى صفة افعل فعلاء
اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة الذى ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء نحو احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق
بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستوفيا فيه ان فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور

وامراءة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه عام يختص بالمذكر
ولا بالمؤنث ثم ليس ان يجمع جمعا مخصوصا باحد بل المناسب ان يجمع جمعا يستوي
فيه فضل جرح وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مشتبها بتاء
التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء
لزم اللبس ويحذف نونه ان نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ كونهما
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية واخرجها من الشذوذ فمنها سنين وامثاله والباقي
بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه

مطلب المؤنث

المؤنث الذي لا يجمع بالواو والنون ما خلق اخره الف وتاء وشرطه ان شرط الجمع الصحيح في المؤنث
ان كان مفرده صفة وقد ان لا كذلك المفرد مذكره فان كان مفرده مذكره جمع بالواو والنون

مطلب المؤنث

ليلا يلزم مخالفة الفرع للاصل وان لم يكن له ان مفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون
ان فرشرط صحته جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كما يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل حوائض في جمع حائض ايضا حائضات لزم التباس والاعطف على قولنا ان كان صفة
ان وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط مثل
طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذه الاطلاق ليس بسديد لان
الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كما ذكرنا وشملت ما خلق اخرها من الاسماء الغير التاء ونحوها غير حقيقي لا يطرد

مطلب جمع التكسير

فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وقد ذكرنا هذه التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير ان جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه
وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بحذف الواو ف

مطلب جمع التكسير

الواحدة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون بحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا
بمثل

بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور آنفا
في تعريف الجمع مطلقا فنواعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه الابهامية المفيدة للعموم في قوله يتغير ما سواء كان
ذلك التغير حقيقيا كرجل ورواس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على
ثلثة وعشرة وما بينهما افعل ان جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
ان جمع يكون على وزن افعال كاقراس جمع فرس وعلى هذا القياس مثل البواقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او
مؤنثا كمسلمات في شرح الرضي ان المراد بها جمع السلامة مطلقا فيجمع من غير نظر الى
القلة والكثرة فيصلح لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح
جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود
ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى
يغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل
والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له
لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو ان المصدر
من الثلاثي المجرد سماعي ان سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف
وفي غيره ان غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه قياسي
ان قياسي كما تفعل كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على
استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الا في عدد مما علمته
في التعريف ويعمل ان المصدر بالقطع عما فعله المشتق منه حال كونه ماضيا كقولنا اعجبني ضرب
زيد عمرا امس وحال كونه غيره ان غير ماض مستقبلا كان او حالا كقولنا اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن

وذكر العمل عند مناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلا يلزم ان يشترط فيه الزمان كما
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فحينئذ حكمه ان لا يتقدم
معموله ان معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضر ان معموله فيه او يكون الظرف مفعولا ما
لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع فيساعد الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل وما كان شبيها الفعل وجمعه راجعين
في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها
تحذوق بخلاف المصدر فانه لم في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمر مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد
الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيد احاصل ولا يلزم ذكر الفاعل ان فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا كما يجيء ضرب زيد الان النسبة الى فاعل ما غير ملحوظة في مفهومه
فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان الحال منونا اولى لانه مع اقوى مشابهة للفعل
لكونه نكرة كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف ان المصدر المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل كضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله ان اعمال المصدر
متلبس باللام ان بلام التعريف قليل كما انه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل
لام التعريف على ان مع الفعل سيبقى ان لا يدخل على المصدر المقدر به وكيف جوز ذلك
على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب
الله

الله لجهد بالسوء وان كان المصدر مفعولا مطلقا حرفا من غير اعتبار ابداله من
الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يكون اعمال الضعيف مع
وجدان القوي سوغا كان الفعل مذكورا كخوفت ضربك فزيدا او محذوفا غير لازم كخو
فزيدا وان كان ان المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه الا من الفعل وهو
ما كان حذف فعله لازما كخوفي فقابله وشكرا له وحمدا له فوجهان ان شئت جوزت فيه وجها
عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر لنيابته وقيل على المصدرية وللمصدرية وعلى
للبدلية ففي قوله فخوفتك وجهان وان شئت فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن
مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان
عمل المصدر في قسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه
بالقسمين على السوية اسم الفاعل ما اشتق ان اسم اشتق من فعل من حدث
موضوع عاد الكلام على قام ان الفعل به ان لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به
الفعل لكان اولى لان ما جرى امره يذكر بلفظ ما ولقلة قصد التغليب بمعنى الحدوث
تجرد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال الصرفي شرحه قوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرك
وقوله عن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس عمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظرف
اسم التفضيل داخل في الجميع المذكور عليه بانه ليس عمن قام به والحق ذكره لان المبادر
من قوله ما اشتق عن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الامر الفعل معنى آخر كان زيادة فيه ووضع
اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع
الزيادة على امر الفعل وخالف اكثر الشارحين اعني واسندوا اخراج اسم التفضيل

لمن قام به ما مثل
اسم التفضيل وغ
قوله الا ان الا اشتقاق

الى قوله بمعنى كما سبق واخراج الصفة المشبهة اليه فظاهر منهم ان الاشتقاق من قام به
سائر لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق مقتض معنى الوصفية كما علمت فليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به المبدء مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويراد عليه حصر صيغة اسم الفاعل فيما
حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما
معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشي واكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثة لمن قام به لاعلى هذه الصيغة فليس باسم الفاعل
بل هو صيغة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
وصيغة ان صيغة اسم الفاعل المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم زائد مع ميم مضمومة هو
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل
الاخر وان لم يكن فيما اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل كمو مرمر
فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغن فيما كان منها الكسر الغير
الواقع في اخر المضارع ردفا مذكورا فيما يكون للعلل من قسمي الميم مثال كونه للكل من قسم
الكسر ايضا منال ويعلم ان اسم الفاعل عمل فعله لازما يكون هو ردفا لازما ويعمل عمل اللازم
وان كان متعديا الى المفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان
متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط مع الحال او
الاستقبال بعمل اسم الفاعل حال كونه منبئا بشرط ان شيئا بشرط عمله به من مع هو زمان
الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احد هذين لان عمله لشبه المضارع فيلزم
ان لا يجاز في الزمان كونه ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم

من

من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناه ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل معنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن ويشترط الاستخفاء ان اعتماد اسم الفاعل على صاحبه ان على المنصف به وهو مبتدأ
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتغير فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه كقولك
زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء رجل راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية وكونها من الالفاظ الاستفهامية او اما النافية وكون
من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا وجدا شبها الفعل
كقولك ايقوم زيد وايقوم الزيدان وما يقوم زيد وما يقوم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي لاثنين اسم للزمان الحاضر بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وان زيدا ذكر
مفعوله له وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله تعني ايها
اضافة معنوية لفوات شرط اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يجعل عنده سواء كان بمعنى الحاضر او الماضي
او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته
معنوية لان عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما
اضيف اسم الفاعل اليه فيفعل مقدار ال فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل كقولك زيد معطي
عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه عامل معطي عمرو قبل ما اعطاه فقيل
درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع ان جمع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيد الآن
او غدا لانه فقد في الحقيقة عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه ان من

الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير
الحذر مثلا ان مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عليه هذا على تقدير ان يكون صيغة
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة اضافة صيغة
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثلا ان مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة كزيد ضراب
ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا امس وما فيه من
معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة وكذا الجموع منها صحيح كان او مكسرا مثلا ان مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة
التثنية والجمع تقول الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا
اوامس ويجوز حذف النون ان نوى المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفا واجب ومع التعريف تخفيف مفعوله
للحذف ان يجوز حذفا بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بما كقراءة
من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير متروكة
لزائقوا العذاب بالنصب حذفا ضعيف لان اسم الفاعل العام يقع صلة الام والقراءة
عما لا اعمى وعليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل ان حدث موضوعا عن وقع
عليه ان لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليها
الضرب واحترازا ما قبله من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل يخرج من
جميع الامور المشتقة من المصدر وقوله عن وقع عليه يخرج ما عدا الحدث وكاسم الفا
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل
فانه مشتق من فعل موصوف بزيادة على الغير في ذكر الفعل واسم المفعول موضوع

مطلب المثنى والمجموع

ممن وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره
ان غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر كخفة الفتحة وكسرا لمفعول
مستخرج بفتح الراء وامره ان شانه وحاله في العمل ان عمل النصب والاشتراط عمله باجر
الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما ضارع اسم الفاعل ان مثل شانه وحاله
واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان
هناك مفعول اخر بينه على نفسه كزيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطل غلامه
درهما الآن او غدا او اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق لفعل لازم احترز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين مما ان
ان لذات من قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب مما
اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة المشبهة والا
لهم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الامر رحم بضم الهاء ال صار الرحم طبيعة له كالكرم
بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخ
عنه كونه ضاربا وطالقا لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغة ان صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها في لغة لصيغة اسم الفاعل
او لصيغة الفاعل الذي هو اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يرد صيغة من صيغ على هذا
الوزن قطعا على حسب السماع اذ كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه والظرف منطوق
على انه حال في المستكن في لغة او صفة لمصدر محذوف اي في لغة كائنة على قدر ما سمع
وخصها في لغتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها في لغة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن
وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير شرط زمان لكونها بمعنى

ان اشتراط ؟

الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصو
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست موصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها ان جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسم كل قسم مسئلة لانه سيسأل عن حكمه ويبحث عنه ان يكو ٥
الصفة مقرونة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس
باللام او مجرد عنهما ان عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلثة والمعمول اما معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فحاصل هذا صارت اقسام مسائلها غاية
عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة
الحاصلة من قبل فالمرفوع في المعمول على الفاعلية ان فاعلية للصفة والنصب على التشبيه
ان شبه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز ان جعل معمول الصفة
تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم
يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح المرخي
الاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة ان اضافة الصفة اليه وتفصيلها ان مفصل
هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفا
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة
ان ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمو
الصفة رفعا ونصبا وجرا ولا كلام ان مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالو
المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه ان هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
لحسن وجهه باد خال على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او
جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف استئنافا الى انه شروع في قسم آخر من
من الصفة المشبهة لان امثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة

ذات

ذات اللام لحسن الوجه بالوجوه الثلثة لحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
المعنوية باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجود والثاني
عدم وعكس الترتيب في تفضيلها لان اقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها ان من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون الحسن وجها بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او عما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن
وجه الغلام او بحذفهما معا والاضافة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد من اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى الوجه وان
افادت التخفيف بحذف المظهر واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوه لان اضافة المعرفة
الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود
من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة من اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجه نسيبه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم اعتبروا
اركبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الاقصى ما يمكن منه ويصح ان
يقتصر على ابون التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بالسكون في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول الشيء
من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من اقسام الثمانية التي خرجت منها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها ان من تلك البواقي اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنفسه وحسن

الوجه بجره والحسن وجهًا وحسن وجهها وحسن وجهه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة ١١
احسن لان الضمير فيه بعد الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه
ضميران منزلها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
يصيبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زايد على الحاجة وما لا ضمير فيه منزلها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما فقبح
لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل
ظهوره في المعمول اجتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول
الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حاصل ما عملها فلو كان ضمير يلزم
عوده الى فاعل فيها اي تلك الصفة ح كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله ولا جمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا لأن وان لم
ترفع معمول الصفة بل نصبت او جر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا فتؤنث ان
الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهها وتثنى ان الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل جاءني الزيدان حسنا وجها او حسنان وجهًا ويجمع ايضا ان الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل الزيدون وحسن وجهه وحسنون وجهًا واسمى الفاعل والمفعول غير متعديين
ان اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه
من الفعل المتعدي الى مفعول واحرفا ذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فبنى غير متعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة ح ذلك ان فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر غير فحان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ونيصبانها وبضافان اليهما تقول زيد قايم
الاب وضارب الاب وجهه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم

الى آخر

الالتباس

باب التفضيل

الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد بين الابوة وعمرو بين البنوة وبكر بين
اسم التفضيل ما اشتق من اسم اشتق من فعل اذا حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم
بقيد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في
اصل الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بسبب الزيادة
او ظرف مستقر للموصوف متلبس تلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهم ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كانت بحسب
الاصل فيد خل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
استعملا على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من حدث ثلاثي للارباعي مجرد
ولا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان بنية الصيغة لا تتبع الزيادة على ثلثة احرف
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد
او المزيد فيه فان بنية الحروف الثلثة تحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي المجرد او بعض
حروف رباعي مجرد كلا اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من الاصول او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس يلزم ان من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منها اشتقا افعل غيره ان لغير اسم التفضيل كاحمر
اعور فلو اشتق اسم التفضيل ابنيه منها لالتبس ان احمر ذو حمرة او عور او ابدا حمرة او العور

وبهذا التعليل يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك وسهولان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الاخر في الصفة والاول موافقة الوضع للطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثي مجرد لين بلون ولاعيب وهو الفضل فان قصد غيره الى غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه الى غير الثلاثي المجرد بأشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهر لانه يكون اجهل والبله ولكن يرد انه يصح على هذا التقدير
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
شذوذه في كونه احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر
البلاهة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه
وهو ذو كينة طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولان افضل وتقلد ذات ليلة بقلادة
فلما اصبح قال يا خراب انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز
اشتقاق احمق من حمق ممن لا يكون بهذا الظهور فيكاد ان يكون اشتقاق اجهل و
ابله ممن يكون اثر جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والاولى
الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة ينبغي منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق منه وقياسه ان قيل
الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا المفعول فانه لو اشتق لمثل منها قيل مطرد
لكثرة الالتباس فاقتصروا على اشراف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعذر من هو اشد معذورة واللوم اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو استعماله بالاضافة او من او الام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ولابد فيه من ذكر

ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره معه من والاضافة ظاهرة واما مع اللام فهو
في حكم المذكور ظاهرا لانه مشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا
او حكما اذا اطلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل ان الشخص الذي قلنا انه
افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
كقولنا زيد افضل الناس او بمن كقولنا زيد افضل من عمرو او موصولا باللام كقولنا زيد الافضل فلا يكون
الجمع بين الاثنين مما كقولنا زيد الافضل من عمرو الا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله
وليست بالاكثر منهم حصى وانا العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
ان ليست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض كقولنا زيد
افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر فيجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو بعض
ان اكبر كل شيء او انه من مع مجروره ان اكبر من كل شيء فاذا اضيف ان اسم التفضيل
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة ان احدهما زيادة موصوفه
المقصودة به على من اضيف اليه ان على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار يحققه في
ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان
وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا
المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم واحلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصودة من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس ان افضل مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى قولك يوسف احسن اخوته وجوهم عنهم ان عن الاخوة باضافتهم اليه واما ان
يقصد به زيادة مطلقة ان شيء معينه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون
على اضافة اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف اليه سائر الصفات كقولنا مررت برجل ضارب الرجال

فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك زيد افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة هو منها ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة كقولك فلان اعلم بغداد اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لا انها مشتاة او ممكنة ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد ان افراد اسم التفضيل وان كان موصوفة مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفة مؤنثا كزيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشبه به افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير فيكون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة ان مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لما هو له وان اسم التفضيل صفة له كقولك الزيدان افضلان من الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليان من والهندات فضليات من عداهن ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والمعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة ان مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفردا مذكرا لا غير ان لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاطراف هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب افعل فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل اسم مظهر ارفع منه فاعلية بقرينة الاستثناء وانما قيد المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لانه بمظهر اثره

في

وهو انما كان موصوفة بالمفرد المذكر على الغيبة والتكلم والخطاب

في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذكر فاعل دال على الفعل الناصب قال الله
تعالى وهو اعلم بفضل عن سبيله ان اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظروف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل كقولنا زيد عندك اليوم
راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا كقولك طاب زيد نفسا وانما يعمل الرفع بالفاعلية
لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو انما يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعنى
في الزيادة ليعمل عمله ولانما كان فيما هو الاصل فيه وهو المستغني له عن لا ينبغي ولا يجوز و
لا يؤنث بعد ما برئته عن اسم الفاعل فلا يعمل ما شبه به ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
ان وصف سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو
في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذكر الشيء الذي اعتمد عليه وبين غيره مفضلا وذلك
المسبب باعتبار والاول ان باعتبار تقييده بذكر الشيء الذي عتبر فيه او لا على نفسه ان نفس
ذكر المسبب باعتبار غيره ان اعتبار تقييده بغيره ان غير ذكر الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم كان او صفة لمصدر محذوف اي
تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا اصبح في عينه الكحل منه في عين زيد ولا هو الشيء الذي
ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد واما اشترطان يكون في اللفظ تابعا لشيء
في المعنى بمسببه يحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتميز
عمله فيه كالصفة المشبهة لاخطاطها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان
من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا واما اشترطان يكون ذكر المسبب مشتركا
مفضلا من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا اصح من كحل عينه من
كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل المحفوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه

واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليصح الاخراج عن المعنى التفضيلي بالنفي كما يستفاد
فائدة وانما اشترطنا ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى العدم ويعمل
عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه ان اصح في هذا المثال بمعنى حسن
وكذلك كل افعل في امثاله الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون
اصح مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى القيد ٥
الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كل عين رجل زائدا على حسن كل عين زيد فبقي
اصل حسن كل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأبى ٦
مقام المدح فوجب المصير الى انه حسن في عين كل احد الكمل دون حسنه في عين زيد فيكون
اصح مع النفي بمعنى حسن وتأبى هذا ان يجعل اصح قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيا
دة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى
حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس يكونه دونه لا يناسب المقام فرجح المعنى
الاول اذ رأيت رجلا حسن في عينه اكمل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق
الاولى اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في
الزايد على شيء ما يساويه مع الزيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو
في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كل عين رجل دون
حسن كل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في الحظر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد جايزا كما جاز في امثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
في مثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات فقد صورة الاتحاد وضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
قوة

قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في الظرف مع انهم لو رفعوا اصح بالجرية و
والكحل بالابتداء فصلوا بين اصح وبين محموله ان ما عمل فيه اصح من حيث
انه اسم التفضيل فيه بمعنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل
اذ كل ما ليس محمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله
بينه وبين محموله في هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من
معنى الابتداء العامل في الجملة او الجر او العامل في الحقيقة بمعنى الابتداء للاسم
التفضيل بخلاف اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من محموله
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين
اصح وبين محموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد وكيف وكذا لو
قيل بهذا العبارة ما رايت رجلا اصح من الكحل في عينه هو ان الكحل في عين زيد
لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في اداء مثل المقصود والكلام فيما وقع في مسئلة الكحل هو بين شرائطها وما جرت
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان بينه على ان التعبير عنها غير
منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بعد
التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبق بعض

32

هذه الصور عليه فقال وكذا اقول ما رايت رجلا اصح في عينه الكحل من عين زيد
باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو
رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى
كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذه التعبير لان اصله من كل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان

كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذا يقصد الكمل ج فان قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين الخ كان الكمل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكمل
كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكمل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عنه وذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا عائنة لعين زيد في اصل الكمل احسن
فيها الكمل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها
الكمل منه في غيرها ويلزم من هذا ابلغ وجه ان الكمل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره ٥
وانما جاءت هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها
فرع الاول ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ادرى منصوب
منصوبا على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد اه قولا مثل قول
الخ وانما ترك صدر البيت ليكون مبتداء بما هو مبتداء العائنة وترك موصوف احسن
في المثال وان كانت العائنة الكاملة في ذكره اظهر في مقابلة قوله وادبا وهو منه كور
لانه كان في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه ورد
على وادى السباع ولا ادرى كوادى السباع عين يظلم وادبا اقل به ركب اتوه تائبة و
اضوف الاماوى الله سارها كان اصله لا ادرى وادبا اقل به ركب منهم في وادى السباع فقد
وادى السباع واستغنى عنه وذكره ثانيا الركب اسم جامع الركبان وهو مخصوص براكبي
الابل والتائبة ايبى او ايبى كالتجبة من حاد حيد وهو المكث والتائب وسار يسار من السرى
وهو السير في الليل فقوله ادى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول وادبا
مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني وادبا مفعوله الاول وكوادى
السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين عين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والواو في ولا ادرى اما اعتراضية او حالية واقل به صفة وادبا وكجار في به متعلق باقل
والمجرور عايد الى وادى وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائبة تميز عن الكل نسبة اقل

ان ركب او منصوب على المصدرية ان اتيان تامة واخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول المسند الى ضمير واد باد والمعنى وادبا اقل به ركب منهم بوادي السباع و
اخوف منه وما في ما وفي مصدرية وسار بالان ركبا سار بالمفعول وفي المستتر في
ان وادبا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وغاية الله سار بالفعول مررت على وادٍ
منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال انى لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الكلام
وادبا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذكر الوادي اخوف من
وادي السباع في كل وقت الا في وقت وغاية الله سبحانه ركب سار بالسير فيه من
الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لفلت ولا ارى وادبا اقل به ركب انوه منه
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الاولى لفلت ولا ارى ولا ارى وادبا اقل به ركب
انوه من وادي السباع ولما قسم الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليلا الاخصار
صدر كل واحد منها وبم يكتف كذلك بعقد دليل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت
النوبة الى مباحث الفعل سلك بتلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل

ما دلت ان كلمة دلت على معنى كائن في نفسه ان في نفس ما دل يعني الكلمة واحترز بكو
المعنى في نفسه الكلمة دلالة عليه من غير حاجة الى كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية و
او جامع الضمير في نفسه الى المعنى وفي يكون احترز بكو المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فخرج كو
المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق عاد كر
في اول الكتاب في وجه حصر ارجاع الضمير الى عاد كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان
احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي هو الة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فاحترز بكو في نفسه عن تلك النسبة
وبما وصف ذكر المعنى بالاقتران بازمان تعين ان يكون احترازه بالحدث فاحترازه بالمعنى ليس معناه المطابق
بل اعم منه لكن لا يتحقق الا في ضمن المقيد فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية

مطلب الفعل

مصدر الفعل

حق له ان يقال ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة باعتبار معناه المقيد اعني الحدث لان الفعل
باعتبار مجموع معناه وهو الحدث والزمان والنسبة

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم من لفظة الدال عليه نحو صفة بعد صفة
للمعنى يخرج به الاسم عن صد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميع اما منقولة
ع. المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المسلخة عن الزمان كعسى وكاد لاقترا ٥
معناها بحسب الوضع على المضارع انه اقتران باحد الازمنة الثلثة لوجوه الاحد والاثنين
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعداد الوضع ومن خواصه ان
خواص الفعل دخول قد لانها ان تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه
ونتج من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لانه الاولى على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام
او لكل منه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور
الا في الفعل وكون تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به كون تاء التانيث لانها
تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بالمه فاعل والصفة استغنت عنها بما كان في التاء
المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم وكون تاء فعلت اذا لحقها نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة
البارزة المتحركة كضربوه فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذكر لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بحالة فاعل
والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخط وفروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم سناد الفرع
والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فنحو بالتعميم السيف واجرد الماضي ما دل
ان فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية ليكفي بين اجزاء الزمان فان تقديم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا يجب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان قبله
ما دل على زمان شامل بجميع الافعال وقعلته قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالموصول الفعل فلا تنتقض منعه بلم يضرب وجعله بان ضربت فربت

بين

مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا
كخوف واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلما فيه من شبه المضارع في وقوعه
موقع الاسم كخوفه حرف في موضع ابن ضارب في موضع اين ضارب وشرطا كجزاء نقول ان تضرب
تضرب في موضع ان تضربني اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معه اى مع الضمير المرفوع المتحرك كخوفه حرف جر الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضرباه فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو والف فانه يضم معه على ما ستعرف
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع هو الذي اشبه الاسم باحد حروف ماتين ان حال كونه
مثلث باحد حروف ماتين في اوائله يعني الحروف التي تجمع في كلمة تأثيث وهذه احد جهتي اما
يكون لوقوعه اى وقوع ذكر الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه باحد مطلقا على وقوعه ان ولكن
اما جهة اما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر
كان الاسم يكتفي باحد معانيه بواسطة القرائن واما عرفي المضارع بما فيه جهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة انما هي مشتقة من الفرع كما مر
الشبهين ارتضعا من ضرع واحد منهما اعني ضرعا فالمراد من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له ان للمتكلم المعظم اذا كان مع غيره واحدا كان او كثيرا
الغير واكثر مثل نضرب وكانها ما فوقان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او
مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمؤنثين غيبة ان حال كون المؤنث والمؤنثين
غائبات وضرب غيبة والياء للغائب غير ها ان غير القسمين المذكورين هو هي واحدا كان او مؤنثا وتثناه
فقوله غير ها ان غير القسمين المذكورين باجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة غير

كلمة خرجت بتاء التأنيث المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاول
لموافقته ان بقي وحرف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي ما كان ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج
ويستخرج ولخوها ولا يعرب غيره من الفعل اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه وما كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع لصحة ان يتعلق به قوله ايام ينصب به نون تاء
تقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد هما يكون لان نون التاكيد
لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة ولو دخل الاعراب قبل يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون
ما قبلها ساكنا لمنع سكونها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع
ونصب بتقدير الاسم فيهما وجزم يخص به كما يأتي بالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف
الاخير حرف علة اي ومن ضمير بازر مرفوع مضارعة للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان
وتضربان وجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمتكلم
المؤنث مثل تضربين فهذه اربعة ضمير يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في مثل موضعين
في الواحد الغائب المؤنث والواحدة المخاطب المذكر والمخاطبة المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم
مع غيره بالضمة في حال الرفع والفتح في حال النصب لفظا ان حال كون الضمة والفتحة لفظيين
والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ضمير البارز
ونون في خمسة حواضعه بالنون حال الرفع وحذفها ان يحذف النون حالة الجزم والنصب قال
النصيبي فيما يلي لم كان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون و
تضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب
خفيفة تقول لن يدعو ولن يرمي ولحذف ان يحذف الواو والياء في حالة الجزم لان اي زدتم عليه حركة

الحرف المناسب لها يكون لم يكن ولم يرم ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة
تقدير الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحرف الذي حذف الالف في حالة الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كقولك يقوم زيد سواء كان
العامل فيه التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب ان ضارب او مررت بزيد يضرب او رأيت رجلا يضرب
وانما يرتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب ومن نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم
وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه وان وقع موقعه لانك تقول
الذي ضارب عندي ان ضارب خبر مبتدأ محذوف عليه وكذا قاعان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره لاسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
بان سيقوم مع اسمه وان وقعه موقع الاسم لا يقوم وحده وان صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم اسمه وعن نحو كاد زيد يقوم بان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما
يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب ان المضارع بان ملفوظة ولن ما
الفراء اصله لا ابدال الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما يشن في ان شئ وقال سيبويه
انه حرف برأسه وان قيل اصله ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنقل معوضا عن
المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخل وبعد لام كي نحو سرت
لادخل وبعد لام الجحود وهي الام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
لان هذه الثلثة صوارف تمنعه من العمل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو ائتني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو
لازمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عطفان وافعال بعد الاشياء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء

النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي لا تنتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعنا
السببية ان سببية ما قبلها عما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى ان تنتصب
بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان ان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بحتى كي ان حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى انتهاء
الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر
الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي اولا والاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيجتمع ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل حتى حال
يعني زمان حال تحقيقا ان يطابق التحقيق بان يكون في زمان التكلم بعينه وسيرت امثالي
او حكاية ان يطابق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
حكاية لحال الماضية كما كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وحكيتها في زمان التكلم
على ما كنت هيئتها وكان بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بقيته على ما كان عليه وحكيته في
زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يكون في تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت ان حتى عند هذه
الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء انها تبتدأ بها كلام مستأنف لا اعتماد
بعدها بجره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرفع ان ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم وجانب السببية ان كون ما قبلها علة لما بعدها يحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الناس مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به بقي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثم ان ومن اجل هذين الامرين ان كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها اصبح نظر الى الامر الاول الرفع ان رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخل في
وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لانها متى كانت حرف

ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفيد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الناقص في قولك اسرت حتى تدخل الا انه يجوز ان يكون ما بعدها خبر امبتدأ محذوف مقطوعا بوقوعه وما قبلها
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستقبال فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سير حتى ادخل فانا
معناه ثبت سير فان ادخل الآن والمراد به وجاز ايهام سار حتى ندخل فانا سائر
لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين العامل ويجوز ان
يكون السبب متحقق الحصول بقوله ايهام عطف بتقدير جاز على جاز في الناقصة
لا على كان سير حتى ادخل لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كما معطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سير حتى ادخل في التامة ان جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهام سار عطف على كان سير والمراد به ولام كي
الخ تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلم لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود الخ تنتصب المضارع بعدها بلام التأكيد للنفي بعد النفي لكان نفطا مثل ما
كان الله ليعذبهم او منفي لكونهم يكن ليفعل جازة ولذا يقدر بعدها ان فان فيه اذا صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم ان ما كان الله تعذيبهم
او من الخبر ان ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل ان ما كان الله معذبهم
والفاء الخ تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروطا بشرطين
احدهما السببية ان سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث بدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاقام يقصد السببية لاحتياج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها ان قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعد بتقدير الاشياء وما في معناه من النفي المستفاد
جوابا من توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة الى بقية امر مخوف زيد فالم تكن ان
ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهر مخولا تشتمني فاحسن بك ان لا يكن منك شتم فضرب مني ويذبح

فيها

فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لنا فانه لا يتوهم ان ما هلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فنشربه بان لا يكون منكم ماء فشرب منه او نفي نحو ما ثبتا فقد تنا ان ليس منك
اتيان فيحدث ما وبندرج فيه التخصيص نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا لاستلزام نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه ان لبيت لي شعر
مال فانفاق منه فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا ان لا يكون منك نزول
فاصابة خير فمعنى جملة هذه المواضع معنى السببية معقولة والفاء بعدها وما بعدها
الفاء تاويل مصدر معطوف على مصدر صريح مفهوم مما قبل الفاء او اما نحو ساءني
منزلك فينهم والحق بالجحد ما شرجاءه ونحو يقدم احد الهبات الستة فيحول على ضرورة الشعر
والواو التي ينصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها بشروط بشرطين احدهما الجمعية
ان مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها ان
قبل الواو مثل دكما ان ما يمائل الواقعة قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامتناع
امتناع الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا ازرني واكرمك ان يجتمع الزيارة والا
والاكل السمك وشرب اللبن ان لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واو التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى لا ان او الا ان بشرط ان
يكون بمعنى الواو الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل ومعنوها والا يلزم من
تقدير ان بعدها مكررا نحو لا ازمنك او تعطني حقي ان لا ان يعطني او الا ان يعطي حقي فسيوجد
يقدر بما لا بتقدير مضافي ان لا ازمنك وتعطني حقي ان لا ان يعطني او الا ان يعطي حقي فسيوجد
من احرف العاطفة المذكورة او لا تشتم واذا كانت منها فمن غير اشتراط شيء من الشروط لصحة
تقدير ان بعدها ان ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اجلني فزمك ابدا او تشتم او تشتم فتشتم ليس من احرف المذكورة وتقدير ان بعد الواو

والفاء ليس شرطا بشرط احد كورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو
معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله وهي اذا كان مستقبلا او على
اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حاضرة في قوله وبان مقدرة
بعد حتى وهو ظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول اجعل العاطفة اعم مما ذكر فلا يلزم ان يلزم في التفصيل ما لم يكن
في الاجمال وان اقتضت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في المواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في
الاجمال ومرة في التفصيل كما مر ما وكرر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان يكرمني
ومع ما الحقت بها في اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة ترد على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب
زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يناسب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يرد على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب
فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وصل عليها التي بمعنى الى
لان معنى الاول اغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها ما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر
بعدها ويجب ان اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام
بمعنى كي عليها ان لا تكرار الامرين المتواليين لام كي ولام لا نحو قولك مثلا يعلم و
اعلم ان ان حيث تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قوله
وتسمع ما يقدر خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقولهم الا ابيذعا الا ابيذعا اضطر العرجي
في رواية النصب ولكنه ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجوز ان المضارع
بلم وما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي حذف عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات

تحرم

تجزم فعلا واصلا وكلم المجازاة هن وينجزم المضارع بكلم المجازات ان كلمات الشرط والجزاء
التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اضاف الكلم والمجزوم بها فعلان وهي
ان كلم المجازاة ان ومهما وما ومتى وحيثما فاذا وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها
فلا واين ومتى وحيثما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن وان واي
واما الجزم المضارع مع كيفما فلم يجزم في كلامهم على وجه الاطراد اما كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت
انا ايضا اقرأ عليها من المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
لام المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم ان وينجزم المضارع بان مقدرة ويجيء
بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه الالتفاء المضارع ولا يبعد لو جعل
الضمير راجعا الى ما اقرب اعني ماضيا ولما مثلها ان مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص
ان عا بالاستمرار ان الاستمرار ازمنته الحافية من وقت الانتفاع بفعله الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم فلان وعى ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الوقت المتكلم بها
وجواز حذف الفعل هن وتختص ايضا عا بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه
دليل كخوسا رقت المدينة وعا ان عا ادخل وتختص ايضا بعدم دخول اداة الشرط
عليها فلا تقول ان عا يذهب ومن عا يضرب كما تقول ان لم يضرب ولم يكن ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا بالاستقبال غالبا في المتوقع ان ينفي بها فعل متوقب
ومتوقعه تقول لمن يتوقع ركوب الامير عا يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو
ندم زيد عا ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر الله وهي مكسورة وقتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت
طائفة اخرى وعم يصلوا فليصلوا ولا الناهية هي المطلوب بها الترك ان ترك الفعل وفي بعض النسخ

ثم ليقضوا

ولا النهي ضد هما ال لا النهي هو ضد لام الامر وهي الية يطلب بها ترك الفعل وهي
تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم
المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين سببية الفعل الاول وسببية الفعل الثاني ان يجعل
الفعل الاول سببا والفعل الثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازات تدخل على شيئين ليجعل
الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا يجعل الشيء شيئا فلم او يجعلها الشيء سببا للثاني
ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
بحيث يمكن ان يوجد بهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فاشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر
بذلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه ينبغي ان يكون بحيث يشتم الذي هو سبب للاهانة
عند الناس سبب الاكرام عنده وبيانه ان هذان الفعلان او بهما شرطا لانه شرط لتحقق
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كان ان الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية الحال وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان ان ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو او اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
كما مر لانه الحاضر والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتاه او اتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا تفضيلا للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويجب ان يكون
تفضيلا لقد ان لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق اخ له من قبل
او معنويا بمقدر الكقوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فصدقت ان فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وان قال بغير قد ليجيء

عنه

... مبتدا او مضيا بلا اضمار
... بما سبق بكونه ماضيا معنى او بان حيث يكتفى بالفاء
الشرطية معنى فالوجهان الاتيان بالفاء او تركها لان اداة الشرط
... تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واشترت فى تغيير المعنى حيث خلصت
بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن تاما نحو قوله ان يكرمنى الف
يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اس وان لم يكن الجزاء ماضيا او المضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ما ماض بعد لفظا كما تقول ان اكرمنى
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير
فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تاثير لحرف الشرط فى المعنى فاحتاج الى ربط الفاء
واما جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او مضارع منفيا بما او لم او لن
او غير ذلك كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج
الى الفاء ويجرى الفاء للمفاجاة مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان معنا
قريب من الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء
اكثر ولما اشترطوا اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اداة الشرط انية تختصه بالفعلية
فاقتضت هذه الاسمية فرقا بينها كما تقدم وان تصبهم مسيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون ان فهم يقنطون وان التى تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة اما كانت
مقدرة بعد الامر نحو ذرنى اكرمك ان ان تذرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك
ان ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشربه والتمنى كقولك لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا
تنزل تصب خيرا ان ان تنزل تصب خيرا فان كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء

ان مع مضارع بعد
بها وانما اقتضى تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
بمطلوب يترتب عليه فائدة بكون ذلك المطلوب سببا لما وقع
المضارع الواقع بعدها بتلك الفائدة وقصد بسببية الفعل المطلوب بها بتلك الفائدة
قدر الناصب ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها كقولك اسلم تدخل
الجنة فهو سبب لها وقصدا دآ تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل
تدخل الجنة جزاء له فقيل اسلم تدخل الجنة ان ان تسلم تدخل الجنة وكقولك لا تكفر تدخل
الجنة ان ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر
تدخل النار عند اليهود ضلالا للكسائي عرف ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما
عدم امتناعه عند الكسائي في فلانة يقول معناه بحسب العرف ان لا تكفر تدخل النار فالعرف
في هذه المواضيع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية و
اما اذا لم تقصد فلم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة اذا كان صالحا
للوصفية كقوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون قراءة من رفع اي ورزق او بالحال
كقوله تعالى قدرهم في طغيانهم يعمهون اي عميين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاول فلما تكشف امراء وكان اعلم به يجزم بمقدار الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان امرا به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي و
امثلة المضارع ويريدون صيغا وفي بعض الشروح اذا قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف
في شرحه صيغة يطلب بها الفعل سواء كان لكل امر غايتها كان او مخاطبا او مسكلما معلوما

او

Arab o. 102.

Arab
0.102.

Arab
0.102.
cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19